القسم الأول

عندما يسرق الكبار!

obeikandl.com

obeikandl.com

الحكم على الرئيس الكونغولي بالسجن ٣٠ عامًا!

أعلن رئيس محكمة العدل العليا بلاسيد لينغا في الكونغو أن المحكمة حكمت على الرئيس الكونغولي السابق باسكال ليسوبا مساء يوم الجمعة ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١م غيابيًّا بالسجن ٣٠ عامًا مع الأشغال الشاقة بتهمة ارتكاب جريمة "الخيانة العظمى"، كما ذكرت فرانس برس.

وحكمت المحكمة أيضًا على رئيسي الوزراء السابقين: جاك جواشن أوبانغو، وكلود أنطوان داكوستا، وعلى وزير المالية السابق غويلا موغونغا أنكومبو، ووزير الموارد المائية السابق بونوا كوكيبيني بالسجن ٢٠ عامًا مع الأشغال الشاقة بتهمة "اختلاس أموال عامة".

وضع ديكتاتور بورما رهن الإقامة الجبرية!

ذكرت مصادر بورمية ودبلوماسية يوم السبت ٩/ ٣/ ٢٠٠٢م في رانغون أن الديكتاتور البورمي السابق ني وين (٩٢عامًا) وضع رهن الإقامة الجبرية مع ابنته بعد اعتقال عدد من أفراد عائلته. كما ذكرت فرانس برس.

وقالت المصادر إن زوج ابنة ني وين واثنين من أحفاده اعتقلوا مساء الخميس.

وتابعت المصادر أن ابنة ني وين ساندار التي تهتم يوميًّا بوالدها الذي تدهورت حالته الصحية، قد أجرت اتصالات من هاتفها النقال لأن خطوط الهاتف في المنزل قطعت، للتأكيد بأنها لا تستطيع هي أو والدها الخروج من المنزل الواقع قرب بحيرة رانغون.

واقتيد زوج ابنة ني وين وولداه للاستجواب في إطار تهم بالاختلاس.

ومن جهة أخرى أكدت السلطات العسكرية في بورما أن اعتقال زوج ابنة ني وين وثلاثة من أحفاده إنما هو بتهمة محاولة إطاحة النظام بانقلاب عسكري.

وقال الجنرال كياو وين الرجل الثاني في الاستخبارات العسكرية خلال مؤتمر صحفي طارئ عُقد يوم السبت ٩/ ٣/ ٢٠٠٢م: "تم اعتقال الأربعة بتهمة محاولة إطاحة السلطات الحاكمة حاليًّا في البلاد".

وكان ني وين قد حكم بورما بقبضة من حديد بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٨م.

الشرطة تستجوب الرئيس الزامبي المتهم بالفساد!

ذكرت وكالة فرانس برس يوم الخميس ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣م أن محققين في مفوضية الشرطة في لوساكا استجوبوا الرئيس الزامبي السابق فريديريك شيلوبا حول "نهب" الموارد الوطنية خلال عهده الذي استمر عشرة أعوام (١٩٩١-٢٠٠١م).

وجاء استجواب شيلوبا غداة رفض المحكمة الزامبية العليا طلب استئناف تقدم به الرئيس السابق ضد التصويت الذي جرى في يوليو ٢٠٠٢م في البرلمان لرفع الحصانة الرئاسية عنه.

ويعني رفع الحصانة عن الرئيس السابق أنه يمكن أن يتم توقيفه ومحاكمته في أي وقت.

واستدعي شيلوبا إلى الشرطة بعد ساعات من رفع الحصانة عنه من قبل لجنة خاصة مكلفة بمكافحة الفساد تضم عددًا كبيرًا من محققي الدولة شكلها الرئيس الحالي ليفي موانا واسا للتحقيق في قضايا فساد شهدها عهد شيلوبا.

إنتربول تريد القبض على الرئيس البيروفي السابق!

أعلن وزير العدل البيروفي فوستو الفارادو يوم السبت ٨/ ٣/ ٢٠٠٣م أن الشرطة الدولية (إنتربول) أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس البيروفي السابق ألبرتو فوجيموري بتهمة ارتكابه جرائم قتل وإخفاء أشخاص قسرًا.

وأعلن الفارادو في بيان أن مذكرة التوقيف الدولية تشكل "خطوة مهمة تصب في جهود البيرو للتوصل إلى مثول رئيس الدولة السابق أمام العدالة؛ للرد على التهم الموجهة إليه". كما نقلت فرانس برس.

وقال وزير العدل البيروفي إن جهاز إنتربول قد أصدر المذكرة ضد الرئيس السابق الذي لجأ إلى اليابان منذ نوفمبر ٢٠٠٠ بتهمة قتل وإصابة أشخاص بجروح خطرة وإخفاء أشخاص آخرين قسرًا.

وأشار إلى أن إنتربول اتخذ قراره إثر معلومات نقلتها السلطات القضائية إليه تبرر مطلب الحكومة البيروفية.

ثلاث سنوات لبنازير بوتو لإدانتها بالفساد!

أصدر القضاء الباكستاني يوم الثلاثاء ٩/ ٧/ ٢٠٠٢م حكمًا غيابيًّا على رئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، ومصادرة ممتلكاتها؛ وذلك لإدانتها بالفساد!

وقضت محكمة روالبندي القريبة من إسلام أباد بإدانة بوتو بتلقي رشاوى.

واستنادًا إلى المحكمة فإن بوتو منحت في ديسمبر عام ١٩٩٤م، عندما كانت رئيسة للوزراء، ترخيصًا لشركة آري جولد ومقرها دبي يعطيها حق احتكار استيراد الذهب في باكستان.

وذكرت وكالة اسوشيتد برس الباكستانية الرسمية أن شركة آري جولد وضعت عشرة ملايين دولار في حساب شركة كابريكورن تريدينج التي يملكها زوج بنازير بوتو آصف علي زرداري.

وقد سبق أن حكمت محكمة مكافحة الفساد في روالبندي على رئيسة وزراء باكستان السابقة بالسجن ثلاث سنوات في مايو عام ٢٠٠٢م لعدم مثولها أمامها لمحاكمتها بتهمة الفساد.

وقد غادرت بوتو باكستان سنة ١٩٩٨م قبل إدانتها عام ١٩٩٩م مع زوجها المسجون حاليًّا في قضية فساد تتعلق بملايين الدولارات حكم في إطارها على الزوجين بالسجن خمس سنوات. إلا أن بوتو طعنت في هذا الحكم أمام المحكمة العليا التي أحالت القضية إلى محكمة روالبندي لإعادة المحاكمة.

وقد تولت بوتو رئاسة الحكومة مرتين في التسعينيات، وهي تعيش في المنفى منذ عام ١٩٩٨م، وتدير حزب الشعب الباكستاني من الخارج.

وكان الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف قد أصدر مرسومًا يوم الأحد ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م يمنع عمليًّا عودة كل من: بوتو ورئيس الوزراء السابق نواز شريف الذي يعيش أيضًا في المنفى إلى الحكم.

وفي إطار مسلسل فساد بنازير بوتو كان قاض سويسري قد اتهم رسميًّا ثلاثة أشخاص في قضية تبييض أموال تورطت فيها بنازير بوتو وعائلتها وآخرين، كما ذكرت وكالة فرانس برس يوم ٣/ ٦/ ١٩٩٨م.

وأكد قاضي التحقيق في جنيف دانيال ديفو أن تهمة تبييض الأموال وجهت رسميًّا إلى جينز شليغلميلش العميل السويسري لبوتو، وزوجها آصف علي زرداري، وإلى روبرت ماسي مدير شركة المراقبة التجارية كوتيكنا إينسبيكشن.

كما وجهت التهمة نفسها إلى سويسرى ثالث يدعى هانس فيشر كان مدير الشركة العامة للمراقبة، بعد تحقيق استمر ستة أشهر؛ لاتهامات مرتبطة بعمولات دفعت إلى بوتو وأقربائها.

وكان السناتور الباكستاني سيف الرحمن الذي يجري تحقيقًا حول الفساد ضد بوتو قد أذاع نبأ توجيه الاتهامات إلى الصحف يوم الثلاثاء ٢/ ٦/ ١٩٩٨م.

وقد حصلت الشركة العامة للمراقبة ومنافستها "كوتيكنا" على عقود للإشراف على الاستيراد في باكستان، ويشك بأن بوتو وأفراد أسرتها تلقوا رشاوى مقابل ذلك.

وقال القاضي ديفو إنه يعتزم ملاحقة بوتو بتهمة تبييض أموال إذا لم تكن محمية بحصانة.

اعتقال وزير الاقتصاد الأرجنتيني السابق!

ذكرت مصادر قضائية أنه تم اعتقال وزير الاقتصاد الأرجنتيني السابق دومينجو كافالو يوم الأربعاء ٣/ ٤/ ٢٠٠٢م لاتهامه بالمشاركة في قضية بيع أسلحة غير مشروعة إلى كرواتيا والإكوادور ما بين أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥م.

وأصدر أمر اعتقال دومينجو كافالو وزير الاقتصاد في عهد الرئيس كارلوس منعم (١٩٩١-١٩٩٦م) وفرناندو دي لاروا (٢٠٠١م) القاضي جوليو سبيروني الذي تولى جميع الملفات الخاصة بعمليات بيع أسلحة بطرق غير مشروعة بعد تخلي القاضي جورج أورسو عن هذا الملف في ديسمبر عام ٢٠٠١م.

وكان القاضي أورسو قد أمر في إطار القضية نفسها باعتقال الرئيس السابق كارلوس

منعم في يوم ٧/ ٦/ ٢٠٠١م، ولكن محكمة العدل العليا أمرت بإطلاق سراحه في ٢٠/ ١١/ ٢٠٠١م.

وذكرت فرانس برس أن دومينجو كافالو نقل صباح يوم ٣/ ٤/ ٢٠٠٢م إلى مباني رجال الشرطة في بوينس أيرس.

استقالة وزير العدل الفيليبيني بسبب فضيحة فساد!

ذكرت مصادر في رئاسة الفيليبين أن وزير العدل هيرناندو بيريز استقال يوم الخميس ٢/ ١/ ٢٠٠٣م بعد أن واجه اتهامات بالفساد. كما نقلت وكالة فرانس برس عن هذه المصادر.

وأضاف المصدر نفسه إن بيريز الذي يمضي عطلة منذ شهر، قدم استقالته الفورية إلى الرئيسة جلوريا أرويو.

وكانت أرويو قد منحته إجازة ليتمكن من الرد على اتهامات بالفساد وجهها له نائب يدعى مارك خيمينيز تم تسليمه إلى الولايات المتحدة حيث يحاكم بتهمة الاحتيال.

وقال خيمينيز إن بيريز طلب منه مليوني دولار مقابل قرار إيجابي يتعلق بتسليمه!

ستة أعوام لوزير عُماني بعد إدانته بإساءة الأمانة!

حكمت محكمة جزائية في سلطنة عُمان بالسجن ستة أعوام على وزير التنمية العُماني السابق محمد بن موسى اليوسف بعد أن أدانته بإساءة الأمانة، والتلاعب بالأسعار عن طريق المضاربات، ومخالفة قانون سوق مسقط للأوراق المالية.

وذكرت الصحف العُمانية يوم الثلاثاء ٨/ ٥/ ٢٠٠١م أن المحكمة الجزائية أصدرت بذلك حكمها النهائي بالسجن ستة أعوام على محمد بن موسى اليوسف ودفع غرامة تبلغ ستة آلاف ريال عُماني (١٥,٤ ألف دولار) في إطار قضية مضاربات في سوق مسقط للأوراق المالية، تشمل خمسة متهمين آخرين أحدهم نجل الوزير السابق.

وأوضحت أن الوزير السابق أدين بإساءة الأمانة والتلاعب في الأسعار عن طريق

المضاربات غير المشروعة بالأسهم التجارية المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية عن طريق الغش ومخالفة قانون سوق مسقط للأوراق المالية.

وحكمت المحكمة على ثلاثة متهمين آخرين بالسجن بين عام واحد وعامين بعد إدانتهم بالتهم نفسها ، وهم: رينجه بنجارام وزهير بن محمد اللواتيا ويوسف بن سليمان باقر آل صالح، الذين لم يكشف عن جنسياتهم، كما حكمت عليهم بدفع غرامات يبلغ مجموعها ٤٣٠٠ ريال عُماني (١٢ ألف دولار). وقضت المحكمة بتبرئة اثنين من المتهمين هما: قيس بن محمد بن موسى اليوسف نجل الوزير السابق، ويوشونت سي دي سائي.

وقد قررت المحكمة "إحالة القضية المدنية المتعلقة بالدعوى إلى المحكمة التجارية المختصة" ليلجأ إليها المتضررون من قضية التلاعب بأسعار الأسهم التي أدين بها الوزير العُماني السابق.

وكانت سوق مسقط للأوراق المالية التي أسست في عام ١٩٩٧م برأسمال قدره ٨,٧ مليار دولار قد انهارت في عام ١٩٩٨م وفقدت ٥٢,٢٪ من قيمتها بسبب أزمة في السيولة أعقبت تراجع أسعار النفط الذي تشكل عائداته ٤٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي و٧٤٪ من دخل الدولة.

وقد استعادت السوق العُمانية الأكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية بين أسواق المال الخليجية بعض ما خسرته بعد أن طرحت الحكومة ١٢٩ مليون دولار.

اتهام رئيس الوزراء الهندي السابق بالرشوة!

وجهت محكمة خاصة في نيودلهي يوم الخميس ١٩٩٧/٩/٢٥م اتهامًا لرئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيمها راو (٧٦عامًا) بأنه اشترى أصوات برلمانيين لإنقاذ حكومته عام ١٩٩٣م!

وذكرت وكالة فرانس برس أن المحكمة وجهت له تهمة "الرشوة والتآمر السياسي" ولكنه دفع ببراءته مع ١٩ متهمًا آخر. وقد أفرج عنهم بكفالة في انتظار محاكمتهم يوم ١٩٩٧/١١/٤م، وهم معرضون للحكم عليهم بعقوبة أقصاها السجن لمدة سبع سنوات كما ذكرت مصادر قضائية.

وراو رئيس سابق لحزب المؤتمر وقد عين رئيسًا للوزراء من عام ١٩٩١م إلى ربيع

عام ١٩٩٦م. وكان في أكتوبر من السنة نفسها أول رئيس وزراء هندي سابق يقبض عليه في قضية جنائية بتهمة أخرى هي تزوير خطوط. وأفرج عنه منذ ذلك الحين بكفالة ويواجه عدة اتهامات بالفساد. وقد اضطر بسبب هذه الاتهامات إلى ترك رئاسة حزب المؤتمر في نهاية سنة ١٩٩٦م. واعتبر أيضًا مسؤولاً عن أكبر هزيمة انتخابية لحزب نهرو وإنديرا غاندي في تاريخه في أبريل ومايو عام ١٩٩٦م، بعد أن هيمن هذا الحزب على الحياة السياسية في الهند لمدة أربعين سنة.

وقد اتهم راو مع ١٩ شخصًا من رجال السياسة والموظفين يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م بدفع رشاوى لعشرة من أعضاء المعارضة كي يساندوا حكومة راو خلال تصويت على الثقة جرى في يوليو عام ١٩٩٣م وكادت الحكومة تسقط إذ كان الفارق ١٤ صوتًا فقط.

ووافق أحد نواب البرلمان الذي سبق أن تلقى رشوة على الإدلاء بشهادة إثبات للتهمة ضد راو.

زوج أميرة موناكو ضرب مواطنًا ألمانيًا في ملهى!

أعلن المتحدث باسم النيابة العامة في هانوفر توماس كلينج أن النيابة فتحت يوم الثلاثاء ١٨/ ١/ ٢٠٠٠م تحقيقًا قضائيًّا ضد أمير هانوفر أرنست – أوغست (٤٥عامًا) زوج أميرة موناكو كارولين لإقدامه على ضرب مواطن ألماني في كينيا.

ونقلت فرانس برس عن المتحدث باسم النيابة العامة أن التحقيق بدأ على أساس إصابة جسدية خطيرة، مشيرًا إلى أنه يتوقع أن يطول التحقيق إذ يجب التقدم بطلب مساعدة قانونية من السلطات الكينية.

وكان أرنست – أوغست يشتكي دائمًا من الضوضاء المنبعثة من ملهى ليلي يتولى إدارته المهندس المعماري جو برونلهنر في أرخبيل لامو (المحيط الهندي) حيث كان الأمير يمضي عطلة مع الأميرة.

وأفاد شهود أن برونلهنر تعرض لاعتداء من مجموعة أشخاص يقودهم الأمير الذي انهال بنفسه بالضرب على برونلهنر حتى سقط وقد غطت الدماء وجهه وصدره. ونقل الجريح إلى مستشفى مومباسا حيث عولج في جناح العناية الفائقة من الجروح الكثيرة التي أصيب بها. وفتحت الشرطة الكينية تحقيقًا ضد الأمير الذي اعترف بجرمه على ما يبدو.

ويحمل الأمير أرنست – أوغست (المعتاد على هذا النوع من الحوادث) الجنسيتين الألمانية والبريطانية. وفي ديسمبر عام ١٩٩٨م حكم عليه في ألمانيا بدفع ٧٥٥٠ دولارًا تعويضًا عن أضرار ألحقها بمصور انهال عليه بالضرب بمظلته مما أدى إلى كسر أنفه!

القبض على رئيس بلدية سعودي بتهمة الرشوة!

طلبت هيئة الرقابة والتحقيق بالسعودية إيقاع عقوبة السجن لعشر سنوات وغرامة مليون ريال ومصادرة أموال رشوة على ٦ موظفين حكوميين مدانين بجريمة استغلال السلطة والرشوة، يرأسهم رئيس بلدية ومساعده وعاملون فيها وصاحب مكتب خدمات عامة، وهم من السعوديين، بالإضافة إلى عامل وافد، قاموا جميعًا ببيع ١٤٠ تأشيرة حكومية خاصة ببلديتين في جنوب المملكة.

وقالت صحيفة:"الراية" القطرية يوم الاثنين ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م التي نقلت الخبر عن صحيفة "الوطن" السعودية أن مصدرًا مطلعًا قال إن المتهم الأول في القضية هو رئيس بلدية قام ببيع التأشيرات خلال توليه رئاسة بلديتين في منطقتين إداريتين مختلفتين، وأخذ مبلغ ٤٢٠ ألف ريال مقابلها، كما قام بتوظيف عامل متعاقد مع البلدية ويتقاضى أجره منها في منزله لمدة ٤ سنوات!

أما مساعد رئيس البلدية وهو المتهم الثاني فقد قام ببيع ٨٥٠ تأشيرة وأخذ ٢٤٠ ألف ريال مقابلها.

والمتهمان الثالث والرابع هما عاملا بلدية سعوديان قاما بدور الوسيط مقابل مبالغ مالية كان نصيب كل منهما فيها ٣٢ ألف ريال.

والمتهم الخامس سعودي صاحب مكتب خدمات عامة كان المصرف الرئيسي لهذه التأشيرات ساعده فيها المتهم السادس – وهو وافد – الذي عمل على إيصال صاحب المكتب للعاملين في البلدية.

٣٧٥ ألف دولار كفالة لزعيم المعارضة الإيرانية!

أعلن زعيم المعارضة التقدمية الإيرانية إبراهيم يزدي يوم الاثنين ٦/ ٥/ ٢٠٠٢م لوكالة فرانس برس أنه أُلزم بدفع كفالة قيمتها ثلاثة مليارات ريال إيراني (٣٧٥ ألف دولار) لتفادي السجن!

وأوضح يزدي (٧٠عامًا) العائد أخيرًا من إقامة طويلة في الولايات المتحدة لأسباب طبية "لقد مثلت للمرة الثانية اليوم أمام المحكمة الثورية التي وجهت إليّ الاتهامات، لكنها منعتني من كشفها. لقد استجوبت ثم ألزمت بدفع كفالة نحو ثلاثة مليارات ريال لتفادي السجن".

ولم يوضح يزدي ما إذا كان قد سدد المبلغ أو قام بتسليم وثائق أملاكه، وخصوصًا العقارية منها، على ما درجت عليه العادة في إيران.

وتعتبر قيمة هذه الكفالة هي الأكبر على الإطلاق التي تطلب للإفراج عن سجين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية!

يذكر أن يزدي، وزير الخارجية السابق ونائب رئيس الحكومة التي تم تشكيلها في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م بعد ما شغل منصب المتحدث باسم الإمام الخميني في نوفل – لو – شاتو في فرنسا، يتولى رئاسة حركة تحرير إيران.

وقد تساهلت السلطات حيال هذه الحركة التي أسسها رئيس الوزراء السابق مهدي بازركان حتى مارس عام ٢٠٠١م عندما أودع حوالي ستين من قياديها السجن.

وقد تم الإفراج عنهم جميعًا فيما بعد لكنهم ملاحقون بتهمة "الإساءة إلى أمن الدولة" ومحاولة قلب النظام.

الإعدام والسجن لمسؤولين فاسدين في الصين!

ذكرت الصحف الصينية يوم السبت ٣١/ ٨/ ٢٠٠٢م أن محكمتين في إقليم هيبي (شمال) أصدرتا سلسلة من الأحكام القاسية بينها حكم بالإعدام ضد مسؤولين فاسدين في الإقليم.

وحُكم على الرئيس السابق لمكتب الضرائب في الإقليم لي زن بالإعدام لتقاضيه رشاوى بقيمة ٦,٧٦ مليون يوان (٨١٧ ألف دولار) إلى جانب ١٦٠ ألف دولار فضلاً عن المشاركة في اختلاس أكثر من ٤٨ مليون يوان (٥,٨ مليون دولار) من أموال عائدة لشركتين، بحسب ما ذكرته صحيفة "بيجينغ كينغيان باو" التي نقلت عنها فرانس برس.

وفي إطار القضية نفسها، حكمت محكمة في مدينة هنغشوى على وو كينغوو مساعد المدير السابق لمكتب حكومة الإقليم بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة عامين، وهي عقوبة عادة ما تخفف إلى السجن مدى الحياة لدى انتهاء المهلة.

وصدرت أحكام بحق مسؤولين كبار آخرين في الإقليم، منهم مساعد الأمين العام لحكومة الإقليم وانف فويون الذي حكم عليه بالسجن المؤبد لتقاضيه أكثر من ٥,٥ مليون يوان (٦٦٥ ألف دولار) من الرشاوى.

وحكم على رانغ أركن رئيس البلدية السابق لمدينة شيجيا زوانغ عاصمة الإقليم بالسجن عشرة أعوام لتقاضيه رشاوى بقيمة ٤٤٠ ألف يوان (٥٣ ألف دولار)، وعلى الأمين العام السابق للحزب في مدينة كاكزو بو شواكان بالسجن المؤبد، في حين حكم على مسؤولين اثنين آخرين بالسجن عشرة أعوام و١٥عامًا.

تجريد اللواء أنطوان لحد من حقوقه المدنية

ذكر مصدر قضائي أن محكمة بيروت العسكرية حكمت بالإعدام غيابيًّا على قائد جيش لبنان الجنوبي سابقًا اللواء المتقاعد أنطوان لحد، وتجريده من حقوقه المدنية. وأوضح المصدر أن قرار المحكمة شمل أيضًا وقف دفع راتبه.

وكانت محكمة العدل اللبنانية قد حكمت في الماضي على لحد (٧٦عامًا)، الذي وضعته إسرائيل عام ١٩٨٤م على رأس جيش لبنان الجنوبي، بالإعدام غيابيًّا بتهمة "الخيانة العظمى"، ولكنه كان لا يزال يتلقى راتبه لعدم تجريده وقتها من حقوقه المدنية.

واتهمته المحكمة خصوصًا "بإقدامه على التجند في جيش العدو، وقيادته ميليشيا عميلة له، والتعامل معه والاتصال بمخابرات العدو، والقيام بأعمال إرهابية لجهة معادية، وإعطاء الأوامر بقصف مدن، وقتل مواطنين، ودخول إسرائيل، وحيازة أسلحة حربية من دون ترخيص".

وكان وزير الدفاع خليل الهراوي قد وجه في فبراير عام ٢٠٠٢م رسالة إلى رئاسة الوزراء يطلب فيها تجريد لحد من جنسيته اللبنانية، وأوضح أن وزير المالية كان لا يزال يحوّل شهريًّا ٢,١٩١,٠٠٠ ليرة لبنانية (١٤٦٠ دولار) إلى حساب مصرفي له!

وقال الهراوي لوكالة فرانس برس: "طلبت تجريد اللواء لحد الذي يقيم في إسرائيل وحصل على الجنسية الإسرائيلية من جنسيته لنتمكن من حرمانه من راتبه التقاعدي الذي كان لا يزال يتلقاه"!

ولجأ اللواء لحد إلى إسرائيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو عام ٢٠٠٠م، فيما حكم على عناصر جيش لبنان الجنوبي بالسجن بتهمة "التعاون مع العدو" أو اضطروا للإقامة في المنفى.

نائب درزي إسرائيلي مرشح للوزارة متهم بالاغتصاب!

ذكر مصدر في الشرطة الإسرائيلية يوم الأربعاء ٢٨/ ٢/ ٢٠٠١م أن امرأة تقدمت بشكوى ضد النائب الإسرائيلي الدرزي في حزب الليكود أيوب قرة اتهمته فيها باغتصابها!

وكان البعض قد ذكر أن النائب قرة مرشح محتمل للدخول في الوزارة التي يعتزم رئيس الحكومة المنتخب إرييل شارون تشكيلها.

وذكرت فرانس برس أن الشرطة أوضحت أن امرأة لم يكشف عن هويتها قدمت شكوى ضد النائب قرة واتهمته بالاعتداء عليها واغتصابها في أحد فنادق القدس.

وأضاف المصدر أن اثنتين من مساعدي قرة تعملان معه استجوبتا في إطار هذه القضية.

من جهته قال النائب قرة في تصريح صحفي أن مقدمة الشكوى قلبت الأدوار، وأنه هو الذي تعرض للمضايقات من قبل هذه المرأة.

اختفاء نائب مصري بعد الحكم عليه بالسجن!

ذكرت صحيفة "الحياة" يوم السبت ٢٦/ ٣/ ١٩٩٤م أن مجلس الشعب المصري (البرلمان) يواجه مأزقًا أعاد إلى الأذهان قضية إسقاط العضوية عن النواب الذين اتهموا بالاتجار في المخدرات قبل عامين، وذلك بعد أن أصدرت محكمة جنايات مدينة طنطا (في وسط دلتا النيل) حكمًا بالسجن على النائب المستقل توفيق زغلول ثلاث سنوات لإدانته بتهمة "إهدار المال العام والرشوة"، وفصله من عمله، الأمر الذي يعرضه لإسقاط عضوية البرلمان عنه.

وبدأت أجهزة الأمن المصرية عمليات البحث عن النائب زغلول الذي لم يحضر جلسة النطق بالحكم واختفى عن الأنظار. وأصدر النائب العام المصري المستشار رجاء العربي قرارًا بمنع زغلول من السفر إلى خارج البلاد، وأبلغت مطارات وموانئ ومنافذ مصر الحدودية بذلك.

وكانت أجهزة الرقابة الإدارية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المصري قد اتهمت زغلول – الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة "شركة طنطا للزيوت والصابون" – بإهدار المال العام لتسهيله توريد مواد غير مطابقة للمواصفات من إحدى الشركات الخاصة وتقاضيه رشوة خمسة آلاف جنيه مقابل ذلك.

وقال مصدر برلماني مسؤول لجريدة "الحياة" إن الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الشعب واجهت منذ بداية انعقادها منذ أربع سنوات العديد من المآزق مثل: الاتهامات التي وجهت لبعض الأعضاء بالاتجار في المخدرات وأسقطت عنهم العضوية، لكن هذه المرة الأولى في التاريخ البرلماني المصري التي يصدر فيها حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف على أحد النواب خلال فترة عضويته بالبرلمان.

وذكر المصدر أن مجلس الشعب لن يتمكن من اتخاذ أي إجراء قبل إبلاغه رسميًّا بمنطوق حكم إدانة النائب زغلول من قبل وزير العدل، وبعد ذلك يطبق الإجراءات الخاصة بإسقاط العضوية عنه إذا كان الحكم نهائيًّا.

وأشار إلى أن تخلف زغلول عن حضور جلسة النطق بالحكم أمام المحكمة مكنه من الإفلات من تنفيذ الحكم عليه فورًا وإيداعه السجن. وأوضح أنه بعد إبلاغ المجلس بنص الحكم يحال إلى اللجنة التشريعية أو لجنة القيم بالمجلس لبحث الموضوع وإصدار قرارها بإسقاط العضوية، ويعرض الأمر على المجلس نفسه بعد ذلك ليصوت الأعضاء نداءً بالاسم. ويتطلب تمرير مثل هذا القرار موافقة ثلثي أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٥٤ عضوًا.

الحكم بالسجن على نائبين من الحزب الحاكم في مصر!

حُكم على نائبين مصريين من الحزب الحاكم يوم السبت ٨/ ٢/ ٢٠٠٣م بعد إدانتهما بتزوير أوراق رسمية ومحاولة اختلاس أموال بقيمة ملايين الدولارات.

وفقد النائبان بهاء الدين المليجي وحسين العويس من الحزب الوطني الديمقراطي

الحاكم عن الفيوم (جنوب القاهرة) مقعديهما في البرلمان أثر قرار القضاء، كما أفاد مصدر قضائي ونقلت عنه وكالات الأنباء والصحف المصرية.

وحكمت محكمة جنايات أمن الدولة العليا على المليجي والعويس بالسجن ١٥ و٥أعوام مع الأشغال الشاقة؛ لقيامهما بتزوير وثائق عقارية بهدف تملك أراض تعود ملكيتها إلى الحكومة في الفيوم، ومطالبتهما بمبلغ ١٦٢ مليون جنيه مصري (٣٠ مليون دولار) تعويضًا.

وفي إطار القضية نفسها حكمت المحكمة على موظف في الفيوم بالسجن ١٥عامًا وعلى محام بالسجن ثمانية أعوام وعلى عشرة أشخاص آخرين بعقوبات بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، في حين تمت تبرئة خمسة موقوفين.

ويمثُل عشرة من المتهمين بينهم النائبان أمام المحكمة، وثلاثة آخرون فارّون من وجه العدالة، والأخير متوفى.

وقد اتُّهم عويس باختلاس ثلاثة ملايين جنيه مصري(حوالي ٥٠٠ ألف دولار) خلال عملية بيع مقر الاتحاد العام للمزارعين في الفيوم، غير أنه سدد هذا المبلغ مما أتاح تخفيف العقوبة في حقه.

ومثُل ١٩ شخصًا متهمين في هذه القضية أمام القضاء في مايو عام ٢٠٠٢م بأمر من النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد.

دبلوماسي جيبوتي يهرّب أجهزة بـ٥ ملايين جنيه!

ذكرت صحيفة "الحياة" يوم الثلاثاء ٢٨/ ٥/ ١٩٩٦م أن مباحث أمن الموانئ المصرية أحبطت محاولة لتهريب شحنة كبيرة من الأجهزة الكهربائية تصل قيمتها إلى خمسة ملايين جنيه مصري، كانت الشحنة وصلت إلى ميناء بور سعيد باسم المستشار المالي لسفارة جيبوتي في القاهرة.

وكانت معلومات قد وردت إلى مصلحة أمن الموانئ المصرية تفيد أن مستخلصًا جمركيًّا يعتزم مع آخرين تهريب شحنة كبيرة من الأجهزة الكهربائية داخل حاوية تم شحنها من دبي إلى ميناء بور سعيد.

وقد وصلت الشحنة إلى ميناء بور سعيد باسم المستشار المالي لسفارة جيبوتي، وتبين

أنه يستغل صفته الدبلوماسية للإفراج عن الحاوية بزعم أنها تحوي أدوات منزلية وأنها تتمتع بالإعفاءات الدبلوماسية لأعضاء السفارة.

وأخطرت سلطات الأمن كلاً من وزارة الخارجية المصرية وسفارة جيبوتي اللتين أوفدتا مندوبين عنهما حضرا عملية فتح الحاوية، حيث عثر فيها على ١٠٠ جهاز فيديو وعدد كبير من الأجهزة الكهربائية غير خالصة الرسوم الجمركية.

وقررت مصلحة الجمارك مصادرة المضبوطات التي قدرت قيمتها والرسوم الجمركية والغرامة المستحقة عليها بخمسة ملايين جنيه مصري، وأحيل المتهمون إلى النيابة للتحقيق معهم.

خمسة أجهزة فيديو في حقيبة دبلوماسي كوري!

ذكرت وكالة رويتر يوم الأربعاء ٢/ ٢/ ١٩٩٤م أن الجمارك المصرية احتجزت دبلوماسيًّا من كوريا الشمالية في مطار القاهرة وصادرت خمسة أجهزة فيديو حاول تهريبها.

وذكرت مسؤولون أن الدبلوماسي الذي يعمل في الكويت تنازل عن الأجهزة ووافق على دفع غرامة قيمتها ٥٠ ألف جنيه مصري (١٤ ألف و٨٠٠ دولار) ولن يتم توجيه أي تهمة له.

وقال المسؤولون إن الدبلوماسي هو ريو هيون سكرتير ثالث للشؤون التجارية، وليس لكوريا الشمالية سفارة في الكويت، إلا أن لها ممثلاً تجاريًّا. ولا يتمتع الدبلوماسيون بحصانة خارج الدولة التي يعملون فيها.

وذكر المسؤولون أن الجمارك المصرية شكت في الدبلوماسي الكوري الشمالي لأنه كان يحضر من الكويت سبع مرات في الشهر!

وقال متحدث باسم السفارة الكورية الشمالية في القاهرة أنه لا يعرف شيئًا عن القضية، ونفى أن يقدم دبلوماسيون من بلاده على مثل تلك الأفعال!

فساد في الأكاديمية العسكرية الملكية البريطانية!

ذكرت صحيفة "ذا صن" اللندنية يوم الجمعة ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧م أن وزارة الدفاع

البريطانية فتحت تحقيقًا في اتهامات وُجهت إلى مسؤولين بالفساد في الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست.

وأوضح متحدث باسم الوزارة أن الشرطة العسكرية كلفت بإجراء التحقيق في "عدد من تأكيدات طلاب ضباط أجانب" في الأكاديمية في شأن "قبول هدايا" قدمت إلى كوادر المعهد.

وكشفت الصحيفة أن سبعة مدربين عسكريين أوقفوا في أعقاب اتهامهم بتلقي "هدايا قيمة" قدمها طلاب عرب أثرياء.

وأضافت أن سيارات من طراز بي.إم.دبليو ومرسيدس وساعات رولكس وأجازات في الخارج كانت على ما يبدو مكافآت تلقاها المدربون لقاء العلامات الجيدة التي منحوها لبعض الطلاب.

وقالت الصحيفة إن الضباط والسرجنت مايجور الذين شملهم التحقيق وضعوا في الحبس المؤقت ثم أعيدوا إلى وظائفهم حتى انتهاء التحقيق.

ويأتي حوالي ١٠٪ من الطلاب الـ٦٠٠ الذين تستقبلهم أكاديمية ساند هيرست (جنوب إنجلترا) سنويًّا من دول أجنبية.

وأفادت الاتهامات أن طلابًا من دول عربية قدموا على ما يبدو هذه "الهدايا" قبل احتفال انتهاء الدروس آملين في تحسين رتبهم للحصول على أفضل الوظائف في الخارج.

يذكر أن الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست التي تأسست في عام ١٧٩٩م هي أقدم مدرسة عسكرية في العالم.

خلاف بين تاتشر وميجور حول عقد ماسي!

ذكرت مجلة "تاتلر" قصة خلاف نشب أخيرًا بين رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وخليفتها جون ميجور ليس حول سياسة بريطانيا الأوربية، أو مواقف الحكومة الاقتصادية الداخلية، أو إزاء العلاقة مع الولايات المتحدة، بل على تجرؤ نورما ميجور تزيين عنقها في إحدى الحفلات بعقد مرصع من الماس تعتبره تاتشر ملكًا لها، فيما هو في الواقع من الهدايا التي تلقتها الدولة البريطانية.

وذكرت وكالة رويتر يوم الخميس ١٧/ ٢/ ١٩٩٤م أن الخبر - الذي تسربت تفاصيله إلى الصحف - يفيد أن تاتشر اتصلت هاتفيًّا بـ ١٠ داوننج ستريت، مقر رئاسة الحكومة البريطانية، وعبرت عن سخطها لهذا "التعدي" على العقد الذي فضلته على جميع المجوهرات الأخرى خلال فترة وجودها على رأس الحكومة، ولما لم تتلق أي رد اتصلت بميجور شخصيًّا وطلبت منه منع زوجته من ارتداء هذا العقد ثانية، فأوضح رئيس الحكومة لها أن هذا العقد هو ملك للدولة!

وأشار النبأ إلى أن تاتشر عادت واتصلت بميجور ثانية موضحة له تأثرها نتيجة لما حصل، فتفهّم موقفها وطلب من نورما الابتعاد عن هذا العقد وتزيين عنقها بغيره.

ولم يصدر أي نفي للنبأ من جانب تاتشر أو ميجور، فيما أكدت صحته كارول تاتشر (ابنة رئيسة الوزراء السابقة)، وعلقت على الأمر إلى صحيفة "الصن" الشعبية بقولها: "لقد قدم هذا العقد لوالدتي كرئيسة للوزراء وليس إلى صاحبة المنصب، بإمكان جون ميجور نفسه أن يزين نفسه به ولكنه سيظهر بشكل مضحك إذا فعل ذلك، أنا أفهم موقف والدتي الساخط من هذا الموضوع".

يذكر أن قيمة هذا العقد حوالي مائة ألف جنيه إسترليني (١٥٠ ألف دولار).

محاكمة دبلوماسي بريطاني هرّب شرائط دعارة!

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية يوم ٣/ ٩/ ١٩٩٦م أن إحدى المحاكم البريطانية تواصل غدًا الأربعاء الموافق ٤/ ٩/ ١٩٩٦م محاكمتها لمستر كموكلاند السكرتير الأول للسفارة البريطانية في طوكيو لاتهامه بإدخال ١٧٠ شريط فيديو ضن حقائبه في رحلة العودة لبريطانيا.

ومن بين هذه الشرائط سبعون شريطًا أعربت هيئتا المحكمة والمحلفون عن ذعرهما عقب مشاهدة بعض مشاهدهما!

وتحتوي الشرائط على أفلام دعارة واستغلال أطفال في أعمال منافية للآداب. وكان رجال شرطة الجمارك قد قاموا بتفتيش حقائب الدبلوماسي عقب عودته إلى بريطانيا بعد انتهاء مدة خدمته في اليابان وعثروا على هذه الشرائط!

وتحاول هيئتا المحكمة والمحلفون التوصل إلى إجابة عما كان الدبلوماسي يعتزم فعله بهذه الشرائط.

فضائح حكومة توني بلير البريطانية!

قبل انتخابه رئيسًا للوزراء بغالبية ساحقة في مايو عام ١٩٩٧م، تعهد توني بلير بالعمل على طي صفحة الفضائح المالية والجنسية التي شابت سنوات حكم الحزب المحافظ الـ ١٨. ولكن للأسف فإن الأعوام الأربعة من حكومة العمال نفسها لم تخل كذلك من الفضائح.

وذكرت فرانس برس يوم ٢٠٠١/٦/٥م أن بلير أعلن فور انتخابه يوم ١٩٩٧/٥/١م أنه سيكون "طاهرًا أكثر من الطهر نفسه" في ممارسته للحكم.

وفي يوم ١٩٩٧/٨/٣م، أي بعد أقل من ١٠٠ يوم من عمر الحكومة ظهرت أولى الفضائح، إذ أقدم وزير الخارجية روبن كوك على طلاق زوجته مارجريت منهيًا بذلك زواجًا استمر ٢٨عامًا في ظروف مأساوية.

وكان الزوجان في طريقهما إلى المطار عندما رن هاتف كوك المحمول وكان مقر رئاسة الوزراء على الطرف الآخر يبلغه أن الصحافة تستعد لنشر تفاصيل عن علاقته الغرامية بسكرتيرته طالبًا منه اتخاذ الخيار.

وما كان من كوك سوى الطاعة وسرعان ما أعلم زوجته فور وصولهما إلى المطار أن العطلة الصيفية ألغيت وأنه سيطلقها!

وأطلقت وسائل الإعلام العنان في سرد تفاصيل القصة. وانتقمت مارجريت من زوجها السابق واصفة إياه بالمدمن الكحولي سابقًا والمحبط وذلك في كتاب أصدرته. وما كان من روبن كوك لإنقاذ ماء الوجه سوى أن تزوج من سكرتيرته جاينور.

وكان كوك حدد لدبلوماسيته - كمعيار - الأخلاق التي كثيرًا ما استخدمها في الحديث عن تورط مرتزقة بريطانيين في الحرب الأهلية في سيراليون، وقرار احترام عقود التسلح الموقعة مع أندونيسيا خلال عمليات القمع والاضطهاد في تيمور الشرقية في سبتمبر عام ١٩٩٩م.

وفي خريف عام ١٩٩٧، اهتزت الحكومة بجميع أعضائها. فقد وعد العمال فور فوزهم في الانتخابات بمنع إعلانات الدعاية المخصصة للتبغ في سباق الفورمولا واحد للسيارات قبل أن ينقضوا وعدهم هذا بعد أشهر بعد أن كشفت الصحافة أن أحد العاملين بالسباق ويدعى بيرني إيكلستون قدم تبرعًا لحكومة العمال قيمته مليون جنيه إسترليني. وتمكن إيكلستون من استعادة المليون بطريقة غير شرعية.

كما انتهى العام بفضيحة الابن المراهق لوزير الداخلية جاك سترو الذي عرض بضعة جرامات من حشيشة الكيف للشراء على أحد الصحفيين العاملين في صحيفة شعبية. إلا أن سترو عمل على نزع فتيل أزمة الفضيحة عبر قيامه بمرافقة ابنه إلى مركز الشرطة لتقديم الشكوى، مما أنقذ شرفه.

وشهد عام ١٩٩٨م استقالة ثلاثة وزراء خلال مدة لم تتجاوز الثلاثة أشهر. فقد قدم وزير الدولة لشؤون مقاطعة ويلز رون ديفيز استقالته بعد تعرضه لاعتداء أثناء وجوده في حديقة عامة في لندن يقصدها الشاذون جنسيًّا لإقامة علاقات عابرة. ووصف ما حصل له بـ"لحظة طيش"!

وبعد شهرين كشفت الصحافة أن وزير الدولة للخزانة الثري جيوفري روبنسون أقرض زميله بيتر مندلسون وزير الصناعة والتجارة ٣٧٣ ألف جنيه (٥٩٧ ألف يورو) لشراء منزل في أحد الأحياء الراقية في العاصمة البريطانية. وكانت النتيجة أن قدم الاثنان استقالتيهما.

وبعد عشرة أشهر عاد مندلسون وزيرًا لشؤون أيرلندا الشمالية في أكتوبر عام ١٩٩٩م، إلا أنه استقال للمرة الثانية في يناير عام ٢٠٠١م. وكانت التهمة هذه المرة هي استغلال النفوذ من أجل تسهيل عملية تجنس رجل الأعمال الهندي سريشاند هيندوجا الذي يشتبه في ارتكابه مخالفات في الهند. وكشف تقرير صدر في مارس عام ٢٠٠١م أن مندلسون بُرئ من كل ذلك، ولكن النتيجة جاءت متأخرة!

من جهته تعرض وزير الشؤون الأوربية "كيث فاز" لحملة من وسائل الإعلام للسبب ذاته. لكنه لم يقدم استقالته بل توقف عن العمل بداعي المرض.

وكانت قبة الألفية هي الفضيحة الأخيرة؛ إذ بلغت كلفة هذا المركز الضخم للنشاطات الثقافية مليار و٦٠٠ مليون يورو، لكن الفشل كان مصيرها على الصعيد

الشعبي، بحيث لم تتجاوز أعداد الزائرين ٦,٥ مليون من ١٢ مليون كان يتوقع حضورهم. ويغطي الصدأ حاليًّا حطام القبة الفارغ على ضفاف نهر التايمز.

اتهام محافظة مدينة أمريكية بالفساد!

تحولت سارة بوست من مقعدها كمحافظ لمدينة أرفينجتون بولاية نيوجرسي الأمريكية إلى مقعد آخر كمتهمة بالفساد. وقرر المحققون الفيدراليون تحويل بوست إلى المحكمة بعد عدة أشهر من التحقيقات التي طالت أيضًا عددًا من الموظفين في محافظة الولاية.

وذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٢م أن لائحة اتهام بوست تتضمن تسلمها رشوة بقيمة ٨٥٠٠ دولار مرتين، وفي حالة إدانتها ستواجه حكمًا بالسجن عشر سنوات.

وتحتل بوست منصب المحافظ منذ عام ١٩٩٤م؛ إذ فازت مرتين بالمنصب، بينما كانت قد دخلت المجال السياسي قبل ١٦ سنة، وأعلنت قبل أشهر أنها لن ترشح نفسها للمرة الثالثة.

وشهد مقر المحافظ مؤخرًا تجمعًا لعدد من أصدقاء بوست الذين حضروا من مختلف مدن الولاية لتقديم دعمهم لها.

وقال جون سكيل أحد ساكني المدينة: "إنه يوم صعب للمدينة ولبوست، ولا أصدق أن تكون مرتبطة بقضية فساد نظرًا لأنها عُرفت باستقامتها وعدم انخراطها في أية أعمال أو صفقات مشبوهة".

وتعد بوست أول سيدة سوداء تحتل منصب المحافظ في مدينة أرفينجتون التي يسكنها حوالي ٥٠ ألف نسمة. وتعد نسبة الجرائم في هذه المدينة عالية مقارنة بمدن الولاية الأخرى فيما عدا نيويورك. كما تعتبر بوست ثالث محافظ يتم اتهامه بالفساد بعد أن تم اتهام محافظين سابقين هما: محافظ نيويورك كينيث جبسون، ومحافظ باترسون مارتي بارنس.

اعتقال عمدة مدينة أمريكية لارتكابه جريمة عنصرية!

ذكـر مصـدر قضائي أن عمدة مدينة يورك الصغيرة في ولاية بنسلفانيا اعتقل يوم

١٧/ ٥/ ٢٠٠١م في إطار تحقيق حول قتل امرأة سوداء عام ١٩٦٩م خلال تحركات قام بها السكان السود دفاعًا عن حقوقهم المدنية. كما ذكرت فرانس برس.

وأفاد بيان صادر عن المدعي العام في كونتية يورك ستانلي ريبرت "اعتقلت السلطات فجر الخميس شارلز روبرتسون لتورطه المباشر في اغتيال ليلي بيل ألن في ٢١/ ٧/ ١٩٦٩م".

وأوضح روبرت شوك العامل في محكمة كونتية يورك أن روبرتسون (٦٧عامًا) "متهم بارتكاب جريمة، وحددت الكفالة لإخلاء سبيله رهن التحقيق بخمسين ألف دولار".

ونفى روبرتسون التهم الموجهة إليه خلال اعتقاله، وأكد أنه لا ينوي الاستقالة من منصبه كرئيس للبلدية.

وتروي وقائع الجريمة أن ليلي بيل ألن (٢٧عامًا) وهي أم لولدين كانت تقوم بزيارة أهلها في يورك عندما وجدت نفسها مع أولادها وأقرباء لها وسط مظاهرات عنيفة في المدينة. وقامت مجموعة من البيض بإطلاق النار على السيارة التي كانت تقلها.

وعندما خرجت ليلى من السيارة وتوسلت إلى المسلحين البيض التوقف عن إطلاق النار، ما كان منهم إلا أن أطلقوا النار باتجاهها وقتلوها.

والتهمة الموجهة إلى روبرتسون الذي كان يومها شرطيًّا هي تزويد المسلحين الذين أطلقوا النار بالذخائر، وبالمشاركة عشية الجريمة في مظاهرة هتف خلالها "السلطة للبيض".

ولم يعترف روبرتسون إلا بهذه التهمة الثانية.

وفي يوم ٤/ ٧/ ٢٠٠١م ذكر مصدر قضائي في بنسلفانيا أن قاضيًا أحال رئيس بلدية يورك تشارلز روبرتسون إلى القضاء ومعه خمسة رجال من البيض بتهمة قتل ليلي بيل آلن.

وأعربت شقيقتها هاتي ديكسون التي كانت مع الضحية وقت وقوع الحادث عن سرورها، مؤكدة أنها "لم تظن قط بأن هذا اليوم سيأتي".

وسوف يمثل المتهمون أمام القضاء في يوم ٢٣/ ٧/ ٢٠٠١م، ولكن المحكمة لن تبدأ قبل مارس عام ٢٠٠٢م.

وقد يتعرض المتهمون الستة الذين يلاحقون بتهمة القتل لعقوبة السجن المؤبد.

واعترف ثلاثة آخرون أوقفوا أيضًا بعد تحقيق استمر عامًا واحدًا أنهم مذنبون لتخفيف عقوباتهم.

مرشح سابق للكونجرس يقتل أربعة أشخاص!

ذكرت وكالة رويتر يوم الجمعة ٣/ ١٢/ ١٩٩٣م أن مهندسًا عاطلاً عن العمل فتح النار عشوائيًّا داخل مكتب حكومي للتوظيف في كاليفورنيا، فسقط أربعة قتلى بينهم شرطي قبل أن تقتله الشرطة.

وقالت الشرطة إن القاتل آلان وينتربورن العاطل عن العمل منذ فترة طويلة والذي سبق أن رشح نفسه للكونجرس، دخل في هدوء إلى مكتب التوظيف الحكومي في مدينة أوكسنارد شمال غربي لوس أنجلوس ثم أخرج بندقية وأخذ في إطلاق النار.

وقال شهود عيان إنه ركز على موظفي المكتب أكثر من طالبي التوظيف الذين كان بعضهم يصطحب أطفاله.

وقالت الشرطة إن موظفين قُتلا على الفور وتوفيت موظفة متأثرة بجراحها في وقت لاحق. وأضافت أن ونيتربورن هرب في سيارته بعد ذلك وطاردته سيارة للشرطة، وعندما اضطر إلى التوقف لكثافة المرور نزل من سيارته وأطلق النار على سيارة الشرطة فقتل أحد رجالها قبل أن يسقط قتيلاً برصاص الشرطة.

هوية المخبر الذي كشف فضيحة ووترجيت لا تزال سرية!

لا تزال هوية "ديب ثروت" (الحلق العميق) المخبر الذي مكّن صحيفة "واشنطن بوست" من كشف فضيحة ووترجيت عام ١٩٧٢م، تعدّ سرًّا بعد انقضاء ٢٥سنة على أكبر فضيحة مثيرة لهذا العصر شهدتها الولايات المتحدة.

وصرح رئيس تحرير "واشنطن بوست" السابق بنجامان برادلي: "لم أكشف عن اسمه لأحد". وكان برادلي قد أشرف على عمل اثنين من مخبريه المشهورين: بوب وودوارد، وكارل برنشتاين، اللذين كانا وراء "السبق الصحفي" الذي دفع في عام ١٩٧٤م الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة.

وردًّا على سؤال لمحطة تليفزيون "إن.بي.سي" الأمريكية، روى برادلي أنه لم يتعرف

على هوية هذا المصدر إلا بعد استقالة نيكسون بسنة. كما نقلت عنها وكالات الأنباء يوم ١٦/ ٦/ ١٩٩٧م.

وقال برادلي: "اصطحبت وودوارد في نزهة إلى مافرسون سكوير (ساحة تقع في وسط العاصمة الفيدرالية) وقلت له: آن الأوان لكي أعرف اسمه، فقاله لي". وأكد برادلي أنه طيلة فترة التحقيق ما كان يعرف سوى المكان الذي كان يعمل فيه "ديب ثروت". وأكد أن هذا المخبر لا يزال حيًّا، إلا أن الصحفيين تعهدا بألا يكشفا عن اسمه إلا بعد وفاته.

وتشكل هوية "ديب ثروت" منذ سنين طويلة، محور شتى النظريات، واعتبر محام سابق لنيكسون "جون ديان" في أحد مؤلفاته، أن هذا المخبر هو ألكسندر هيج الذي كان عضوًا في مجلس الأمن القومي في عهد نيكسون. ومن الأسماء الأخرى التي ذكرت في هذه القضية اسم باتريك جراي الذي كان في حينه مديرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي (إف.بي.آي).

وانكشفت فضيحة ووترجيت التي لا تزال حيثياتها وعواقبها تتفاعل حتى الآن في يوم ١٧/ ٧/ ١٩٧٢م عندما اكتشفت الشرطة وألقت القبض على خمسة لصوص مزودين بأجهزة تنصت إلكترونية في واشنطن حيث كان يوجد مقر الحزب الديمقراطي.

ملاحقات قضائية في لندن ضد هنري كيسنجر!

أعلن ناشط للدفاع عن حقوق الإنسان أنه بدأ يوم الاثنين ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٢م إجراءات في القضاء البريطاني للحصول على أمر باعتقال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي يتهمه بارتكاب جرائم حرب خلال حرب فيتنام.

ويفترض أن يقدم بيتر تاتشل طلبه أمام محكمة في لندن. وهو يأمل أن يتمكن من اعتقال كيسنجر فور وصوله إلى العاصمة البريطانية حيث يفترض أن يلقي كلمة بعد أيام.

وكان قاضيان هما: الإسباني بالتازار جارزون والفرنسية صوفي هيلين شاتو، قد طلبا من السلطات البريطانية السماح لهما بالاستماع في لندن لكيسنجر في إطار ملف الدكتاتور التشيلي السابق أوجستو بينوشيه الذي اعتُقل في لندن عام ١٩٩٨م.

ويريد تاتشل من جهته توقيف كيسنجر ومحاكمته بتهم ارتكاب "جرائم حرب"

عندما كان مسؤول الشؤون الأمنية لدى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بين أعوام ١٩٦٩م و١٩٧٣م.

وأوضح تاتشل في بيان أن "كيسنجر اقترح الغزو السري وغير المشروع لكمبوديا ولاوس، وسمح به وأشرف عليه، ثم سمح بقصفهما".

وقال تاتشل بعد ذلك في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) إن "كيسنجر كان يشرف عمليًّا عندما كان مستشارًا للرئيس نيكسون للأمن القومي على السياسية الأمريكية في حرب فيتنام".

وأضاف أن كيسنجر "هو الذي سمح واقترح وأشرف على عمليات القصف العشوائية لكمبوديا ولاوس وفيتنام، ويتحمل بالتبعية المسؤولية المباشرة في سقوط العديد من القتلى وتهجير السكان المدنيين" خلال النزاع.

وتابع: إنها "جرائم بموجب القانون البريطاني"، موضحًا أن قانونًا صدر في عام ١٩٦٧م حول اتفاقيات جنيف" ينص على أن عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، واستمرار العمليات العسكرية التي تؤدي إلى تعريض المدنيين للخطر أو قتلهم، تشكل جرائم حرب".

ولكن السلطات البريطانية رفضت الطلب الذي تقدم به القاضي الإسباني بلتسار جارسون لاستجواب هنري كيسنجر في إطار ملف أوجستو بينوشيه.

وأوضح القاضي في محكمة بو ستريت في وسط لندن، أن على الناشط بيتر تاتشيل أن يحصل أولاً على الضوء الأخضر من وزارة العدل قبل تقديم طلبه.

وفي مدريد أفادت مصادر قضائية أن وزارة الخارجية الأمريكية قالت إن كيسنجر لا يملك إذنًا من واشنطن ليتم استجوابه من قبل قاضٍ حول مهامه عندما كان وزيرًا للخارجية الأمريكية.

وفي يوم الأربعاء ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢م تظاهر أكثر من مئتي شخص في لندن أمام قاعة "رويال ألبرت هول" ضد زيارة يقوم بها إلى لندن هنري كيسنجر الذي يتهمونه بانتهاك حقوق الإنسان في السبعينيات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

وذكر مراسل وكالة فرانس برس أن المتظاهرين رددوا هتافات تقول: "عالمنا ليس

للبيع.. ضعوا كيسنجر في السجن" و"كيسنجر مجرم هارب" و"كيسنجر.. كم طفلاً قتلت اليوم؟". وجرت مواجهات بين المتظاهرين ورجال الشرطة الذين انتشروا حول المبنى حيث يفترض أن يلقي كيسنجر (٧٨عامًا) محاضرة عن العولمة أمام ٢٥٠٠ من رجال الأعمال والمسؤولين الاقتصاديين. وقد توقفت حركة السير أمام المبنى حيث توجد دمية تمثل كيسنجر وضعتها حركة أطلقت على نفسها اسم "الحركة من أجل توقيف كيسنجر"، بحيث يراها الضيوف الكبار الذين بدأوا يفدون بالملابس الرسمية لحضور المحاضرة. وقد أقر كيسنجر في المحاضرة بأن الحكومة الأمريكية "ارتكبت أخطاء". وقال: "لا أحد يستطيع أن يقول إنه عمل ضمن حكومة لم ترتكب أخطاء". وأضاف كيسنجر: "يبقى أن نعرف ما إذا كانت المحاكم هي المكان المناسب لتحديد ذلك بعد ثلاثين عامًا من مرور هذه الحوادث".

وقد أمر القاضي الإسباني بلتسار جارسون بإرسال إنابة قضائية إلى الولايات المتحدة لاستجواب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر بصفة شاهد، في إطار الملف الذي يتولى التحقيق فيه حول جرائم النظامين الدكتاتوريين في تشيلي والأرجنتين.

وأوضح مصدر قضائي أن القاضي الإسباني الذي اشتهر بعد أن تمكن من القبض على الدكتاتور بينوشيه عام ١٩٩٨م سيضمّن هذه الإنابة القضائية لائحة من الأسئلة يريد طرحها على كيسنجر.

ويريد القاضي استجواب كيسنجر حول الدور الذي لعبته الولايات المتحدة إبان الدكتاتورية التشيلية، وفي عملية كوندور التي نفذها النظامان العسكريان معًا خلال السبعينيات لإزالة المعارضين المقيمين في المنفى.

لكن الدبلوماسية الأمريكية أوضحت أن واشنطن لا تسمح لكيسنجر بالخضوع للاستجواب من قبل قاضٍ حول عمله على رأس الدبلوماسية الأمريكية، كما ذكر مصدر قضائي إسباني.

عشيقة وزير الخارجية الفرنسي السابق ترغب في مغادرة فرنسا!

أعلنت كريستين دوفييه – جونكور التي تقدمت بطلب استئناف الحكم الصادر عليها بالسجن ٣٦شهرًا، بينها ١٨شهرًا مع النفاذ، في أحد ملفات قضية مجموعة ألف

النفطية الفرنسية، أنها راغبة في مغادرة فرنسا، كما ذكرت صحيفة "فرانس سوار" يوم السبت ٩/ ٦/ ٢٠٠١م.

وقالت العشيقة السابقة لوزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما: "أريد الذهاب من هنا ومغادرة فرنسا. أريد البحث عن عمل في الخارج. أريد أن أعيد بناء حياتي بعيدًا عن هنا"، موضحة أنه يحق لها مغادرة الأراضي الفرنسية على أن تظل تحت تصرف القضاء الفرنسي.

وقالت دوفييه – جونكور: "هنا أشعر بالوحدة. الكل يخاف مني. لا أجد شخصًا ألجأ إليه ولا أي عمل"، نافية ما يقال عن أن كتبها تدر عليها الكثير من المال.

وأوضحت في مقابلة مع صحيفة "فرانس سوار" حول هذا الموضوع "تتحدثون عن كتبي، لقد تخليت عن كل حقوقي كمؤلفة لدفع كفالتي. والآن تلاحقني مصلحة الضرائب لدفع مبالغ لا أملكها، وأواجه خطر دخول السجن لعدم دفع ضرائبي. إنها حلقة مفرغة. اليوم لم أعد أملك أية أموال. عليّ أن أترك شقتي وأنفصل عن أولادي وأغادر هذا البلد".

وفيما يتعلق برولان دوما الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع النفاذ وسنتين مع وقف التنفيذ، فإن كريستين دوفييه- جونكور أعربت عن أسفها لتقديم أدلة ضده.

وقالت في المقابلة:"عندما توجهت إلى القاضي في أبريل عام ١٩٩٩م كنت ضائعة تمامًا، فقلت كل شيء.. تحدثت عن الشقة والتماثيل. عن كل شيء (...) لقد شعرت بأني أسلمهم هذا الرجل خلال قولي الحقيقة".

وكان رولان دوما قد أدين بسبب حصوله على أموال طائلة بلغت ٦٤,٥ مليون فرنك فرنسي (٩,٨٣مليون يورو) من شركة ألف عبر عشيقته السابقة لإقناعه بالموافقة على بيع شركة تومسون ست فرقاطات إلى تايوان، الأمر الذي كان يعارضه.

ولا تخفي كريستين دوفييه – جونكور غضبها من محاكمة دوما. وتضيف: "عندما أرى الفساد المستشري في هذا البلد وأرى حكمًا يصدر على رجل بسبب حذاء وتماثيل.. ماذا ينتظرون لفتح الملف الحقيقي.. الملف الكبير للفساد السياسي والمالي في فرنسا.. ملف الفرقاطات التي بيعت إلى تايوان؟".

القضاء يبرئ الوزير السابق رولان دوما

برأت محكمة فرنسية يوم الأربعاء ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣م وزير الخارجية السابق رولان دوما الذي أطلق سراحه بعد اتهامه في قضية رشوة تورط فيها مسؤولون من المجموعة النفطية الفرنسية ألف.

وكانت المحكمة الابتدائية قد حكمت في عام ٢٠٠١م على دوما (٨٠عامًا)، الرئيس السابق للمجلس الدستوري، في شق من هذه القضية بالسجن ستة أشهر مع التنفيذ وسنتين مع وقف التنفيذ؛ لأنه قبل هدايا من عشيقته السابقة كريستين دوفييه – جونكور دفعت ثمنها شركة ألف التي كانت موظفة فيها.

وحكم على كريستين دوفييه – جونكور التي قضت ستة أشهر في الحبس التحفظي، بالسجن ١٨ شهرًا مع التنفيذ وسنة مع وقف التنفيذ.

واعتبرت المحكمة في قرارها أنه لم يثبت أن دوما "كان على علم منذ البداية بالطابع الوهمي لعمل كريستين دوفييه – جونكور" بينما ثبت أنه لم يسكن أبدًا "في الشقة التي حصلت عليها بصورة غير قانونية".

وتفجرت هذه الفضيحة في عام ١٩٩٨م خلال التحقيق مع رولان دوما. وتحدثت الصحف حينذاك عن تفاصيل علاقاته مع كريستين دوفييه – جونكور والشقة الفخمة التي استأجرتها في حي راقٍ بالعاصمة الفرنسية على حساب شركة ألف، حيث كانت تستقبل دوما عندما كان وزيرًا (١٩٨٨-١٩٩٣) والهدايا الثمينة التي قدمتها له.

وساهمت كريستين إلى حد كبير في سقوط رولان دوما، خصوصًا بعد نشرها كتابًا قدمت فيه نفسها على أنها "مومس الجمهورية"!

واضطر دوما في بداية سنة ٢٠٠٠م، وكان وقتها الشخصية الخامسة في الدولة، إلى تقديم استقالته من المجلس الدستوري رغم نفيه الدائم لعلمه بمصدر الهدايا التي قدمتها له عشيقته.

ورولان دوما الصديق القديم للرئيس الاشتراكي السابق فرنسوا ميتران، والمحامي اللامع الذي أصبح نائبًا ثم وزيرًا، والذي ينتمي إلى نخبة رجال السياسة في فرنسا، وجد نفسه مرغمًا على الانسحاب من الحياة السياسية.

ولم يخف دوما سعادته بهذا الحكم. وصرح بعد قليل من صدوره "أنا سعيد بأن القضاء أنصفني". أما محاميه فقد أعرب عن أسفه "للإهانة" التي لحقت بموكله لدى محاكمته.

وحكم على المدير العام السابق لمجموعة ألف (١٩٨٩-١٩٩٣م) لوييك لوفلوش – برانجون، الذي لم يحضر المحاكمة، بالسجن ثلاثين شهرًا مع التنفيذ، وأصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحقه.

أما ألفريد سيرفين المدير السابق للعلاقات العامة في شركة ألف، وهو يقبع الآن في السجن منذ إلقاء القبض عليه في فبراير عام ٢٠٠١م في الفيليبين، والذي عملت لديه كريستين دوفييه – جونكور كمكلفة بمهمة، فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع التنفيذ.

الفساد في فرنسا يفرخ جيلاً عنيدًا من القضاة المناضلين

عندما زودت إيفا جولي المناضلة ضد الفساد مكتبها في قصر العدالة بباريس بجهازي كمبيوتر وفاكس دفعت التكاليف من جيبها.

جيل جديد يسمى "القضاة الصغار" برز في ساحة العدالة الفرنسية يقوم بالتحقيق مع صفوة القوم من سياسيين ورجال أعمال وغيرهم بكل تصميم وحماس في ظل تأييد الرأي العام.

فقد تألق نحو ١٢ قاضيًا يحققون في قضايا فساد وتدليس تمس وزراء حاليين وسابقين ورئيس بلدية باريس ومدير هيئة السكك الحديدية ورئيس بنك باريبا وآخرين.

وحتى الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء آلان جوبيه وقعا في شباك القضاة الصغار وإن كان لفترة قصيرة في تحقيقات حول حيازة شقق بإيجار رخيص يمتلكها مجلس العاصمة، ثم تقرر حفظ القضية.

وأثارت تحقيقات قضاة شبان مثل جولي وإيريك هالفان في ضاحية كريتاي بباريس وفيليب كورورييه في مدينة ليون، اهتمامًا بالغًا لدرجة أن علماء اجتماع وصفوها بأنها ثورة.

وقال ريمي لينوار أستاذ علم الاجتماع بجامعة السوربون لوكالة رويتر يوم ١/٨/١٩٩٦م: "يجسد هؤلاء المحققون إحساسًا جديدًا بواجبهم المدني، إنه مثل الصراع بين الأرستقراطية العظمى والمستويات الأدنى قبيل الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨م".

وأضاف: "يشعر موظفون مدنيون معظمهم قضاة ومفتشو ضرائب من طبقات وسطى بالاشمئزاز من سلوك رؤسائهم الذين يهيمنون عليهم اجتماعيًّا ومهنيًّا. وتأجج الصراع بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية".

ويتقاضى المحققون الجدد ومعظمهم في الثلاثينات إلى الأربعينات من العمر مرتبات ضئيلة بالمقارنة مع ما يحصل عليه المشتبه فيهم. وتقول مصادر قضائية إن مرتب هالفان الشهري نحو ٢٠ ألف فرنك (٤٠٠٠دولار).

ويعتبر مكتب جولي المزدحم - الذي يشاركها فيه كاتب - نموذجًا للإمكانيات المتواضعة التي توفرها الدولة. وقبل شهرين تقرر تخصيص حارسين لهذه القاضية بعد تلقيها تهديدات.

وتتمتع جولي ورفاقها بسلطة احتجاز أي مشتبه فيه خلف القضبان حتى لا يهرب أو يتواطأ أو يفسد الأدلة أو يهدد السلام.

ويدعم القضاة الصغار الرأي العام الذي يؤجج حماسه تسريبات عن مجرى التحقيق في قضايا مختلفة إلى صحف مشهورة مثل "لوموند" اليومية أو البطة المقيدة "لوكانار أنشينيه" الهزلية الأسبوعية.

قال جان كلود بوفييه رئيس اتحاد القضاء، اليساري التوجه: "هؤلاء القضاة لهم خلفيات متنوعة. ولكنهم يؤمنون أن التحقيق مع شخصية مرموقة لا يجب أن يكون سببًا لحفظ القضية".

وأضاف: "ليس لهم أيديولوجية معينة. ولكن موقفهم هو (إذا أنيطت بنا قضية فإننا سنستمر فيها إلى النهاية)".

ومن أساتذة هذا الجيل من المحققين رينو فان رومبك القاضي بمدينة رين، الذي كشف النقاب عن فضيحة خاصة بتمويل الحزب الاشتراكي عندما كان في الحكم في بداية التسعينيات مما أشعل شرارة سلسلة من التحقيقات في فضائح فساد في المؤسسة السياسية.

وكان رومبك أستاذ هالفان في كلية القانون. ويقود هالفان الآن التحقيق في قضية فساد في بلدية باريس. وقد وصفت مجلة فرنسية هالفان بأنه أكثر قضاة فرنسا تعرضًا للتهديد.

وتلقى استقلالية المحققين الصغار تأييدًا لدرجة أن قضاة في الدوائر العدلية العليا بدأوا يحذون حذوهم.

وفي الآونة الأخيرة اصطدم مجلس القضاء الأعلى مع شيراك حول تعيين قضاة كبار ضمن صلاحيات رئيس الدولة التي نادرًا ما واجهت تحديًا في هذا الشأن.

وانتصر مجلس القضاء بأن تقرر تأجيل بعض التعيينات موضع الخلاف. ولكن الحكومة في الشهر الماضي (يوليو ١٩٩٦) شددت قبضتها على النظام القضائي، وعينت اثنين من القضاة الكبار المقربين إلى حزب شيراك: أحدهما وكيلاً للنائب العام في المحكمة العليا، والآخر في الوظيفة نفسها بمحكمة الاستئناف في باريس.

وكان ألكسندر بن مخلوف الذي عين وكيلاً للنائب العام في محكمة الاستئناف في باريس مستشارًا سابقًا لشيراك ثم كبير معاوني وزير العدل الحالي جاك توبون.

وبتولي منصبه الجديد يستطيع ابن مخلوف حفظ قضايا يحققها القضاة المناضلون.

كارلوس منعم ينفي قبض رشاوى من إيران!

وصف الرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس منعم الأنباء التي تحدثت عن تلقيه عشرة ملايين دولار من إيران مقابل عدم تحميلها مسؤولية اعتداء ضد مؤسسة يهودية أرجنتينية في عام ١٩٩٤م بأنها "أكذوبة فاضحة"!

وقال منعم لشبكة "سي.إن.إن" التليفزيونية بعدما نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تصريحات لمنشق إيراني أكد فيها أن الرئيس الأرجنتيني السابق تلقى رشاوى في عهد الرئيس الإيران السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني "إنها أكذوبة فاضحة. سأرفع شكوى سب وقذف".

وبحسب كلام المنشق الإيراني وهو موظف سابق رفيع المستوى في الاستخبارات الإيرانية، فإن كارلوس منعم وافق خلال ولايته الرئاسية، وبواسطة المال، أن يؤكد عدم وجود أي دليل يسمح باتهام طهران في هذه القضية.

وردًّا على أن تكون المسألة مناورة شاركت فيها صحيفة "نيويورك تايمز" لإرباك ترشيحه في الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية في مارس عام ٢٠٠٣م قال منعم: "كلا، لا أعتقد ذلك".

لكنه أضاف: "على الرغم من أن كل ذلك موجه ضد مشاركتي في العملية

الانتخابية، ومن دون أي ادعاء منى، فإني سأفوز، فليتوقفوا عن هذا النوع من التشهير لأنهم لن يحصلوا على شيء".

ودافع الرئيس الأرجنتيني السابق أيضًا عن ملكية حساب مصرفي في سويسرا يتقاسمه وزوجته السابقة زوليما يوما والذي يحتوي على أموال الرشوة.

وقال: "إن الحساب الوحيد الذي أملكه في سويسرا فتح في عام ١٩٨٦م عندما ربحت الدعوى ضد الحكومة في عهد الدكتاتورية، ودفعوا لي ٢٠٠ألف دولار بقيت مودعة في الحساب هناك في (سويسرا). والحساب مع الفوائد المتراكمة لا يحتوي على أكثر من ٦٠٠ألف دولار، ويمكنكم التحقق إذا شئتم".

وكان المركز التعاضدي اليهودي الأرجنتيني قد تعرض لأخطر اعتداء في تاريخ الأرجنتين عندما انفجرت شاحنة مفخخة في يوم ١٨/ ٧/ ١٩٩٤م وتسببت بمقتل ٨٥ شخصًا وإصابة ٣٣٠ آخرين بجروح.

وتعد الجالية اليهودية في الأرجنتين (٣٠٠ألف شخص) هي الأكبر في العالم بعد الولايات المتحدة.

نائب الوزير هرَّب المخدرات بطائرة عسكرية!

قال مسؤول بالمحكمة العليا في تاجيكستان أن نائبًا سابقًا لوزير الدفاع أُدين بتهمة تهريب المخدرات يوم ٨/ ٨/ ٢٠٠٢م وصدر حكم بسجنه ١٣عامًا.

وأبلغ المسؤول وكالة رويترز أن القاضي وجد نيكولاي كيم مدانًا باستخدام طائرة مروحية عسكرية لتهريب المخدرات في أبريل عام ١٩٩٨م حين كان نائبًا للوزير!

وقال الادعاء إن كيم رتب قيام الطائرة بنقل ٨٦كيلوجرامًا من الأفيون و٥٠٠جرام من الهيروين من دوشنبة إلى شمال تاجيكستان لبيعها لتجار من روسيا أو أوزبكستان.

وصادرت الشرطة المخدرات قبل إقلاع الطائرة. وهرب كيم إلى كازاخستان حيث اعتقل في يناير عام ٢٠٠٢م وسلم إلى تاجيكستان.

وأُدين كيم بثلاث تهم أخرى منها: استغلال منصبه، والاختلاس، وجرد من رتبته العسكرية وصودرت ممتلكاته.

رئيس الفيليبين استولى على ٤٠٪ من فدية الرهائن!

ذكرت مجلة "در شبيغل" الألمانية يوم الاثنين ١١/ ١٢/ ٢٠٠٠م أن الرئيس الفيليبيني جوزف إسترادا استولى على نحو أربعين بالمئة من الفدية التي دفعت لإطلاق سراح الرهائن الذين كانت تحتجزهم مجموعة أبو سياف الإسلامية في جزيرة جولو.

ونقلت المجلة عن مصادر مقربة من أجهزة الاستخبارات الألمانية أن قيمة الفدية بلغت عشرين مليون دولار ذهب نصفها إلى مسؤولين سياسيين حيث نال الرئيس استرادا ٤٠٪، والعشرة بالمئة الباقية ذهبت إلى جيب المفاوض الأساسي باسم الحكومة الفيليبينية روبرتو إفنتاخادو.

وأضافت المجلة أن عناصر من الاستخبارات الألمانية تجسسوا على الاتصالات الهاتفية عبر الأقمار الصناعية التي كانت تتم بين المفاوض إفنتاخادو وخاطفي الرهائن.

وتبين أن الفدية التي طلبها الخاطفون كانت أقل بكثير مما أعلنته الحكومة الفيليبينية!

زعيم المتمردين متهم بسرقة ألفي ماسة!

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم الأحد ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠م أن زعيم متمردي سيراليون فودای سنكوح مشتبه به بسرقة أكثر من ألفي ماسة قد يسعى لبيعها في الخارج، استنادًا إلى وثائق عثر عليها في منزله في فريتاون الذي فر منه يوم ٨/ ٥/ ٢٠٠٠م.

وأضافت الصحيفة أنه استنادًا للوثائق المذكورة فإن الأحجار الكريمة سلمت إلى سنكوح شخصيًّا من مناطق مناجم الماس في البلاد بعد تعيينه وزيرًا للمناجم في أغسطس عام ١٩٩٩م.

وانضم فودای سنكوح إلى الحكومة في ذلك التاريخ بناء على اتفاق سلام أبرم في لومي عام ١٩٩٩م بين الرئيس أحمد تيجان كباح ومتمردي الجبهة الثورية الموحدة. ولكن هذه الاتفاقية باتت متقادمة.

ويحتجز متمردو الجبهة الثورية حوالي ٥٠٠ من جنود قوات الأمم المتحدة.

وقالت الصحيفة إن الوثائق التي عُثر عليها تشير إلى أسماء الأشخاص الذين سلموا الألماس إلى فودای سنكوح، كما تصف الأحجار الكريمة.

كما عثر المحققون أيضًا على رسائل شريك موجود في الخارج كان يحاول إقامة اتصال مع زبون في أنفير (بلجيكا) المركز العالمي لتجارة الأحجار الكريمة.

وأضافت الصحيفة أن الوثائق – التي سينشرها وزير العدل السيراليوني سولومون بيريوا يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٠م – قد تلقي الضوء على العلاقة التي تربط سنكوح والرئيس الليبيري تشارلز تايلور.

دبلوماسي أفريقي يحاول تهريب ثياب باريسية إلى مصر!

أحبطت السلطات الأمنية في مطار القاهرة يوم الأحد ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧م محاولة قام بها دبلوماسي أفريقي لتهريب ملابس مستوردة من باريس تبلغ قيمتها نصف مليون دولار.

وذكر مصدر في الشرطة المصرية أن الدبلوماسي الأفريقي المعتمد في مصر كان يعتزم تهريب ٥٠٠ كيلوجرام من الثياب موزعة في ستة طرود.

ولم يشر المصدر إلى اسم هذا الدبلوماسي أو جنسيته لكنه أوضح أن تجارًا طلبوا منه تمرير هذه الملابس بواسطة الحقيبة الدبلوماسية.

ووصلت الطرود إلى مصر في طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية السعودية آتية من باريس عبر جدة. واستصدرت أجهزة الأمن إذنًا رسميًّا بتفتيش الشحنة، وصادرت الملابس، لكن الدبلوماسي نفى أن تكون ملكه.

وأحيل الدبلوماسي إلى النيابة العامة لاستجوابه، لكنه لن يتعرض لأي ملاحقات قضائية بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية.

وغالبًا ما تحبط أجهزة الأمن المصرية محاولات تهريب حمولات قيمة يقوم بها دبلوماسيون وخصوصًا أفارقة.

وتعود آخر قضية من هذا النوع إلى يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م عندما صادرت الأجهزة الأمنية ١٥٠ سجادة فارسية تناهز قيمتها المليون دولار كان دبلوماسي أفريقي آخر يحاول تهريبها.

اتهام الرئيس الكولومبي بالحصول على رشوة من زعماء المخدرات!

أكـد أمين الخزانة السابق لكارتل كالي للمخدرات جييرمو بالوماري يوم الأربعاء ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م في ميامي أن الرئيس الكولومبي أرنستو سامبير حصل خلال حملته من أجل الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٤م على خمسة ملايين دولار من الكارتل، كما التقى شخصيًّا زعيميه الأخوان رودر يغيز.

وأوضح بالوماري الذي يدلي منذ يوم ١٦/ ٧/ ١٩٩٧م بشهادته أمام محكمة فيدرالية في ميامي أن اللقاء تم خلال حفل عشاء في كالي حضرته شخصيات سياسية أخرى من بينها هامبرتو دو لاكال الذي كان مرشحًا آنذاك لمنصب نائب الرئيس.

وأضاف بالو ماري أن الكارتل كان يريد "استقبال سامبير وتحين الوقت المناسب لفرض خطته الرامية إلى الحصول من القضاء الكولومبي على تعهد لصالح أعضاء الكارتل المعتقلين".

وتأتي هذه الاتهامات لتعزز تلك التي وجهها أمين الخزانة السابق للرئيس الكولومبي ساتياغو مدينا الذي أكد في حديث لإحدى شبكات التليفزيون في بوجوتا أن سامبير كان المستفيد الوحيد من أموال المخدرات خلال حملته الانتخابية عام ١٩٩٤م.

وأضاف مدينا الذي يقضي عقوبة "الحبس المنزلي" بعد أن حكم عليه في البداية بالسجن ثماني سنوات "لقد تم استغلالنا جميعًا". وتابع "إن سامبير مازال جالسًا على مقعد الرئاسة، لكن معاونيه في السجن".

وفي واشنطن أدت شهادة بالوماري إلى تزايد الهجمات ضد سامبير، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧م"لدينا شكوك قوية بشأن النقود التي استخدمت في تمويل حملته، إنها نقود قذرة.. نقود مخدرات". وأضاف "لا نريد أن يأتي أرنستو سامبير إلينا".

وفي بوجوتا أكد لويس نيتو محامي سامبير خلال حملته لانتخابات عام ١٩٩٤م يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م في تصريح خطي لوكالة فرانس برس عبر المكتب الصحفي لقصر الرئاسة أن "الولايات المتحدة تستخدم قضية مرفوعة على اثنين من المحامين الأمريكيين ولا تمت بأي صلة لأرنستو سامبير حتى تشهر بالرئيس الكولومبي، وتسيء إلى صورة كولومبيا".

وأكد نيتو أن "تصرفات رئيس الدولة كانت بالفعل موضع تحقيق لم يسفر عن توجيه أي اتهام إليه من قبل الهيئة الوحيدة المخولة السلطة القانونية لذلك؛ أي الكونجرس الكولومبي"، معتبرًا أن "الولايات المتحدة لا تملك أي صلاحية قانونية أو سلطة أخلاقية لإعادة فتح ملف قضية أو فتح أخرى عن وقائع سبق أن حسمتها السلطة القضائية الكولومبية".

وكانت الجمعية الوطنية الكولومبية قد أحجمت في يونيو عام ١٩٩٦م عن محاكمة الرئيس سامبير لعدم كفاية الأدلة التي تتيح اتهامه بالحصول على نقود من كارتل كالي لتمويل حملته الرئاسية. إلا أنه حكم على ثلاثة من معاوني المرشح سامبير من بينهم مدينا بالسجن ٧٨ و٩٦ شهرًا.

تحقيق تمهيدي مع وزيرة العمل الأمريكية!

ذكرت محطات التليفزيون الأمريكية مساء يوم الأربعاء ١٤/ ١/ ١٩٩٨م أن وزيرة العمل الأمريكية أليكسيس هرمان هي موضع تحقيق تمهيدي من قبل وزارة العدل للاشتباه بقيامها باستغلال نفوذها لتحقيق مكاسب مادية شخصية.

وقالت المصادر ذاتها إن التحقيق التمهيدي الذي فتحه القضاء الأمريكي سيستمر ٩٠ يومًا يتقرر في ختامه إن كانت القضية تستدعى تعيين مدعٍ عام مستقل.

ورفضت وزارة العدل التي اتصلت بها وكالة فرانس برس الإدلاء بأي تعليق على هذه المعلومات.

وقالت محطة "إي.بي.سي" إنه يشتبه في أن هرمان، وهي سوداء في الـ٤٩ من العمر، تقاضت أموالاً لقاء استخدام نفوذها عندما كانت مستشارة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٦م لتسهيل عمل شركات خاصة.

وأضافت المحطة أنها سمحت في هذا الإطار لشركة هاتف عبر الأقمار الصناعية بالحصول على ترخيص من اللجنة الاتحادية للاتصالات لقاء حصولها على تسهيلات مختلفة من هذه الشركة.

كما أنها سهلت عمل شركة مستشارين لقاء تقاضيها ١٠٪ من أجورهم.

وأجرت "إي.بي.سي" حديثًا مع رجل أعمال أفريقي أكد أنه سلّم بيده مغلفًا يحوي مالاً إلى منزل هرمان.

من جهته قال المتحدث باسم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن هذا الأخير "يثق تمامًا" في الوزيرة هرمان.

وفي ختام التحقيق التمهيدي يمكن أن يقرر القضاء الأمريكي إسقاط الملاحقة أو تمديد التحقيق ٦٠ يومًا إضافيًّا أو تعيين مدعٍ عام مستقل.

وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد وافق في مايو عام ١٩٩٧م على تعيين هرمان في وزارة العمل بعد ثلاثة أشهر على إعلان كلينتون اختيارها لتولي هذا المنصب.

اتهام وزير الزراعة الأمريكي السابق بقبول هدايا!

اتهمت محكمة أمريكية وزير الزراعة الأمريكي السابق مايكل إبسي يوم الأربعاء ١٩٩٧/٨/٢٧م بقبوله - بطريقة غير مشروعة - هدايا بقيمة ٣٥ ألف دولار من مؤسسات تتعامل مع الحكومة الاتحادية.

وأوضح القاضي المكلف بالتحقيق دونالد سمالتز أن على مايكل إبسي الإجابة عن ٣٩عنصر اتهام بينها الكذب على المحققين وإصدار الأمر إلى أحد الموظفين لتزوير وثائق.

وإذا ثبتت التهم جميعًا على الوزير السابق فإنه قد يواجه أحكامًا بالسجن مدى الحياة.

ورفض متحدث باسم البيت الأبيض في ماراتاس فينيارد (ماساتشوسيتش) تقديم أي تعليق.

يذكر أن أبسي كان أول شخصية سوداء تتسلم وزارة الزراعة، وقد تركها عام ١٩٩٤م إثر بداية التحقيقات.

ويتهم نائب ميسيسيبي السابق بتلقي هدايا مثل أغراض شخصية وبطاقات لحضور الدورة الأمريكية المفتوحة في كرة المضرب، ومباريات كرة السلة وكرة القدم الأمريكية، بالإضافة إلى أموال نقدية لصديقته.

يذكر أن التحقيقات في التهم المنسوبة إلى أبسي استغرقت ثلاث سنوات وبلغت كلفتها ٩ملايين دولار أمريكي.

شكوى بتهمة الاحتيال تلاحق نائب الرئيس الأمريكي!

رفعت المنظمة المتخصصة بمكافحة الفساد "جوديشال ووتش" شكوى ضد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بتهمة الاحتيال عندما كان رئيسًا ومديرًا عامًّا لشركة في تكساس، لكن البيت الأبيض رفض على الفور هذه الاتهامات.

وشرحت المنظمة المحافظة التي تهدف إلى وضع حد للفساد في الحكومة أن "تشيني يلاحق بوصفه مشاركًا مباشرًا ومتواطئًا في أعمال احتيال" قامت بها شركة هاليبورتون في تكساس للخدمات النفطية عندما كان رئيس مجلس إدارة الشركة بين عام ١٩٩٥م وصيف عام ٢٠٠٠م.

وقال رئيس المنظمة في ميامي لاري كلايمان للصحفيين إن "أشخاصًا أبرياء إمكاناتهم بسيطة تضرروا بفعل ذلك، ونحن نمثل هؤلاء الأشخاص".

وقال كلايمان أن تشيني نفى حتى الآن أي مسؤولية له في أعمال احتيال مزعومة في المحاسبة، وقال: "عليه الآن أن يتحمل مسؤولياته لأنه متهم وعليه أن يدلي بشهادته تحت القسَم".

وشرح أن شركة هاليبورتون ضخمت من قيمة عائداتها الفعلية عشرات الملايين من الدولارات بهدف اجتذاب المستثمرين المحتملين.

وأكد المتحدث باسم تشيني وباسم البيت الأبيض أن الشكوى "لا تستند إلى أساس". ونفت الشركة هذه الاتهامات، مؤكدة أنها مغلوطة ومن دون أساس وليست واقعية".

وذكرت وكالة فرانس برس يوم ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م أن الشكوى تستهدف أيضًا مكتب المحاسبة "أندرسون" الذي أُدين في وقت سابق بانتهاك القانون في قضية إفلاس شركة أنرون العملاقة للطاقة في أكبر قضية من نوعها شهدتها الولايات المتحدة.

وتشير الشكوى إلى مساهمين صغار "دُفعوا إلى امتلاك أسهم بأسعار خيالية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعملية احتيال عامة تورط فيها المتهمون وفقدوا بذلك كل القيمة الفعلية لاستثماراتهم أو جزءًا منها في الشركة".

ويطالب مقدمو الشكوى بتعويضات كبيرة تبلغ الحد الذي يسمح به القانون في تكساس. وقال كلايمان: "نطالب بملايين الدولارات".

وتندرج القضية الجديدة التي تستهدف تشيني في إطار سلسلة من الفضائح مرتبطة بكشف معلومات حول ممارسات مشكوك بصحتها في حسابات المجموعات الأمريكية الكبيرة.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وعد بوضع ضوابط أخلاقية في عالم الأعمال، وأعلن عن تشكيل لجنة فيدرالية خاصة مكلفة بمراقبة تجاوزات رؤساء الشركات، وذلك في خطاب ألقاه في وول ستريت يوم ٩/ ٧/ ٢٠٠٢م.

واتهم كلايمان الرئيس الأمريكي بالسعي إلى تحويل الأنظار عن ممارساته الخاصة وممارسات تشيني عندما كانا يعملان في القطاع الخاص.

ولا تستبعد المنظمة إمكان أن تقدم شكوى ضد بوش نفسه الذي أثيرت أخيرًا شكوك حول فضيحة تتعلق بقضية بيعه أسهمًا شخصية قبل ١٢عامًا عندما كان رجل أعمال.

وقال كلايمان للصحفيين: "ليعرف الجميع أنه لا أحد فوق القانون".

وقد أقفل سهم شركة هاليبورتون يوم الأربعاء ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م بتراجع بنسبة ٤,٠٤٪ وصولاً إلى ١٣,٥٥دولارًا.

وزير الدفاع الأمريكي باع أسهمًا بقيمة ٨٧ مليون دولار!

أظهر تقرير مالي نشره البنتاجون يوم الثلاثاء ١٩/ ٦/ ٢٠٠٢م أن وزير الدفاع دونالد رامسفلد باع ما قيمته ٨٧ مليون دولار من الأسهم في عام ٢٠٠١م.

وباع رامسفلد الأسهم من العقارات والمساهمات في شركات، وتقدر قيمتها بما بين ٢٠,٧ و١,٨٧ مليون دولار.

وأكبر عملية ضمن ذلك قدرت قيمتها بما بين ٥ و٢٥ مليون دولار وكانت في "ديرفيلد بارتنرز" شركة الاستثمارات في مؤسسات القطاع الخاص.

وأظهر التقرير أن ثروة رامسفلد الخاصة تقدر بما بين ٤٣,٤ و١١٥,٧ مليون دولار.

وفي يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠٠١م كان يملك بصفة خاصة أسهمًا في البورصة تقدر بما بين ١٧,٦ و٦٩,٢مليون دولار، وأملاكًا عقارية لاسيما في نيومكسيكو وشيكاغو تقدر بما بين ٦,٩ و١٠ملايين دولار، وما بين ١١.٣مليونا من التأمين على الحياة. ويملك رامسفلد أيضًا

منظمة لا تبغي الربح تقدر أسهمها بما بين ٥ و٢٥مليون دولار. وتقدر ديونه بما بين ٩,٦ و٣٤,٦مليون دولار.

وفي رسالة أرفقت بهذا التقرير الذي قدمه لإبراء ذمته اشتكى رامسفلد من أن إعداد هذه الوثيقة "المعقدة جدًّا" كلفه ٦٠ألف دولار لقاء الأتعاب.

وقبل تعيينه في البنتاجون عام ٢٠٠١م كان رامسفلد يخوض مسيرة سياسية كما أنه برز في مجال الأعمال.

قريب لملكة بريطانيا يعرض خدماته مقابل ١٠٠ ألف دولار!

ذكرت صحيفة "ذا أوبزرفر" البريطانية يوم الأحد ٢٠/ ٤/ ١٩٩٧م أن الأمير مايكل دو كنت قريب الملكة إليزابيث الثانية يعرض خدماته على رجال الأعمال في مقابل ١٠٠ ألف دولار سنويًّا!

ونقلت الصحيفة عن وثيقة سرية في حوزتها أن الأمير "يفضل أجرًا سنويًّا قيمته ٦٠ألف جنيه إسترليني (١٠٠ألف دولار) تدفع مسبقًا كل ثلاثة أو ستة أشهر".

وأضافت الوثيقة أن الخدمات التي يقترحها الأمير مايكل هي "السماح لرجال الأعمال بالتعرف إلى شخصيات كبيرة، والتأكد من أن يتم استقبالهم على أعلى المستويات مما يتيح لهم تحقيق أهدافهم". وأوضحت أن الأمير سيحضر أيضًا احتفالات ومآدب رسمية.

ونظرًا إلى قرابته من الملكة غالبًا ما يشارك الأمير في مآدب رسمية تتيح له لقاء مسؤولين سياسيين وماليين من جميع أنحاء العالم.

وكانت نشاطاته قد أثارت جدالاً في أكتوبر عام ١٩٩٦م عندما استقبله كبار المسؤولين الصينيين خلال زيارة مولت نفقاتها شركة "بريتش تيليكوم" التي لها مصالح في هونج كونج.

كذلك استضافه مقدم البرامج الأمريكي المعروف لاري كينج في برنامجه على شبكة "سي.إن.إن" للحديث عن ذكرياته في "بيت آل ويندسور"، وهو اسم عائلته.

القبض على سفير سويسري بتهمة تبييض أموال المخدرات!

ذكر مصدر موثوق به في لوكسمبورج يوم الخميس ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م لوكالة فرانس برس أن السفير السويسري لدى لوكسمبورج بيتر فريدريش الذي أوقف يوم الاثنين ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م في برن، يشتبه في قيامه بتبييض أموال مخدرات!

وأعلن هذا المصدر الذي رفض الكشف عن هويته "إنها مسألة تتعلق بتحقيق واسع النطاق على علاقة بقضية تبييض أموال مخدرات".

والسفير البالغ من العمر ستين عامًا قيد التوقيف الاحترازي في سويسرا منذ يوم الاثنين ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م.

وقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السويسرية رودي كريستن نبأ الاعتقال موضحًا أن النيابة العامة الفيدرالية تتولى إدارة القضية.

وأعلنت في بيان أنها باشرت "بالتعاون الوثيق مع الشرطة القضائية الفيدرالية، تحقيقًا ضد السفير السويسري في لوكسمبورج المشتبه به في قضية تبييض أموال في إطار عمليات خاصة تتناول مبالغ مصدرها مريب".

وتتم هذه الإجراءات بالتعاون مع السلطات في لوكسمبورج.

وتبلغ قيمة هذه الأموال مئات الآلاف من الفرنكات السويسرية حسبما ذكرت النيابة.

يذكر أن بيتر فريدريش كان سفيرًا لبلاده في فيتنام قبل لوكسمبورج، وتم تكليفه بتنسيق إجراءات تعزيز التعاون مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

الحكم على رئيس الوزراء التركي بالسجن بتهمة الاحتيال!

حكم على رئيس الوزراء التركي الإسلامي السابق نجم الدين أربكان يوم الأربعاء ٦/ ٣/ ٢٠٠٢م بالسجن سنتين وأربعة أشهر لدوره في قضية احتيال مرتبطة بأموال حزبه المحظور، كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول.

وفي حال تم تثبيت الحكم من قبل محكمة الاستئناف، فسوف يحظر على أربكان الانتساب إلى حزب سياسي والترشيح للانتخابات.

وكانت محاكمة أربكان (٧٦عامًا) و٧٨مشبوهًا آخرين قد بدأت في عام ١٩٩٨م بعد حظر حزب الرفاه الذي كان يتزعمه بتهمة القيام بنشاطات مناهضة للعلمنة.

وينص القانون التركي على أن يتم تحويل أصول حزب منحل إلى خزينة الدولة. وكان المفتشون المكلفون بعملية الحجز قد اكتشفوا في تلك الفترة أن مبلغًا يعادل ٣,٦ ملايين دولار مفقود من صناديق الحزب الذي أعلن آنذاك أنه دفعها لفروعه الإقليمية.

واعتبرت المحكمة أن الحزب كان أعد ١٣٩ملفًا مزورًا من أجل استغلال هذه الأموال من دون أن توضح في أي مجال. وقالت إنه لم يكن بالإمكان إجراء صفقات مالية بهذا الحجم من دون علم أربكان، بحسب ما ذكرته وكالة الأناضول.

وقد ذكرت الصحف التركية أن هذه الأموال قد تكون استخدمت بالفعل في تمويل إنشاء حزب إسلامي جديد بعد حظر حزب الرفاه.

وأعلن محامي أربكان على الفور أن موكله سيستأنف الحكم.

وقال في بيان:"لقد فوجئنا تمامًا بهذه الإدانة انطلاقًا من أنه لم يجر أي تحليل جدي لتحديد ما إذا كانت الملفات المعنية مزورة، من دون الأخذ بالحسبان أن توقيع موكلنا لا يظهر على أي منها".

وحكم القاضي على ١٩ مشبوهًا آخرين بالسجن ١٤شهرًا وعلى خمسين آخرين بالسجن سنة واحدة لدورهم في القضية.

وكان نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء تركي إسلامي اضطر إلى الاستقالة في عام ١٩٩٧م بعد سنة واحدة في السلطة تحت ضغط الجيش الذي اعتبر أن النظام العلماني في خطر.

وكانت المحكمة الدستورية قد حظرت حزب الرفاه بعد بضعة أشهر على استقالته، ومنعت أربكان من ممارسة النشاطات السياسية لمدة خمسة أعوام.

وفي مارس عام ٢٠٠٠م، حكم عليه بالسجن بتهمة التمرد إثر تصريحات موالية للإسلاميين ومؤيدة للأكراد أدلى بها في أعقاب حملته الانتخابية في عام ١٩٩٤م، ولكنه لم ينفذ العقوبة إثر حصوله على عفو.

وفي يونيو عام ٢٠٠١م حظر أيضًا حزب الفضيلة الذي خلف حزب الرفاه بتهمة

قيامه بنشاطات مناهضة للعلمنة. وانقسم أعضاؤه بين حزبين سياسيين جديدين يملكان حاليًا ٨١مقعدًا في البرلمان من أصل ٥٥٠مقعدًا.

لوحة مزورة تثير فضيحة لرئيسة وزراء نيوزيلندا!

وجدت رئيسة وزراء نيوزيلندا هيلين كلارك نفسها في مواجهة فضيحة بعد أن كشفت إحدى الصحف يوم الثلاثاء ١٦/ ٤/ ٢٠٠٢م توقيعها على لوحة رسمها شخص آخر.

واعترفت هيلين كلارك بأنها خدعت جمعية للدفاع عن الحيوانات "سيف أنيمالز فروم إكسبلواتيشن" بإعطائها سنة ١٩٩٩م، وقبل أن تصبح رئيسة للوزراء بقليل، لوحة تحمل توقيعها لطرحها في مزاد خيري.

وتبين أن اللوحة رسمتها الفنانة لورين فوهي مجانًا مع علمها بأنها ستباع في مزاد خيري. وقد بيعت اللوحة بألف دولار نيوزيلاندي (٤٥٠ دولار أمريكي) إلى رجل أعمال من أوكلاند يدعى هنري فان ديك عرضت عليه رئيسة الوزراء أن تعيد إليه مبلغ اللوحة رغم أنها لم تقبض منه شيئًا. لكنها رفضت في المقابل أن تقدم له اعتذارًا خطيًّا كما طلب.

وقد أدى هذا الحادث إلى هبوط شعبية هيلين في استطلاعات الرأى قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٢م.

أحد معاوني رئيس الوزراء الإسرائيلي متهم بالفساد!

أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية يوم الجمعة ٢٤/ ٧/ ١٩٩٨م أن أحد معاوني رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الذي اغتيل في نوفمبر عام ١٩٩٧م ستوجه إليه رسميًّا تهمة الفساد.

ويتهم شيمون شيف الأمين العام السابق في حكومة رابين بتلقي رشاوى بقيمة ٢٢٠ ألف دولار في قضيتين مختلفتين: الأولى التي بقيت طي الكتمان تتعلق بنشاطات قام بها شيف في بلد أجنبي، حيث تتهمه النيابة العامة بمحاولة تلقي رشاوى بخمسة ملايين دولار. أما القضية الثانية فتورط فيها، بالإضافة إلى شيف، مقاولو بناء في القدس الغربية.

وقد رفض شيف هذه الاتهامات مؤكدًا للإذاعة الإسرائيلية أنه "لا أساس لها من الصحة".

يشار إلى أن شيف قدم استقالته في يونيو عام ١٩٩٥م على إثر خلافات مع وزير المالية العمالي في ذلك الحين.

تهمة اختلاس تواجه وزير الداخلية الفرنسي السابق!

وزير الداخلية الفرنسي الأسبق شارل باسكوا الذي يقدم نفسه على أنه المدافع عن الميراث الديجولي في مواجهة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، يواجه تهمة التورط في فضيحة سياسية قضائية مرتبطة بالإفراج عن رهائن فرنسيين كانوا محتجزين في لبنان في الثمانينيات.

ووجهت إلى امرأتين مقربتين من باسكوا تهمة اختلاس جزء من فدية يرجح أنها دفعت للإفراج عن ثلاثة رهائن فرنسيين خطفوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وأكد القضاء توجيه الاتهام صباح يوم الخميس ٣/ ١/ ٢٠٠٢م بعد أن كشفت صحيفة إقليمية هذه القضية.كما أكدت وكالة فرانس برس.

وانطلقت القضية من مذكرة سرية وجهتها إدارة مراقبة الأراضي (دي.إس.تي – جهاز مكافحة التجسس) في يناير عام ٢٠٠١م إلى النيابة العامة في باريس، تشير إلى اختلاس جزء من فدية قد تكون دفعت لإطلاق سراح رهائن فرنسيين في لبنان عام ١٩٨٨م.

وعلى الفور ردّ باسكوا (٧٤عامًا) الرئيس الحالي لحزب التجمع من أجل فرنسا، المنشق عن حزب التجمع من أجل الجمهورية بزعامة الرئيس جاك شيراك، والمرشح للانتخابات الرئاسية في ربيع ٢٠٠٢م، بانفعاله المعهود، وقال في حديث لإذاعة "فرانس إنفو" إنه لم تدفع أية فدية لإطلاق سراح الرهائن الفرنسيين في لبنان في مايو عام ١٩٨٨م.

وأضاف:"هذه الفضيحة تقودني – بوصفي وزيرًا آنذاك – إلى طلب فتح تحقيقين قضائيين: الأول بتهمة التشهير المغرض، والثاني ضد الوسائل الإعلامية التي نقلت هذه الادعاءات".

وإبان قضية الرهائن الفرنسيين في لبنان، كان باسكوا أحد المعاونين المقربين لشيراك الذي كان آنذاك رئيسًا للوزراء في عهد الرئيس اليساري فرنسوا ميتران.

ومنذ ذلك الحين تدهورت العلاقة بين المسؤولين، وخصوصًا بسبب رفض وزير الداخلية السابق فكرة الوحدة الأوروبية.

وجاء الإفراج عن الرهائن الفرنسيين مارسيل فونتان ومارسيل كارتون وجان بول كوفمان وجان لوي نورمندان وروجيه أوك خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٨٨م.

ورغم أن الإفراج عن الرهائن بدأ وكأنه نجاح لشيراك إلا أن الأخير هزم في الإنتخابات في مواجهة ميتران الذي انتخب رئيسًا للجمهورية للمرة الثانية عام ١٩٨٨م.

وقد وجهت التهمة بالتورط في هذه القضية إلى مقربتين من باسكوا هما: ماري دانيال فور، وكريستيان مارشياني.

وتعتبر ماري دانيال فور معاونة مقربة من باسكوا، كما أن كريستيان مارشياني هي زوجة النائب الأوروبي جان شارك مارشياني الذي كلفه باسكوا عام ١٩٨٦م بالقيام بمهمة من أجل الحصول على الإفراج عن الرهائن الفرنسيين في لبنان.

ونفت مارشياني رسميًّا حصولها على أية أموال، حسبما أكد محاميها جاك تريمولي دو فيلبيه لوكالة فرانس برس.

ومن جانبه، أعلن النائب مارشياني أن "أي فدية" لم تدفع لإطلاق سراح رهائن فرنسيين في لبنان في الثمانينيات، متسائلاً عن دور جهاز مكافحة التجسس في هذه القضية ومديره الحالي جان جاك باسكال.

وقال: "إذا كان ما قاله باسكال صحيحًا فإن الأمر خطير جدًّا، إنها قضية دولة". معتبرًا أن ثلاثة أشخاص فقط يمكن أن يكونوا قد أعطوا موافقتهم على دفع الفدية: ميتران أو شيراك أو إدوار بالادور وزير المالية آنذاك.

وتابع مارشياني: "أما إذا كان ما يقوله بسكال غير صحيح، فعندئذٍ يجب أن يوضح لماذا فبرك هذه الفضيحة؟ ولماذا يريد أن يلوث سمعة أشخاص بعد ١٥ عامًا؟"!

حبس رئيس هيئة السكك الحديدية الفرنسية في قضايا فساد!

قال متحدث باسم وزارة المواصلات الفرنسية أن لويك لوفلوش بريجون رئيس هيئة السكك الحديدية الحكومية قدم استقالته يوم الجمعة ١٩/ ٧/ ١٩٩٦م بعد أن قضت محكمة باستمرار حبسه على ذمة تحقيق في جرائم فساد. كما ذكرت وكالة رويتر.

وقال رئيس الوزراء آلان جوبيه يوم الخميس الموافق ١٨/ ٧/ ١٩٩٦م أنه يتعين تنحية لو فلوش بريجون بعد أن قالت محكمة استئناف أنه يتعين استمرار احتجازه خلال التحقيق في مزاعم عن أعمال احتيال وقعت أثناء رئاسته لشركة ألف إكيتان النفطية العملاقة. ومن المتوقع أن يعين مجلس الوزراء خلفًا له في يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦م.

وكانت قاضية التحقيق إيفا جولي قد أمرت باحتجاز لو فلوش بريجون يوم ٥/ ٧/ ١٩٩٦م للاشتباه في تبديده لأموال الشركة وتورطه في عمليات احتيال وإصدار معلومات كاذبة أثناء رئاسته لشركة ألف بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣م.

وعين لو فلوش بريجون رئيسًا لهيئة السكك الحديدية الحكومية في ديسمبر عام ١٩٩٥م بمبادرة شخصية من الرئيس جاك شيراك باعتباره مستشارًا قام بمواقف تدعو إلى التقدير بعد إضراب استمر ٢٤ يومًا في المواصلات العامة، مما اضطر الحكومة للتراجع عن خطط لإعادة هيكلة هيئة السكك الحديدية.

وفي غضون ستة أشهر حظي باحترام اتحاد العمال وتمكن من التوسط بشأن خطة إنقاذ حكومية لتخفيف عبء الديون عن الهيئة وتطوير شبكة القطارات السريعة.

وتشتبه قاضية التحقيقات في أن يكون لو فلوش بريجون - وهو يساري عينته الحكومة الاشتراكية في ذلك الوقت رئيسًا لألف إكيتان عام ١٩٨٩م - قد حوّل أموال الشركة إلى شركة موريس بيدرمان مقابل مجاملات قدمها الصديق له ولزوجته السابقة.

محاباة وتبذير داخل منظمة اليونيسكو!

أكدت صحيفة "ذي جارديان" البريطانية يوم الاثنين ١٨/ ١٠/ ١٩٩٩م، استنادًا إلى تدقيق في الحسابات أعدته الحكومة الكندية ومذكرة فرنسية، أن منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (يونيسكو) تعاني من المحاباة والتبذير.

وقد وجهت المذكرة السرية – التي حصلت الصحيفة البريطانية على نسخة منها – إلى مدير عام المنظمة المنتهية ولايته؛ الإسباني فيديريكو مايور من قبل أحد معاونيه الفرنسي فرنسوا جانيكو، وهو أحد المرشحين لخلافته.

وتؤكد الصحيفة أن جانيكو ذكر حالة موظفة كانت تعمل في مكتب الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران حتى تولى شيراك الرئاسة في عام ١٩٩٥م.

ووضعت الحكومة الفرنسية هذه الموظفة بعد ذلك "تحت تصرف" اليونيسكو. وأضافت الصحيفة أنها أصبحت مستشارة براتب سنوي قدره ٩٨ألف دولار على أساس عقد لفترة محددة في مجال لم تكن تتمتع فيه بكفاءة خاصة.

وأضافت الصحيفة أن جانيكو أكد أن سكرتيري دولة للشؤون الخارجية تدخلا شخصيًّا ليصبح وضعها "قانونيًّا داخل المنظمة"؛ أي لتحصل على عقد عمل دائم. ولم تكشف الصحيفة نتيجة هذين التدخلين.

واستندت الصحيفة إلى شهادات أشخاص عن حالات أخرى تؤكد المحاباة، وأشارت أيضًا إلى تدقيق في الحسابات أعدته الحكومة الكندية وسلم إلى اليونيسكو منذ أكثر من عام. وقدرت هذه الدراسة الكندية نسبة ٤٠٪ من التعيينات في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م التي "لم تقم على أساس الكفاءة".

وأفاد التقرير أن أكثر من تلك الترقيات الداخلية في الفترة ذاتها "لا تناسب المعايير التي وضعتها المنظمة". وقدرت تكاليف الترقيات غير المبررة بما بين مليونين وأربعة ملايين دولار في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م. ولا يندرج المستشارون الخاصون في أي موازنة، "ويبدو أن مهمتهم في غالب الأحيان من مسؤولية الموظفين الدائمين وحدهم".

وعند درس القطاع التربوي لاحظ المدققون عدم وجود تقييم مالي للمشاريع ولا أهداف محددة ولا إلزام بتحقيق نتائج.

قضية بينوشيه تخيف الطغاة السابقين في أمريكا اللاتينية!

أعاد قرار رفع الحصانة عن أوغستو بينوشيه رغم أنه ينتظر تأكيده من قبل المحكمة العليا، الرجل القوي السابق في تشيلي إلى صفوف البشر العاديين، وأثبت أن الطغاة السابقين في أمريكا اللاتينية لم يعودوا سوى عمالقة لا يقوون على الوقوف.

وقد تشوهت صورة الحصانة من الملاحقة التي احتفظ جنرال تشيلي بينوشيه بها لنفسه حتى بعد انتهاء نظامه (١٩٧٣-١٩٩٠م) مع إعلان قرار محكمة الاستئناف في سانتياجو رفع الحصانة البرلمانية عنه.

وتقدم محامو بينوشيه يوم الجمعة ٩/ ٦/ ٢٠٠٠م بطلب استئناف لهذا القرار أمام المحكمة العليا مؤكدين مجددًا براءته ونقص الأدلة التي تثبت مسؤوليته عن الفظائع التي ارتكبت في عهده، ومنها اختفاء أو موت أكثر من ثلاثة آلاف شخص. كما ذكرت فرانس برس يوم ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠م.

ولم يمنع الوضع الذي يتمتع به بصفته عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة من توقيفه في لندن في أكتوبر عام ١٩٩٨م بطلب من القاضي الإسباني بلتسار جارسون. إلا أن بينوشيه نجح في الحصول على قرار بالإفراج عنه بسبب وضعه الصحي السيئ.

ومنذ عودته إلى تشيلي في مارس عام ٢٠٠٠م، لم يتوقف عدد الشكاوى التي قدمت ضده في سانتياجو عن الارتفاع لكي تتجاوز حوالي مئة شكوى. وفي حال أكدت المحكمة العليا رفع الحصانة عنه، فإنه يمكن أن يدخل قفص الإتهام.

وكان الجنراك ألفريدو ستروسنر الذي قاد الباراجواي بقبضة من حديد بين عام ١٩٥٤م إلى عام ١٩٨٩م، ويتمتع بإقامة فاخرة في المنفى بالبرازيل غير قابل للمساس أيضًا. لكن نائبًا برازيليًّا يدعى ماركوس روليم يصر على البحث في "أرشيف الرعب" لملاحقته ومحاكمته.

وتتألف هذه المحفوظات التي عثر عليها في عام ١٩٩٢م في أسونسيون من خمسة أطنان من الوثائق المرتبطة بخطة الكوندور التي وضعتها الديكتاتوريات الأمريكية اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات للقضاء على معارضيها.

وقال هيران ديلغادو فون لابيل محامي ستروسنر إنه "من غير المرجح إن لم يكن من المستحيل" أن تسحب الحكومة البرازيلية حق اللجوء السياسي منه.

لكن في الوقت نفسه عبر الرئيس فرناندو هنريكي كاردوزو عن استعداده لكشف كل الحقائق المتعلقة بخطة الكوندور، وأمر بفتح محفوظات الجيش البرازيلي بطلب من القاضي الأرجنتيني كلاوديو بونادیو الذي يحقق في فقدان ثلاثة من مواطنيه. وتقول لجنة

حقوق الإنسان إن ٢٨٨شخصًا على الأقل قتلوا أو فقدوا في عهد الديكتاتورية في البرازيل من عام ١٩٦٤م إلى عام ١٩٨٥م.

وفي الأرجنتين بلغ عدد ضحايا حملات القمع (١٩٧٦-١٩٨٣م) بين عشرة آلاف وثلاثين ألف شخص. وقد حكم على قادة الحملات هذه: يورغي فيديلا، وإيميليو ماسيرا، وريناللدو بينيون، وغيليرمو سواريز ماسون، بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٨٥م وأصدر الرئيس كارلوس منعم عفوًا عنهم بعد خمسة أعوام. لكنهم الآن تحت الإقامة الجبرية بعد أن اتهموا بخطف رضع من سجينات سياسيات، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم.

وقد تم العفو عن الانقلابيين السابقين في الأوروجواى (١٩٧٣-١٩٨٥م)، في استفتاء جرى في عام ١٩٨٩م. وهم يعيشون اليوم حياة هادئة، لكن ربما يشعر الجيش ببعض القلق بعد أن تعهد الرئيس يورجي باتل بتسوية مشكلة المفقودين.

وتشهد بوليفيا من جهتها أكثر الأوضاع تناقضًا. فقد انتخب الديكتاتور السابق هوجو بانزر (١٩٧١-١٩٧٨م) رئيسًا بطريقة ديمقراطية في عام ١٩٩٧م، بينما يمضي الجنرال لويس جارسيا ميزا (١٩٧٩-١٩٨٠م) حكمًا بالسجن ثلاثين عامًا بعد أن قامت البرازيل بتسليمه في عام ١٩٩٥م.

ورفعت دعاوى عديدة على قادة جواتيمالا السابقين: فردناندو روميو لوكاسا جارسيا (١٩٧٨-١٩٨٢م)، وإيفرين ريوس موت (١٩٨٢-١٩٨٣م)، الرئيس الحالي لمجلس الشيوخ، وأوسكار هومبرتو ميخيا فيكتوريس (١٩٨٣-١٩٨٦م)، وقد تقدمت ريغوربيتا مينشو التي حازت جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٢م بشكوى ضد ثمانية من القادة السابقين بتهمة ارتكاب جرائم إبادة وتعذيب أثناء الحرب الأهلية التي استمرت ٣٦عامًا حتى ١٩٩٦م.

أما أناستازيو سوموزا الذي حكمت عائلته نيكاراجوا ٤٥عامًا، فقد أطاح به الساندينيون في عام ١٩٧٩م واغتالته بعد عام من ذلك في أسونسيون حركة التمرد الأرجنتينية "الجيش الثوري الشعبي".

وحتى الآن، يعد سوموزا أحد القادة النادرين الذين لم يستمروا طويلاً بعد سقوطهم. ولكن من تطورات قضية بينوشيه يشعر الطغاة السابقون لدول أمريكا اللاتينية بأنهم مهددون أكثر فأكثر.

كيم يكافح من أجل تقاعد دون فضائح!

بعد حياة عملية حافلة بالنضال ضد العسكريين الأقوياء تنقل خلال سنواتها بين السجن وتحديد الإقامة الجبري والإضراب عن الطعام، باتت أهم أماني رئيس كوريا الجنوبية كيم يونج سام هي التقاعد بدون ضجة ولا فضائح.

وقال المحللون إنه ربما يكون قد حقق أمنيته بعد انتخابات يوم الخميس ١١/ ٤/ ١٩٩٦م.

وبعد نضال طويل في غياهب السجون إلى قصر البيت الأزرق الرئاسي في سيول يبدو أنه فاز في آخر معارك حياته.

ويحتمل أن تكون انتخابات الجمعية الوطنية قد أصابت منافسه الرئيس كيم داي جونج زعيم حزب "المؤتمر الوطني من أجل سياسات جديدة" المعارض بجرح قاتل؛ فقد كان يخطط لخوض انتخابات الرئاسة بعد انتهاء فترة رئاسة كيم يونج سام الوحيدة البالغة خمس سنوات في عام ١٩٩٨م.

ولم يصَب كيم داي جونج وحده، ولكن أصيب معه في مقتل مجموعة مرشحين رئاسيين محتملين في انتخابات يوم الخميس ١١/ ٤/ ١٩٩٦م، منهم ثلاثة من حزب المؤتمر وحده.

وفشل كيم داي جونج في الفوز من خلال نظام التمثيل النسبي بفارق ضئيل بعد أداء أسوأ من المتوقع لحزبه.

وقال موون تشونج إيل أستاذ العلوم السياسية بجامعة يونسيي إن" كيم داي دونج كان من الممكن أن ينجح إذا تنحى أحد الناجحين الموالين له". ولكن سبق السيف العزل وأضيرت سمعته.

وقال موون إن أكثر ما يخشاه كيم يونج سام هو "هجوم كيم داي جونج عليه بالتنقيب عن أخطائه السابقة".

وأضاف موون إن: "الانتخابات البرلمانية قد تؤدي إلى تشكيل سياسي جديد". كما ذكرت وكالة رويتر يوم ١٢/ ٤/ ١٩٩٦م.

وكوريا الجنوبية ليست كريمة ولا متسامحة مع رؤسائها السابقين. ويمثل اثنان منهم هما: روه تاي وو، وتشون دوو هوان، سلفا كيم يونج سام المباشران، أمام المحكمة بتهم الرشوة والتمرد والخيانة، ويواجهان عقوبة الإعدام إذا أدينا.

واغتيل رئيس آخر من رؤسائها، وأبعد رابع عن الأضواء بعد انقلاب عسكري، وقضى أول رئيس للبلاد آخر أيامه منفيًّا في هاواي.

وقال موون إنه رغم فقد حزب كوريا الجديدة الحاكم بزعامة رئيس البلاد للأغلبية المطلقة في انتخابات الجمعية الوطنية، إلا أنه لن يواجه سوى مشاكل محدودة لتكوين تحالف مع المستقلين ليبقي قبضته على السلطة.

وقال جراهام كورتيني الخبير في الشؤون الكورية لدى (إس.بي.سي ووربرج) ومقره هونج كونج إن "المخاوف من رئاسة عاجزة في العام الأخير من ولايته تقلصت الآن بشكل كبير".

واعتاد كيم يونج سام مفاجأة الأصدقاء والمنافسين على حد سواء طيلة حياته السياسية الممتدة منذ أربعة عقود.

ففي عام ١٩٥٤م وهو في السادسة والعشرين كان أصغر أعضاء الجمعية الوطنية سنًّا على الإطلاق. وبعد ستة أشهر استقال فجأة وقضى العقود الثلاثة التالية يناضل ضد رؤساء يحظون بدعم الجيش.

وقضى الجزء الأكبر من حياته العملية بين وضعه رهن الإقامة الجبرية ورفعها عنه، وزج به لفترة قصيرة في السجن، وفي عام ١٩٨٣م دخل في إضراب عن الطعام استمر ثلاثة أسابيع مطالبًا رئيس البلاد أيامها تشون دوو هوان بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

بيد أن المنشقين الذين أيدوه في النضال ضد ما وصفوه بالدكتاتورية العسكرية تحولوا إلى فضحه عندما انضم إلى المعسكر الحاكم عام ١٩٩٠م.

ووفر الاندماج الثلاثي لحزبه المعارض مع حزب الرئيس روه تاي وو الحاكم أيامها، وحزب بزعامة رئيس الاستخبارات السابق كيم جونج بيل المحافظ، منصة لانطلاقه نحو الرئاسة.

وبالنسبة لمنافسيه يعتبر كيم يونج سام رجلاً بوجهين ضحى بمبادئه بسبب تعطشه للسلطة.

ويراه مؤيدوه سياسيًّا حصيفًا أبرم تحالفات مفيدة لدفع عملية الإصلاح التي نتجت عنها محاكمة تشون وروه بتهم فساد، ولدورهما في مذبحة قام بها الجيش للمتظاهرين المطالبين بالديمقراطية في كوانججو عام ١٩٨٠م.

وأشارت استطلاعات الرأي إلى أنه في الوقت الذي كانت حملته على الفساد تحظى بالشعبية، لم يكن كيم يونج سام نفسه يحظى بشعبية.

وأظهرت الاستطلاعات التشكك في الصورة التي يرسمها لنفسه على أنه على نقيض سلفيه اللذين نهبا ثروة تقدر بمئات الملايين من الدولارات، فهو لم يقبل "سنتًا واحدًا" وهو في السلطة.

وبينما رأى بعض الكوريين أن تحركه ضد تشون وروه ليس سوى انتقام شخصي، رأى آخرون أنه حيلة لاستعادة التأييد بعد الضربة التي تلقاها حزبه في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٥م.

سجن دوق بريطاني احتال على نادٍ في فلوريدا!

أصدر قاض أمريكي حكمًا على دوق مانشستر الثاني عشر بالسجن ٣٣شهرًا لمحاولته الاحتيال على فريق تامبا باي لايتننج لهوكي الجليد للمحترفين، كما ذكرت وكالة رويتر للأنباء يوم ٧/ ٦/ ١٩٩٦م.

وأمر قاضي المحكمة الجزئية رالف نيمونز الدوق البريطاني أنجوس تشارلزمونتاجيو بدفع ٥١ألف دولار لنادي الهوكي لكنه أفرج عنه وسلمه لصديق على أن يقدم نفسه لقضاء عقوبة السجن في موعد لم يحدد بعد.

وأدين مونتاجيو في مارس عام ١٩٩٦م في اتهامات بالتآمر والاحتيال للتهرب من سداد دين يزيد على ٢٧مليون دولار لفريق الهوكي وبنكين!

وفي الجلسة التي استمرت ٥٢دقيقة وصف بيل يونج محامي الدوق البريطاني موكله بأنه رجل "بسيط" وقال إن لقبه لطّخ.

وفي عام ١٩٩١م عندما كان فريق الهوكي يحاول الحصول على تمويل يبدأ به نشاطه ظهر مونتاجيو على أنه منقذه المالي.

ثم كشفت المحاكمة أن مونتاجيو حاول اقتراض ٢٥مليون دولار من بنكي فيرست يونيوو وبارنت باستخدام ضمان وهمي. وحاول أيضًا إقناع رئيس الفريق فيل أسبوسيتو بتقديم أكثر من ثلاثة ملايين دولار لتأمين القرض!

الاشتباه في حصول وزير إيطالي على الكوكايين في مكتبه!

ذكرت الصحف الإيطالية يوم السبت ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢م استنادًا إلى تحقيق أجرته الشرطة الإيطالية أن الشرطة تشتبه في أن الوزير الإيطالي المكلف بشؤون الاقتصاد جيانفرانكو ميتشيشي طلب تسليمه كمية من الكوكايين في مكتبه!

وبدأ التحقيق في يناير عام ٢٠٠٢م إثر وفاة أحد الأشخاص بجرعة زائدة من المخدرات، والتي أدت إلى توقيف أحد عشر شخصًا في نهاية يوليو عام ٢٠٠٢م بينهم أحد معارف الوزير ألسندرو مارتيلو الذي يشتبه بحيازته وترويجه للكوكايين.

وكان هذا الأخير يتردد إلى وزارة الاقتصاد والمال، والمحققون شبه متأكدين من أن هدف زيارته مساء يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م كان تسليم جرعة للوزير المكلف!

وكتب المحققون بحسب التقرير الذي نشرت الصحف مقتطفات منه ويقع في ٥٠٠ صفحة "أما بالنسبة إلى هوية الشخص الذي سلمه ألسندرو مارتيلو الكوكايين فتسمح معلوماتنا بالقول إنه على الأرجح جيانفرانكو ميتشيشي".

وأضافوا :"إنما هذه المرة أيضًا حصل التسليم في داخل المبنى، وبالتالي كان من المستحيل مشاهدة عملية التسلم والتسليم".

وأشارت الصحف إلى أن المحققين يستندون في شكوكهم إلى مكالمات هاتفية التقطوها بين مارتيلو وشخص آخر صادر بحقه حكم قضائي كان يرافق مارتيلو في يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م إلى الوزارة.

والوزير المكلف عضو في حزب رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني ومسؤول عن الحزب في صقلية.

وندد ميتشيشي من جهته بالحملة السياسية ضده وضد حزبه واحتج على تسريب نتائج التحقيق.

وقال: "داخل بعض أجهزة الشرطة هناك منحرفون يتابعون أهدافًا تختلف عن أهداف شرفهم العسكري الذي أقسموا عليه".

واستمع أحد قضاة التحقيق جيان كارلو كابلدو في يوم ٢/ ٨/ ٢٠٠٢م إلى إفادة الوزير المكلف الذي أقر بأنه كان في مكتبه يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م إلا أنه لم يستقبل لا مارتيلو ولا المخدرات بحسب قوله.

وبين الموقوفين في السجن أو في منازلهم تحت المراقبة هناك اللاعب الإيطالي الدولي السابق أندريا كارنفيلا (٤١عامًا)، وضابط في الشرطة كان يخدم في مجلس النواب الإيطالي يدعى بيير لويجي ميسا.

دبلوماسية إفريقية حاولت تهريب فياجرا إلى مصر!

أحبطت عناصر المفرزة الجمركية في مطار القاهرة يوم الموافق ١٢/ ٨/ ٢٠٠٢م محاولة تهريب ٦٠ ألف قرص من المنشط الجنسي فياجرا تبلغ قيمتها ٧٥٠ ألف جنيه (١٦٠ ألف دولار) حاولت دبلوماسية أفريقية إدخالها إلى مصر، حسبما ذكرت الصحف المصرية.

وأخفت الراكبة التي تشغل منصب ملحق إداري في سفارة بوروندي "الأقراص داخل حقائبها على متن طائرة مصر للطيران القادمة من دمشق، لكن مأمور الجمارك اشتبه بها نظرًا لأسفارها الكثيرة التي لا يباعد بينها سوى أيام معدودة". كما أوضحت مصادر المطار للصحف.

وأضافت هذه المصادر أن شكوك المأمور ازدادت بعد ردها بأنها تتمتع بحصانة دبلوماسية فور سؤالها عن محتويات الحقائب، فسارع مسؤول الجمارك إلى الاتصال بمكتب وزارة الخارجية في المطار لطلب الإذن بفتح الحقائب.

وقد وافقت وزارة الخارجية على فتح حقائب الراكبة بحضور مسؤول من السفارة البوروندية حيث عثر بداخلها على ٦٠ ألف قرص من الفياجرا!

يشار إلى أن الركاب العاديين يدفعون إذا تم ضبطهم في حالات مماثلة مبلغًا معينًا من المال كغرامة مقابل عدم التقدم بشكوى ضدهم، لكن هذا الإجراء لا يسري على الدبلوماسيين الذين تحتفظ الخارجية بحق الطلب من بلادهم باستدعائهم لأنهم "غير مرغوب فيهم".

إطلاق سراح مؤسس حزب شاس الإسرائيلي المحبوس بتهمة الفساد!

أعلنت لجنة العقوبات يوم الأربعاء ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م أنه سيتم يوم الاثنين ١٥/ ٧/ ٢٠٠٢م الإفراج عن مؤسس حزب شاس الإسرائيلي المتشدد إرييه درعي بعدما أمضى ثلثي عقوبة بالسجن ثلاثة أعوام مع النفاذ بتهمة الفساد، وذلك "لحسن السلوك" كما ذكرت فرانس برس.

وأكد درعي للإذاعة الإسرائيلية فور إبلاغه بقرار الإفراج المبكر عنه: "لقد أكدت في الماضي أنه ينبغي أن يحمد الإنسان حتى الشر الذي ارتكب ضده، وأشكر الله الذي منحني القوة لتجاوز المحنة التي حلت بي"!

وأضاف: "أطلب من الله أن يرشدني في المستقبل. سأهتم بعائلتي ودراسة التوراة ولن أهتم بالسياسة على المدى القصير، لكنني، ونظرًا لكفاءاتي، سأواصل القيام بكل ما أوتيت لمساعدة المقربين مني وكل الذين قد يكونون بحاجة إليّ".

وحظرت لجنة العقوبات على درعي ممارسة أي نشاطات سياسية، لكنها سمحت له بالقيام بنشاطات عامة.

وينص القانون الإسرائيلي على حرمان أي شخص يدان في جريمة مخلة بالشرف من المشاركة في الحكومة لعشر سنوات ومن الترشيح للكنيست (البرلمان) لسبع سنوات.

ويعتبر حزب شاس ثالث الأحزاب الإسرائيلية ويحتل ١٧ مقعدًا في الكنيست. وقد رحب رئيسه الحالي وزير الداخلية إيلي يشائي بقرار الإفراج عن درعي. وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما "باردة جدًّا" إلا أنه قال إن: "درعي شخصية مهمة قامت بكثير من الأمور الجيدة".

واستنادًا إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن درعي - وعلى الرغم من المعوقات القانونية التي تحظر عليه العمل السياسي - قد يسعى إلى توجيه الدفة سرًّا لحزب شاس.

السجن لمحافظ كورسكيا السابق!

حكم على محافظ كورسكيا السابق بيرنار بونيه يوم الجمعة ١١/ ١/ ٢٠٠٢م بالسجن ثلاثة أعوام منها عام مع النفاذ في أجاكسيو (جنوب شرق فرنسا) لأنه أصدر أمرًا بحرق

مطعمين غير شرعيين في كورسكيا عام ١٩٩٩م، وهو تصرف أساء إلى "مصداقية الدولة" كما جاء في الحكم.

وذكرت فرانس برس أن القضاء اعتبر أن المحافظ بونيه، الذي جرد أيضًا من حقوقه لثلاثة أعوام، يتحمل المسؤولية الكبرى في هذه القضية التي لا سابقة لها في سجلات الجمهورية الفرنسية.

ومع أنه تمت سابقًا إدانة محافظين فرنسيين بتهم القتل غير المتعمد أو الإهمال في حالات الكوارث، فإنها المرة الأولى منذ عام ١٩٤٥م التي يدان فيها محافظ بجريمة مع الترصد.

وأدت عملية إحراق المطعمين على الشاطئ، المعروفة "بقضية الكوخين"، برئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان إلى إطلاق مشروع لإصلاح المؤسسات في الجزيرة المتوسطية يجعل السلطات التشريعية لدى الإدارة المحلية محددة.

كما عوقب معاونان مقربان للمحافظ في فترة الحدث وهما قائد الشرطة السابق الكولونيل هنري مازير، والمدير السابق لمكتب المحافظ جيرار باردیني، وحكم على كل منهما بالسجن عامين تنفذ منها ستة أشهر، وبتجريدهما من حقوقهما لمدة عامين.

ومع أن المحكمة حكمت بأقل بكثير مما طالب به المدعي العام باتريك ماتي وهو السجن أربعة أعوام منها ثلاثة نافذة، فقد وصف المحافظ بونيه الذي سجن شهرين في إطار هذا الملف إدانته بأنها "خطيرة جدًّا"، وأعلن أنه سيلجأ إلى الاستئناف.

وصرح بقوله "أشعر أن سبب لومي ليس كوني أعطيت أمرًا، بل رفضي الاعتراف بأمر لم أعطه".

وأدان محاميه الجديد جاك فيرجيس الذي وقف قربه "التحليل الغريب" لدى المحكمة التي رأت أن "بونيه مذنب لأن الكولونيل مازير وجيرار باردیني المذنبين قالا إن المحافظ مذنب".

وتهجم بونيه مجددًا على حكومة لونيل جوسبان من داخل ساحة قصر العدل واتهمها بأنها "تترك القاتل المفترض للمحافظ إرينياك حرًّا طليقًا"، وهو سلفه الذي اغتيل يوم ٦/ ٢/ ١٩٩٨م في أجاكسيو.

وعرّف القضاة في حيثيات حكمهم على المحافظ بأنه هو "المحرض" على حريقي "أريا مارينا" و"شي فرانسيس". وأضافوا أنه "تسبب فيها" عبر "الاستغلال المفرط للصلاحيات الاستثنائية التي أوليت إليه عند تعيينه إثر اغتيال المحافظ إرينياك".

وأوضحوا بالتالي أنه قام "بضرب سياسة دولة القانون" وأساء إلى "مصداقية الدولة".

أما الكولونيل مازير الذي أبدى إعجابه سابقًا ببونيه فقد "أفرط في استغلال موقعه القيادي"، ونقل الأمر إلى ضباط من جهاز النخبة لديه. وأقدم بالتالي على تعريضهم إلى "خطر هائل في إطار عمل سري ليس من اختصاصهم".

وقد آلت المهمة في "شي فرانسيس" إلى فوضى عارمة فقد أصيب الشرطي نوربير امبروس بالحروق، وخسر مضرمو الحريق أثناء فرارهم ما يكفي من المعدات ليتم اقتفاء أثرهم والتمكن من كشفهم.

وحكم على أمبروس بالسجن عامين بينهما ستة أشهر نافذة، وعلى رجال الشرطة الأربعة الآخرين بالسجن ١٨ عامًا مع وقف التنفيذ.

ويفترض بالمحكومين دفع مبلغ إجمالي قدره ١٧٣٤٥ يورو عن العطل والضرر لمستثمري "شي فرانسيس" بينهم إيف فيرو الذي رأى أن الحكم الصادر "يثبت أن القضاء في كورسكيا أهل بالثقة".

سجن وزير النقل السوري السابق لإدانته بالفساد!

ذكرت صحيفة "البعث" يوم الاثنين ٣/ ٦/ ٢٠٠٢م أن حكمًا بالسجن عشر سنوات ودفع غرامة قدرها عشرة ملايين دولار بعد إدانته بالفساد، صدر بعد محاكمة جديدة على وزير النقل السابق مفيد عبد الكريم الذي يقضي حكمًا بالسجن عشر سنوات في قضية أخرى!

وقالت الصحيفة إن "محكمة الأمن الاقتصادي" أصدرت حكمها على عبد الكريم "لتعيينه عاملين في مكاتب مؤسسة الطيران العربية السورية بالخارج لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة، وقبض رشاوى منهم لقاء هذا التعيين".

ولم تعط الصحيفة المزيد من التفاصيل حول هذه القضية ولا تاريخ المحاكمة.

وقد اعتقل وزير النقل السابق في الوقت الذي أوقف فيه نائب رئيس الوزراء السابق سليم ياسين في يونيو عام ٢٠٠٠م وحكم عليه في ديسمبر عام ٢٠٠١م بالسجن عشر سنوات وغرامات كبيرة؛ لأنه قبض رشاوى من صفقة شراء طائرات إيرباص.

واتهم مفيد عبد الكريم حينذاك بالتسبب في خسائر مالية فادحة لشركة الطيران السورية.

وانطلقت حملة مكافحة الفساد في سوريا عام ٢٠٠٠م، وقد اعتقل خلالها العديد من المسؤولين في الإدارة العامة وأدت إلى انتحار رئيس الوزراء السابق محمود الزغبي.

إدانة أحد أعضاء عائلة كينيدي بقتل شابة!

أدين مايكل سكاكل الذي ينتمي إلى عائلة كينيدي يوم الجمعة ٧/ ٦/ ٢٠٠٢م في نوروك (كونيكتيكوت) باغتيال شابة منذ ٢٥عامًا عندما كان يبلغ من العمر ١٥عامًا.

ويواجه سكاكل (٤١عامًا) قريب روبرت كينيدي شقيق الرئيس السابق جون كينيدي، عقوبة بالسجن المؤبد لمدة سيحددها أحد القضاة في وقت لاحق.

وقد استغرقت محاكمته أمام هيئة شعبية من المحلفين شهرًا واحدًا، واستمرت المداولات لإصدار الحكم أربعة أيام.

واتهم سكاكل بقتله بعصى الجولف إحدى جاراته مارتا موكسلي. وقد عثر في منزله على عصى مماثلة لتلك التي نفذت بها الجريمة، لكن السلطات لم توقف أحدًا في تلك الفترة.

ومنذ عدة سنوات تثير هذه القضية اهتمام الأمريكيين بسبب تورط أحد أعضاء عائلة كينيدي فيها، وكانت موضوع العديد من الكتب التي صدرت وحظيت بتغطية إعلامية واسعة.

وبعد أن بقيت هذه القضية في الظل سنوات عادت مجددًا إلى الواجهة بعد أن أدلى أصدقاء سابقون لسكاكل بشهاداتهم، وأكد بعضهم أنه اعترف لهم بذنبه لكنه كان مقتنعًا بأنه سيفلت من المحاكمة لأنه ينتمي إلى أسرة كينيدي.

وحاول محاموه سابقًا إقناع القضاء في كونيكتيكوت بمحاكمته كقاصر لإعفائه من أي عقوبة، إلا أن القرار اتخذ بمحاكمته كبالغ.

وفي غياب أدلة مادية دامغة تثبت تورط سكاكل في الجريمة، اقتنع المحلفون بشهادات أدلى بها شهود أكدوا مرات عدة أنه اعترف أمامهم بأنه مرتكب الجريمة.

الإفراج عن الرئيس المالي السابق وزوجته!

صدر عفو عن الرئيس المالي السابق موسى تراوري (١٩٦٨-١٩٩١م) وزوجته مريم المحكوم عليهما بالإعدام، فتحوّل الحكم إلى السجن مدى الحياة عبر مرسوم وقعه الريس ألفا عمر كوناري، كما أفاد مصدر رسمي لوكالة فرانس برس يوم الأربعاء ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٢م.

وأضاف المصدر أن الرئيس السابق وزوجته كانا مسجونين في مركالا (٢٧٠كم شمال باماكو) وأصبحا حرين طليقين.

وكان قد صدر في حق تراوري أثر انقلاب أطاح به في يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٩١م، بعد ٢٢ سنة من الحكم المطلق حكم بالإعدام سنة ١٩٩٢م لارتكابه جرائم "سياسية" ثم في عام ١٩٩٩م لارتكابه جرائم "اقتصادية".

وحكم على زوجته أيضًا بالإعدام لإدانتها بارتكاب جرائم "اقتصادية" قبل أن تحول الأحكام إلى حكم بالسجن مدى الحياة من طرف ألفا عمر كوناري.

وتنتهي ولاية كوناري الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٩٢ في يوم ٨/ ٦/ ٢٠٠٢م، على أن يحل محله الفائز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل عام ٢٠٠٢م، وهو الجنرال أمادو توماني توري، أحد مدبري الإطاحة بموسى تراوري.

نيكسون أصدر شخصيًا أمر التجسس على مقر الحزب الديمقراطي!

زعم مساعد للرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق ريتشارد نيكسون، أن الأخير أصدر شخصيًا أمرًا باقتحام مقر الحزب الديمقراطي في مجمع ووترجيت لزرع أجهزة تجسس فيه عام ١٩٧٢م.

وقال جيب ستيوارت ماغرودر – المساعد السابق لنيكسون – إنه انطلاقًا من رغبته في قول الحقيقة الكاملة حول فضيحة ووترجيت في أعقاب إصابته مؤخرًا بنوبة قلبية، فإنه يقر بأنه سمع نيكسون يصدر شخصيًّا الأمر بالقيام باقتحام مقر الحزب الديمقراطي في مكالمة هاتفية عام ١٩٧٢م.

وحتى الآن فإن الاعقاد السائد هو أن نيكسون استقال عام ١٩٧٤م بسبب دوره في التستر على عملية الاقتحام، وأنه لم يصدر الأمر بتنفيذها.

وتأتي ادعاءات ماغرودر بشأن نيكسون، الذي توفى عام ١٩٩٤م عن ٨١عامًا، في وثيقة نشرت يوم الأربعاء ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣م، كما ذكرت وكالة فرانس برس.

وكانت الانعكاسات السياسية لعملية اقتحام ووترجيت قد أجبرت الرئيس نيكسون على الاستقالة من منصبه، ليصبح الرئيس الأمريكي الوحيد الذي يستقيل بعد أن تحولت محاولة فاشلة لزرع أجهزة تنصت في مكاتب الحزب الديمقراطي إلى مؤامرة يائسة للتستر، شارك فيها مسئولو إدارة نيكسون.

ويدعي ما غرودر الذي كان نائب مدير لجنة إعادة انتخاب الرئيس، إنه لم يقل الحقيقة كاملة عن هذه المسألة حتى الآن.

وتتركز رواية ماغرودر الجديدة حول محادثة هاتفية شارك فيها يوم ٣٠مارس عام ١٩٧٢م، أي قبل ثلاثة أشهر من القبض على فريق من خمسة أشخاص من بينهم المساعد الأمني للحزب الجمهوري، متلبسين بمحاولة زرع أجهزة تنصت على هواتف مقر الحزب الديمقراطي الذي كان في ووترجيت آنذاك.

وقال ماغرودر إنه كان في اجتماع مع المدعي العام في إدارة نيكسون (جون ميتشيل)، في ذلك اليوم من مارس. وكان البند الأخيرة على جدول أعمالهم اقتراح تقدم به أحد العاملين في الحملة الانتخابية جوردون ليدي باقتحام مقر الحزب الديمقراطي لزرع أجهزة تنصت على خط هواتف رئيس الحزب الديمقراطي حينئذ لاري أوبراين.

ويدعي ماغرودر أنه وميتشيل كان لديهما شكوك حول الخطة، وقررا استشارة كبير موظفي نيكسون إتش آر هالديمان بواسطة الهاتف. وبعد إجراء الاتصال سلم ماغرودر الهاتف إلى ميتشيل وقال إنه سمع نيكسون يشارك في المكالمة.

وقال ماغرودر إنه سمع نيكسون يقول لميتشيل: "جون نحتاج للحصول على معلومات بخصوص لاري أوبراين، والطريقة الوحيدة التي نستطيع من خلالها تنفيذ ذلك هي خطة ليدي وعليك تنفيذها".

وقد توفي كل من ميتشيل وهالديمان.

وقال مستشار نيكسون السابق جون دين إن رواية ماغرودر ربما تكون صحيحة.

وأوضح دين الذي اتهم كذلك بالتورط في عملية التستر على فضيحة ووترجيت، أنه راجع بعض السجلات التي أظهرت أنه تم إبلاغ هالديمان في ذلك الوقت بأن ماغرودر قال إن نيكسون وافق على عملية الاقتحام.

وقال دين لشبكة (سي.إن.إن) الإخبارية "ولذلك هناك دليل".

وكانت الشرطة قد ضبطت مقتحمي مقر الحزب الديمقراطي مما أدى إلى بدء تحقيق في الكونجرس وإثارة عاصفة سياسية أدت في النهاية إلى استقالة نيكسون في ٨ أغسطس عام ١٩٧٤م.

وقضى العديد من موظفي نيكسون من بينهم ماغرودر وميتشيل أحكامًا في السجن نتيجة دورهم في الفضيحة.

أباشا اختلس ٢ , ٢ مليار دولار وهو في السلطة!

ذكرت وكالة الأنباء السويسرية أن القضاء السويسري قدم يوم الخميس ١/ ٥/ ٢٠٠٣م مساندة قضائية لنيجيريا تتيح لهذا البلد تلقي معلومات مختلفة حول قضية اختلاس أموال من قبل الديكتاتور السابق ساني أباشا.

وفي قرار أعلن يوم ١/ ٥/ ٢٠٠٣م رفضت المحكمة الفيدرالية – أعلى هيئة قضائية سويسرية تتخذ من لوزان مقرًّا لها – الطعون الأخيرة التي قدمها أقرباء الديكتاتور السابق ساني أباشا الذين كانوا يعارضون إرسال معلومات ووثائق إلى القضاء النيجيري.

ويشتبه في أن ساني أباشا الذي توفي عام ١٩٩٨م اختلس ٢,٢ مليار دولار من حساب البنك المركزي النيجيري فيما كان في السلطة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨م.

وبطلب من السلطات النيجيرية الجديدة تم تجميد العديد من الحسابات المصرفية لعائلة أباشا في سويسرا بقيمة إجمالية تبلغ ٦٨٠ مليون دولار.

وخلص تحقيق للجنة الفيدرالية السويسرية للمصارف إلى أن ستة مصارف انتهكت التزاماتها في تسريع هذه القضية.

وقد أرفقت موافقة القضاة الفيدراليين بشرط ينص على أنه لا يمكن نقل تفاصيل الملف إلا في حالة ضمان سلطات لاجوس (العاصمة النيجيرية) إجراء يحترم حقوق الإنسان لأقرباء الرئيس النيجيري السابق، لاسيما أرملته ونجليه أبا ومحمد.

تجميد ممتلكات رئيس باراجواي السابق ووزير داخليته!

ذكرت مصادر قضائية أن القضاء أمر بتجميد ممتلكات الديكتاتور السابق ألفريدو ستروسنر الذي حكم الباراجواي من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٨٩م ووزير الداخلية في عهده أوجستو مونتانارو للحصول على تعويضات تبلغ ٨٥ ألف دولار لأسرة إحدى ضحايا التعذيب في عهده.

وقد أدين ستروسنر بوفاة سيليستينا بيريز دي ألمادا التي لجأ زوجها مارتن ألمادا إلى القضاء ضد القادة السابقين للبلاد. كما ذكرت فرانس برس يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠٣م.

وكانت هذه المرأة قد توفيت بأزمة قلبية تحت ضغط التعذيب النفسي الذي مارسه عليها رجال النظام الديكتاتوري الذين قاموا بإسماعها يوميًّا تسجيلات صوتية لعمليات تعذيب لزوجها.

ويعيش ستروسنر في برازيليا، بينما منح مونتانارا اللجوء السياسي في الهندوراس منذ سقوط النظام الديكتاتوري.

وتقدر ثروة ستروسنر بـ٥٠٠مليون دولار مودعة في حسابات بأسماء أشخاص آخرين في سويسرا، بينهم شركة "سور أينموبيلاريا" التي يديرها أحفاده.

يذكر أن ألمادا ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد اكتشف في عام ١٩٩٢م في مركز للشرطة في ضاحية لاسونسيون خمسة أطنان

من الوثائق السرية لأجهزة الاستخبارات في عهد ستروسنر أدت إلى الكشف عن مصير عدد كبير من المفقودين في عهد النظام الديكتاتوري.

رئيسة الصرب تعترف بارتكاب جرائم في حق الإنسانية!

أعلنت رئيسة صرب البوسنة السابقة بيليانا بلافسيتش يوم الأربعاء ٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م للصحف ووكالات الأنباء العالمية أنها سوف تخوض المحاكمة على أساس الاعتراف بارتكاب جرائم في حق الإنسانية في البوسنة معدلة بذلك مرافعتها الأولى، في إطار اتفاق مع الادعاء الذي وافق على إسقاط جميع التهم الأخرى الموجهة إليها.

وحين سأل القاضي ريتشارد ماي عما إذا كان الاتهام يسقط جميع التهم الأخرى ضد بلافسيتش، والتي تتضمن جريمة حرب وإبادة وأربع جرائم أخرى في حق الإنسانية، أجاب وكيل النيابة مارك هارمون: "نعم".

وأعلن القاضي ماي عندها أن المحكمة ستستمع ابتداء من ١٦ ديسمبر عام ٢٠٠٢م إلى دفع الطرفين.

وأفادت بلافسيتش التي كانت تخاطب المحكمة بواسطة خط فيديو من جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية أنها سترافع على أساس الاعتراف بتهمة الجريمة في حق الإنسانية عبر التخطيط أو التحريض أو المساعدة بأي شكل من الأشكال على اضطهاد مسلمين وكرواتيين بوسنيين من عشرات المناطق في البوسنة والهرسك.

وتحاكم بلافسيتش لدورها خلال حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥م) حين كانت من أقرب المتعاونين للرئيس السابق لصرب البوسنة رادوفان كارادجيتش.

وقال ريتشارد ديكر من منظمة "هيومن رايتس واتش" لوكالة فرانس برس إن "قيامها بالترافع على أساس الاعتراف بالذنب يمكن أن يشكل تقدمًا مهمًا للادعاء؛ لأن لديها موقعًا فريدًا يسمح لها بتقديم إثباتات يمكن أن تكون دامغة ضد متهمين آخرين منهم سلوبودان ميلوشيفيتش.

ورئيس مجموعة صرب البوسنة السابق مومتشيلو كارادجيتش مدرج على لائحة الاتهام نفسه مع بلافسيتش.

وقامت بلافسيتش بتسليم نفسها طوعًا إلى محكمة الجزاء في يوم ١٠/ ١/ ٢٠٠١م، وقررت المحكمة بعدها إطلاق سراحها في انتظار محاكمتها في يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م.

حبس وزير فرنسي بتهمة الفساد!

قام آلان كارينيون وزير الاتصالات الفرنسي السابق بتسليم نفسه لأحد السجون بمدينة ليون الفرنسية لتنفيذ الحكم الصادر ضده في إحدى قضايا الفساد بالسجن خمس سنوات منها سنة مع إيقاف التنفيذ.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن محكمة استئناف ليون قد أصدرت حكمها ضد الوزير السابق لاتهامه بالحصول على رشاوى واستغلال النفوذ.

ولم يمثل الوزير شخصيًّا أمام المحكمة التي أصدرت أمرًا بالقبض عليه. وأكد محامي الوزير السابق أنه سيقدم نفسه اليوم.

وجاء في حيثيات الحكم أن الوزير السابق استغل نفوذه عندما كان عمدة لمدينة جرونوبل الفرنسية وحصل من عدة شركات كبرى على أكثر من ٢٠مليون فرنك ومنزل في أرقى الأحياء الباريسية.

وكان آلان كارينيون وزيرًا في حكومة إدوار بلادور عندما كشفت الفضيحة. وقد أمضى عدة أشهر في السجن قبل صدور الحكم الأول بالحبس ثم قضت محكمة الاستئناف بحبسه.

رئيس وزراء إيطاليا وشركاه سرقوا ملياري دولار!

بدأت اليوم ١٠أكتوبر بروما محاكمة ٣٥متهمًا من مختلف القوى السياسية الحزبية والمالية خلال حقبة الجمهورية الأولى يتقدمهم رئيس الوزراء الأسبق بتينو كراكسي ووزير الخارجية الأسبق ونائب رئيس الحزب الاشتراكي الإيطالي جاني دي ميكيلس في إحدى أكبر قضايا الفساد السياسي والرشوة خلال فترة الثمانينيات.

وقد اتهمت المحكمة كراكسي وشركاءه بالحزب الاشتراكي بسرقة ملياري دولار من دول العالم الثالث الفقيرة باسم التعاون والتنمية.

وكانت إدارة التعاون والتنمية التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية، التي تخضع لسيطرة الحزب الاشتراكي ومباركة زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي، تقوم بتمويل مشروعات لخدمة التنمية ببعض دول العالم الثالث بصورة وهمية، ثم تودع قيمة المنح والمساعدات بالحسابات السرية لكراكسي وأندريوتي وفورلاسي، أو إقامة مشروعات مختارة من قبل الشركات الإيطالية الساعية للعمل بالدول الأفريقية، والقادرة على تقديم رشاوى تقدر بملايين الدولارات كإنشاء جسور بدول ليس بها أنهار، أو تمويل مشروعات مزارع سمكية بالصحراء!

وتضم ملفات القضية أكثر من ٨آلاف ورقة استغرق الإعداد لها ثلاث سنوات، وربما تكلف المحكمة الإنتربول الدولي بإلقاء القبض على كراكسي المقيم في تونس حتى تتمكن من كشف أبعاد هذه السرقات.

قضايا فساد متورط فيها برلسكوني!

طالبت النيابة العامة في ميلانو يوم الجمعة الموافق ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣م بعقوبة السجن ١١عامًا للنائب تشيزاري بريفيتي في إطار قضية فساد متورط فيها رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني.

وندد بريفيتي بـ"قرار الاتهام دون أدلة وإثباتات" بعد أن علم بالعقوبة المطلوبة ضده.

ويلاحق بريفيتي المحامي السابق وصديق برلسكوني مع الأخير وسبعة أشخاص آخرين في قضية فساد يتورط فيها قضاة تم اكتشافها في إطار تحقيق حول صفقة تجارية تعود إلى العام ١٩٨٥م، وهي محاولة لإعادة شراء شركة لإنتاج الأغذية. كما ذكرت وكالة فرانس برس.

وتبين أن مجموعة "فينينفست" القابضة التي يملكها برلسكوني شاركت في هذه الصفقة.

وكانت محكمة البداية قد حكمت على بريفيتي في أبريل عام ٢٠٠٣م بالسجن ١١عامًا في قضية فساد أخرى. وأكد الاتهام أنه جمع ما يكفي من أدلة لإدانة بريفيتي والمتهمين الآخرين في هذه القضية.

وزير أندونيسي: حزبي هو "الأكثر فسادًا"!

اتهم وزير أندونيسي حزبه وهو حزب الرئيسة ميجاواتي سوكارنو بوتري بأنه "الأكثر فسادًا" بين التنظيمات في البلاد، معتبرًا أنه سينهار في انتخابات عام ٢٠٠٤م.

وأكد وزير التخطيط كويك كيان غيه أن لديه "معطيات ملموسة" بشأن الفساد داخل الحزب الديمقراطي الأندونيسي للنضال، أبرز حزب في البلاد.

ولكنه أشار إلى أنه لا يملك الوثائق اللازمة لملاحقة المسئولين المعنيين أمام القضاء.

ونقلت وسائل الإعلام يوم ١٨/ ٢/ ٢٠٠٣ عن وزير التخطيط قوله أثناء اجتماع حول الإصلاح الإداري أن "الفساد الأكبر منتشر في حزبي"!

وكانت الرئيسة ميجاواتي تشارك في الاجتماع ولكنها كانت قد غادرت القاعة عندما تحدث وزير التخطيط المعروف بمواقفه المثيرة للجدل في بعض الأحيان.

وتصنف أندونيسيا عادة بين الدول الأكثر فسادًا في العالم. وقد جعلت الرئيسة ميجاواتي من مكافحة الفساد إحدى أولوياتها ولكن النتيجة كانت ضئيلة.

وفي يناير عام ٢٠٠٣م أقرّت محكمة الاستئناف حكمًا بالسجن ثلاث سنوات على رئيس البرلمان أكبر تانيونغ زعيم جولكار ثاني أكبر حزب في البلاد بعد إدانته بالفساد.

وهو يلاحق بتهمة اختلاس ٤,٤ ملايين دولار من الأموال العامة كانت مخصصة لمساعدة الفقراء في عام ١٩٩٩م، ورفض الاستقالة من رئاسة البرلمان.

وفي نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٢م حكم على وزير التجارة السابق راهاردي راميلان بالسجن لمدة سنتين لاتهامه بالفساد.

مساعد الرئيس طلب اللجوء السياسي بعد فشله في تهريب المخدرات!

ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية "يوناب" يوم السبت ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣م أن أحد مساعدي الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج إيل طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة لأنه كان يخشى اتخاذ إجراءات في حقه بعد فشله في عملية تهريب للمخدرات في أستراليا.

ونقلت الوكالة عن مصدر دبلوماسي في سيول قوله إن كيل جاي – غيونغ نائب مدير الأمانة العامة لكيم جونغ إيل طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة إلى جانب اثنين من مساعديه.

وأوضحت الوكالة أن كيل ومساعديه كانوا ضالعين بشكل مباشر في عملية تهريب مخدرات كشف عنها في أستراليا في أبريل الماضي. وكانت سفينة شحن كورية شمالية تنقل ٥٠ كيلوجرامًا من الهيروين الصافي تبلغ قيمتها ٥٠مليون دولار، قد ضبطت مع أفراد طاقمها الـ ٢٦، وقال وزير الخارجية الأسترالي ألسكندر داونر يومها إن مسئولاً في النظام الكوري الشمالي كان موجودًا على متنها. ولم يعرف ما إذا كان المسئول المعني هو كيل.

وفي عام ١٩٧٦م سبق ضلوع كيل في قضية مخدرات وطرد من السويد حيث كان سفيرًا. وفي عام ١٩٩٨م ضبط وهو يستخدم دولارات مزيفة بقيمة ٣٠ ألف دولار في فلاديفوستوك وطرد من روسيا.

وقد أوقفت القوات الأسترالية الخاصة سفينة الشحن الكورية الشمالية "بونج سو" في يوم ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣م إثر عملية مطاردة استمرت خمسة أيام بعدما ألقت السفينة المخدرات قبالة شواطئ جنوب شرق أستراليا.

وقالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية إن السفينة هي سفينة تجارية مدنية وأصحابها لم يكونوا على علم بتهريب المخدرات.

وقال داونر من جهته إن السفينة تعود إلى حزب العمال الكوريين الحاكم في كوريا الشمالية، وأن عضوًا في هذا الحزب هو في عداد المعتقلين.

وتتهم بيونج يانج مرارًا بالقيام بعمليات تهريب واتجار متنوعة ولا سيما المخدرات لتوفير العملات الصعبة لاقتصادها المتداعي.

إعدام نائب رئيس البرلمان الصيني!

نفذ حكم الإعدام يوم الخميس ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠م في بكين في النائب السابق لرئيس الجمعية الوطنية الشعبية الصينية (البرلمان) شينغ كيجي، ليصبح بذلك أعلى مسئول صيني يعدم في إطار مكافحة الفساد منذ قيام النظام الشيوعي في عام ١٩٤٩م.

وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة أن شينغ كيجي (٦٧عامًا) أعدم بعد رفض المحكمة الشعبية العليا طلبه لاستئناف الحكم.

وقد حُكم عليه في يوم ٣١/ ٧/ ٢٠٠٠م لقبوله "بالتعاون مع عشيقته" رشاوى بقيمة ٤١مليون يوان (٤,٩ مليون دولار) بينما كان رئيسًا لمنطقة غوانغكسي (جنوب) التي تتمتع بالحكم الذاتي بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧م.

وفي عام ١٩٩٨م استدعاه إلى بكين المسئول الثاني في النظام الصيني لي بينغ عندما أصبح رئيس الوزراء السابق رئيسًا للبرلمان.

وإثر توجيه التهمة رسميًّا إليه أقيل شينغ كيجي من منصبه في أبريل عام ٢٠٠٠م في حين كان متهمًا بالتورط في فضيحة عقارية واستغلال النفوذ لمصلحة ما لا يقل عن ١٤ مسئولاً محليًّا.

وأوضحت وكالة أنباء الصين الجديدة آنذاك أن "انحطاط شينغ حصل خصوصًا لأنه تخلى عن إيمانه بالشيوعية وخضع لأغواء النساء والمال، واستغل السلطة الموكلة إليه من قبل الحزب والشعب لتحقيق مآرب شخصية".

وقد سبق أن خضع نائبان لرئيس الحكومة في غوانكسي لملاحقات قضائية في إطار الفضيحة نفسها التي اندلعت قبل عام. وحكم على أحدهما (كسو بينغسونغ) في صيف عام ١٩٩٩م بالسجن المؤبد، بينما ألقي القبض في مارس عام ٢٠٠٠م على أربعة مسئولين محليين آخرين يعتبرون مقربين من شينغ.

ويأتي إعدام شينغ كيجي في وقت بدأت فيه المحاكمة في أكبر قضية تهريب اكتشفت في جنوب شرق الصين منذ عام ١٩٤٩م.

وتجري هذه المحاكمة - التي تتوقع صحيفة صينية أن تفضي إلى إدانة نحو عشرة مسئولين محليين على الأقل - في جلسات مغلقة وفي آن واحد في خمس مدن بإقليم فوجيان.

لكن لم يتم الحصول سوى على نذر قليل من المعلومات حتى الآن عن الأشخاص المحالين إلى القضاء، مع فرض تعتيم إعلامي كامل لتفادي "أي تهديد لاستقرار البلاد".

وقد يكون ما بين ٢٠٠ و٦٠٠مسئول محلي متورطين في فضيحة التهريب التي تتصدر الأحداث منذ عام ١٩٩٩م.

وبإعدام شينغ كيجي يريد القادة الصينيون إظهار حزمهم حيال الفساد الذي يعتبرونه مسألة "حياة أو موت" بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني.

وكان رئيس الوزراء زهو رونغجي قد وعد في مطلع عام ٢٠٠٠م أمام البرلمان بأن يكون "بلا رحمة" إزاء كبار المسئولين المتورطين في الفساد.

وبعد أيام معدودة من ذلك أعدم نائب سابق لحاكم الإقليم هو شانغكينغ في جيانغكسي (شرق) ليكون حينذاك أعلى مسئول في الحزب الشيوعي حكم عليه بالإعدام في قضية فساد.

تحقيق حول نائب وزير إسرائيلي في قضية فساد

ذكرت صحيفة "معاريف" يوم الأربعاء ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٢م أن الشرطة الإسرائيلية فتحت تحقيقًا بحق نائب وزير البنية التحتية نعومي بلومنتال في إطار قضية الفساد المتعلقة بشراء أصوات خلال الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود.

وقالت الصحيفة أنه يشتبه في قيام بلومنتال بتسديد جزء من فاتورة فندق فاخر في ضواحي تل أبيب لصالح أعضاء من اللجنة المركزية في الليكود لكي يصوتوا لصالحه.

ونفى بلومنتال هذه الاتهامات نفيًا قاطعًا في بيان أصدره.

لكن الشرطة طلبت من شركة الهاتف إرسال لائحة الاتصالات التي أجرتها مساعدته المقربة لمعرفة الجهات التي اتصل بها نائب الوزير عشية الانتخابات التمهيدية في الليكود.

يشار إلى أن فضيحة تتعلق بشراء أصوات اندلعت بعد تعيين مرشحي الليكود للنيابة من قبل اللجنة المركزية للحزب في يوم ٨ ديسمبر عام ٢٠٠٢م، ويتم استجواب العديد من أعضائها فيما وضعت الشرطة أحدهم قيد الحجز الاحتياطي.

وخلال هذه الانتخابات تمكن حزبيون مغمورون إلى حد ما من الحلول في مواقع متقدمة على لائحة المرشحين. وأشارت الصحافة خصوصًا إلى علاقات نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي عمري شارون الذي حل في موقع متقدم مع عضو في اللجنة المركزية صدرت بحقه أحكام في السابق.

وأدت هذه القضية إلى تراجع شعبية الليكود في استطلاعات الرأي قبل انتخابات ٢٨ يناير، لكن الحزب لا يزال متقدمًا على العماليين.

وفي محاولة للحد من آثار هذه الفضيحة أكد رئيس الوزراء إرييل شارون مجددًا عزمه على أن يستبعد من الحزب أي شخص يثبت تورطه في الفساد خلال هذه الانتخابات عند انتهاء التحقيق الذي تجريه الشرطة حاليًّا.

وقال شارون مؤخرًا: "إذا ثبت أنه تم انتخاب شخص ما بوسائل مشكوك فيها وغير شرعية فسأرفع ضده إجراء أمام هيئات الحزب لإقصائه عن الليكود".

عمليات اختلاس واسعة في البنتاجون!

أدان نواب أمريكيون يوم الاثنين ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١م عمليات اختلاس واسعة في أجهزة وزارة الدفاع الأمريكية تتعلق باستغلال بطاقات ائتمان حكومية لأغراض خاصة، كما ذكرت فرانس برس.

واستند النواب إلى تقرير طالب به مجلس الشيوخ مَن وصفهم "بجيش المبذرين" في وزارة الدفاع، وكذلك غياب الرقابة الفعلية في مصالحها.

وأعرب السيناتور الجمهوري عن ولاية أيوا شارل غلاسلي عن امتعاضه أمام جلسة استماع للجنة تحقيق برلمانية فرعية في مجلس الشيوخ قائلاً: "إن إصدار بطاقات شراء أو ائتمان لموظفي البنتاجون دون رقابة ملائمة يساوي مدهم بمفاتيح الخزانة الفيدرالية".

ويرجع الأمر إلى سوء استغلال برنامج اتحادي تم اعتماده سنة ١٩٨٩م لتسهيل شراء المعدات أو الحصول على خدمات تجارية باسم الحكومة بهدف تقليص النفقات. ويتيح هذا البرنامج لموظفين اتحاديين استعمال بطاقات ائتمان تتم تغطيتها من قبل الإدارة الاتحادية.

وقد صرف موظفو وزارة الدفاع خلال سنة ٢٠٠٠م أكثر من ٩ مليارات من الدولارات باستعمال ١,٨ مليون بطاقة ائتمان سارية المفعول من هذا النوع.

وأوضح السيناتور غراسلي أنه "في حال عدم مسك حسابات - كما هو الحال الآن في البنتاجون حيث لا يوجد أي أثر مكتوب (يدل على المصروفات) - يصبح الاختلاس سهلاً".

ولهذا، وبحسب مكتب المحاسبة العام، وهو جهاز تابع للكونجوس مكلف بإجراء تحقيقات باسمه، فإن هناك أكثر من "٥٠٠حالة اختلاس معروفة" خلال السنتين الأخيرتين تورط فيها موظفون مدنيون وعسكريون في وزارة الدفاع.

وعرضت نتائج تحقيق للمكتب نشرت يوم ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١م خلال جلسة الاستماع بالتفصيل حالات اختلاس وتجاوزات داخل وحدتين لقوات البحرية الأمريكية بسان دييجو (كاليفورنيا)، حيث اقتنى موظفون ملابس وهواتف محمولة ومجوهرات واشتروا بيتزا بل وحتى أغذية للحيوانات بهذه البطاقات.

وقدّر مكتب المحاسبة قيمة المبالغ المختلسة بـ٦٦٠ألف دولار.

رئيس الأركان يشارك في عمليات نهب!

أعلن ناطق عسكري أن الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني أقال يوم الجمعة ٦/ ٦/ ٢٠٠٣م الجنرال جيمس كازيني رئيس أركان الجيش الذي اتهمه خبراء في الأمم المتحدة بالمشاركة في عمليات نهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونقلت فرانس برس عن الناطق العسكري أن الضابط سيحال إلى مجلس حربي لفتح تحقيق معمق.

وأكدت لجنة قضائية أوغندية نتائج التحقيق الذي أجراه خبراء الأمم المتحدة، وأثبت أن ٥٤ شخصًا بينهم ٢٠ضابطًا وشخصيات سياسية في رواندا وأوغندا وزيمبابوي وحتى جمهورية الكونغو، قاموا باستغلال مناجم في الكونغو بشكل غير شرعي، واستغلال الغابات خلال الحرب التي نشبت في عام ١٩٩٨م.

ويوصي التقرير أيضًا بفرض عقوبات على ٢٩شركة بينها أربع شركات مقرها بلجيكا، شاركت بحسب الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو في "عمليات نهب منظمة بمليارات الدولارات".

وكان كازيني الذي عُين قائدًا أعلى للجيش في نوفمبر عام ٢٠٠١م يتولى العمليات العسكرية في جمهورية الكونغو في أولى مواجهات بين جنود أوغنديين ورواندين في كيسنغاني في عام ١٩٩٩م. وكان قد أُقيل في عام ٢٠٠٠م بعد أن اتهم بالمشاركة في عمليات مالية وسياسية مشبوهة في هذا البلد حيث تدعم أوغندا منذ عام ١٩٩٨م حركة تمرد.

وحل الجنرال أروندا نكايا يريما مكان كازيني الذي كان يتولى قيادة القوات المنتشرة في شمال البلاد وتحارب متمردي جيش الرب للمقاومة.

رئيس جهاز مكافحة المخدرات يتعاون مع مافيا المخدرات!

أصبح الجنرال متقاعد خورخي ماريانو مالدونادو الذي وجه له اتهام بسبب علاقته بمافيا المخدرات هو خامس جنرال مكسيكي يتهم خلال أقل من سنة بسبب تعامله مع تجار المخدرات.

وقد بدأ التحقيق مع الجنرال مالدونادو في نوفمبر عام ١٩٩٧م بسبب علاقته مع أمادو كاريو فوينتيس زعيم كارتل خواريز (شمالي المكسيك) المعروف باسم "سيد السماء" الذي توفي في يوليو عام ١٩٩٧ في مكسيكو خلال جراحة تجميل.

وقد اتُهم الجنرال بأنه سعى إلى تفاهم معين بين السلطات وكارتل خواريز مقابل مبلغ خمسة ملايين دولار تقاضاها من فوينتيس.

ويقضي هذا التفاهم بأن يستمر "سيد السماء" في تهريب المخدرات والاتجار بها في أمان بحيث يسلم السلطات مقابل ذلك نصف ثروته.

ويفيد تقرير للشرطة سنة ١٩٩٥م أن أرباح أمادو كاريو فوينتيس تصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار أسبوعيًّا. وقد أطُلق عليه لقب "سيد السماء" لأنه نقل مخدرات بفضل أسطول طائرات.

واستخدم أمادو كاريو أيضاً جزءًا من ثروته لرشوة الجنرال غوتييريز ريبويو الذي كان رئيسًا لجهاز مكافحة المخدرات في المكسيك والذي قُبض عليه في يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧م!

وهناك ثلاثة جنرالات آخرون في السجن هم: ألفريدو نافارو لارا، وأنتونيو رامون ميمندي، وأنتوينو موراليس بسبب تعاملهم مع مهربي وتجار المخدرات.

قائد الجيش يعترف بأن خطف الأطفال كان ضمن خطة مدروسة!

اعترف القائد السابق للجيش الأرجنتيني الجنرال مارتن بالزا أمام المحكمة يوم الخميس ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٠م أن عمليات خطف الأطفال إبان الدكتاتورية العسكرية (١٩٧٦-١٩٨٣م) كانت جزءًا من خطة مدروسة.

وأكد الجنرال الذي كان يتحدث بصفته شاهدًا طوعيًّا أمام قاضي التحقيق أدولفو بانياسكو المكلف بالتحقيق في شكاوى خطف الأطفال خلال الفترة المذكورة أن "الأمر لم يكن حادثًا معزولاً بل خطة أقرتها السلطات صاحبة القرار".

وكشف الجنرال عن خطة منهجية لخطف أطفال المفقودين، أو أطفال اعتقلوا في الوقت ذاته مع أهلهم، أو أولئك الذين ولدوا خلال فترة اعتقال أمهاتهم وتبناهم لاحقًا من كان مكلفًا بعمليات القمع.

وقال بالزا الذي تولى رئاسة سلاح البر خلال ولاية الرئيس كارلوس منعم (١٩٨٩-١٩٩٩م) إن "هذه الوقائع لا تشكل أعمالاً عشوائية أو معزولة".

ورفض احتمال أن تكون عمليات الخطف خطوات معزولة أو فردية نفذها العاملون في المستشفى العسكري "كامبو دو مايو" (ثكنة الجيش الرئيسية في العاصمة الأرجنتينية) حيث كانت هناك حضانة سرية.

وأضاف بالزا أن "عمليات الخطف قررتها سلطة تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار في كوماندوز المنطقة الرابعة"، في إشارة إلى القائد السابق للكليات العسكرية سانتاجو عمر ريفيروس الذي كان من المنتظر أن يدلي بشهادته في يوم ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٠م لكنه لم يفعل.

وهذا الاعتراف هو الأول لضابط كبير بوجود خطة منهجية لخطف الأطفال.

وأبدى الجنرال بالزا بعد الانتهاء من الإدلاء بإفادته تحفظات أمام الصحفيين مؤكدًا أنه لا يملك "أدلة موثقة" بوجود حضانة في كامبو دو مايو.

وكان الجنرال أول قائد للجيش يمارس النقد الذاتي علنًا بالنسبة لعمليات القمع خلال أعوام الدكتاتورية.

إدانة جنرال فرنسي بتهمة تعذيب الوطنيين في الجزائر!

لم تستغرب الأوساط السياسية والصحفية في الجزائر اعترافات الجنرال الفرنسي بول أوساريس الذي عَذّب حتى الموت خلال معركة الجزائر في عام ١٩٥٧م المسئول في جبهة التحرير الوطني الجزائرية العربي بن مهدي، فيما لزمت السلطات الجزائرية الصمت.

وقد طغى التوتر السائد في البلاد، إثر الاضطرابات الدامية في منطقة القبائل التي استمرت حوالي أسبوعين، على أنباء نشر كتاب الجنرال أوساريس في فرنسا، والذي كشف فيه أنه عذب ابن مهدي حتى الموت وبدون ندم، وأنه أمر بقتل المحامي علي بومنجل.

واعتبر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي اجتمع يوم السبت

٥/ ٥/ ٢٠٠١م أن هذه الاعترافات "تضع فرنسا مجددًا أمام واقع الجرائم التي ارتكبت باسمها". وطالب بمحاكمة مرتكبي الجرائم في الجزائر على أيدي الجيش الفرنسي خلال حرب الاستقلال بين أعوام ١٩٥٤ و١٩٦٢م بتهمة "ارتكاب جرائم ضد البشرية".

ورأت جبهة التحرير الوطني المشاركة في الائتلاف الحكومي المساند للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان أيضًا محاربًا خلال حرب الاستقلال، أنه لا يمكن للجزائر أن تكتفي بمجرد إعراب الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن "صعقة" إزاء هذه الاعترافات أو إعلان رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان أنه في حال صدمة.

وفي يوم ٧/ ٥/ ٢٠٠١م أكد وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم أنه "لم يندهش" لاعترافات الجنرال الفرنسي أوساريس، وذلك "لأننا نعلم أكثر مما قيل في هذا الكتاب حول التعذيب الذي مورس ضد شعبنا".

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن الوزير قوله: "إن ما يدهشنا حقًّا هو هذا الإصرار حول هذا الموضوع من قبل رجل ينتمي إلى دولة جاءت واستعمرت الجزائر باسم المدنية".

وفي يوم ١٠/ ٥/ ٢٠٠١م أعلن وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار أنه أبلغ الرئيس جاك شيراك باقتراحاته لاتخاذ تدابير تأديبية بحق الجنرال بول أوساريس بعد الاعترافات التي أدلى بها بأنه ارتكب أعمال تعذيب وإعدامات تعسفية خلال حرب الجزائر.

وأكد الوزير الفرنسي أن "التصريحات التي أدلى بها علنًا الجنرال أوساريس تستلزم توبيخًا على الصعيدين الأخلاقي والسياسي.

وفي يوم ١١/ ٥/ ٢٠٠١م أعلن الجنرال أوساريس الذي اعترف في كتابه "أجهزة خاصة – الجزائر ١٩٥٥-١٩٥٧م" بأنه مارس التعذيب والقتل، أنه نادم بصدق على انقياده لارتكاب هذه الأعمال.

وأضاف الجنرال عبر إحدى الشبكات التليفزيونية العامة: "لكنني دُفعت إلى ارتكاب هذه الأعمال". وقال إنه لا يتمنى أن يتعرض للمحاكمة، مشيرًا إلى أنه "محمي" من إدانة قضائية محتملة.

وأجاب عن الأسباب التي دفعته إلى نشر شهادته هذه، فقال إنه فعل ذلك "من أجل عائلتي وخدمة للتاريخ العسكري". وكشف عن "المأساة" التي تعيشها عائلته فقال:

"أولادي ينبذونني حاليًا، حتى إن إحدى بناتي لم تعد تريد أن تستخدم شهرتي بعد الآن".

وفي يوم ١٢/ ٥/ ٢٠٠١م كشفت صحيفة "لوموند" الفرنسية أن الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧م كان على علم بممارسات التعذيب خلال حرب الجزائر وأبلغ رئيس الحكومة آنذاك جي مولي بقلقه حيالها.

وعاد الجدل حول التعذيب خلال حرب الاستقلال في الجزائر إلى الواجهة في فرنسا بعد نشر اعترافات الجنرال بول أوساريس القائد السابق لأجهزة استخبارات الجيش خلال حرب الجزائر. فقد أثارت اعترافاته استهجان الصحافة وغالبية المسئولين السياسيين الفرنسيين ودور وموقف ميتران في هذه الفترة.

وفي يوم ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣م استؤنفت في باريس محاكمة أوساريس الذين أُدين بـ"امتداح جرائم الحرب التواطئية". وقد وصل الجنرال أوساريس (٨٤عامًا) إلى قصر العدل في باريس حيث بدأت الجلسة بتلاوة الفقرات التسع عشرة المدانة في الكتاب وتلاوة مقتطفات من الحكم الصادر في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢م والقاضي بدفع الجنرال غرامة قدرها ٧٥٠٠يورو!

وكانت النيابة قد اعتبرت الكتاب "يبرر بشكل مثير للصدمة وغير مقبول إطلاقًا المخالفات التي ارتكبت إبان حرب الجزائر". ولكن الجنرال منذ صدور الحكم عليه لم يغير موقفه في الدفاع عما مارسه من تعذيب وإعدامات بلا محاكمة في حق المساجين، كما روى في كتابه الذي قال إنه حصل على "ضوء أخضر" من طرف مسئول لنشره.

كذلك يأمل ناشرا الكتاب دار بلون وفرعها بيرين اللذان صدر في حقهما حكم بدفع غرامة قدرها ١٥ألف يورو بتهمة "امتداح جرائم حرب" و"التواطؤ" في تبرئتهما.

وخلافًا لما وقع خلال المحاكمة الأولى التي تمت خلالها مواجهة بين مناصري التعذيب ومعارضيه، لم يستدع أي شاهد في محاكمة الاستئناف.

وقد لقي الكتاب رواجًا كبيرًا. وشكلت رابطة حقوق الإنسان في فرنسا والحركة المناهضة للعنصرية الطرف المدني في هذه القضية، حيث اعتبرتا أن تصريحات الجنرال "تفتح الباب أمام الهمجية".

توزيع المساكن التي استولى عليها نائب عمدة بكين!

انتهت التحقيقات الخاصة بالجرائم التي ارتكبها وانج باوسن نائب عمدة بكين السابق الذي انتحر بعد إلقاء القبض عليه بتهمة استخدام النفوذ والتربح غير المشروع وتبديد المال العام.

وقامت بلدية مدينة بكين بتوزيع المساكن التي استولى عليها المسئول السابق وصادرتها الحكومة على نحو ٧٦ شخصًا من العمال والشخصيات البارزة في المجتمع وليس لديهم مساكن مناسبة.

وكان وانج باوسن قد استولى بصورة غير مشروعة على ١١٦ مسكنًا وشقة للاستخدام الخاص ولتوزيعهم على غير المستحقين نظير مبالغ مالية خلال الفترة من يوليو عام ١٩٨٨م وحتى أبريل عام ١٩٩٥م.

"إيني" الإيطالية دفعت رشاوى لحزبين حكوميين!

أدلى رئيس مؤسسة الطاقة الإيطالية "إيني" السابق غابرييلي كاليري أمام قضاء ميلانو يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٩٣م باعترافات جديدة حول "نظام الرشاوى" الذي كان سائدًا في المؤسسة، وقال إن "هذه الرشاوى كانت تدفع من خلال حسابات خاصة غير معلن عنها في كشوف حسابات المؤسسة ومسجلة في مصاريف خارج إيطاليا".

وأضاف كاليري أنه ورث "نظام الرشاوى" عن الإدارات السابقة لمؤسسة الطاقة، وكشف أن "إيني" دفعت خلال فترة رئاسته للمؤسسة حوالي ٢٦بليون ليرة إيطالية (١٧,٦ مليون دولار) إلى الحزبين: الاشتراكي والديمقراطي المسيحي وذلك خلال السنوات ١٩٩٠م إلى ١٩٩٢م.

وأكد كاليري أن نظام الدفع لهذه الرشاوى كان يعتمد على حصول الحزب الذي ينتمي إليه رؤساء المؤسسات على أكبر نسبة من هذه الرشاوى، وبذلك يكون الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي كان كاليري أحد أعضائه، قد حصل على الجزء الأكبر من تلك الرشاوى.

وكان القاضي إيتالو غيتي الذي استجوب كاليري، قد واجه رئيس مؤسسة الطاقة

السابق بمبالغ تصل إلى ٤٠بليون ليرة إيطالية دفعتها مؤسسته إلى الحزبين الاشتراكي والديمقراطي المسيحي كرشاوى، فردّ كالييري قائلاً: "بإمكاني أن أتذكر ٢٦بليونًا فقط، لكن إذا كانت أرقامكم تشير إلى هذا المبلغ فإنه من المحتمل أن تكون المؤسسة قد دفعتها".

وذكر مراسل صحيفة "الشرق الأوسط" من روما أنه لدى سؤال محامي دفاع غابرييل كالييري حول هذه المعلومات الجديدة التي صرح بها موكله للقضاء، قال المحامي: "إن موكلي لم يصرح بما هو جديد، بل أعاد للقاضي غيتي ما كان صرح به سابقًا للقاضي أنطونيو دي بيترو حين اعتقل في منتصف الشهر الماضي".

إلا أن ثمة ما يشير إلى ما هو جديد في اعترافات كالييري، والدليل على ذلك هو أن قضاة ميلانو قد يصرحون له بالخروج من السجن المركزي "سان فيتوري" ويسمحون له بالإقامة الجبرية في منزله، وهذا إجراء تقليدي اتخذ منذ تفجّر فضيحة الفساد المالي في إيطاليا تجاه أولئك الذين أدلوا باعترافات كافية حول تورطهم، وإذا ما كان القضاة قد أخذوا في الاعتبار دراسة طلب محامي دفاع كالييري الآن، فإن ذلك قد يعني أنهم استوفوا معه التحقيق على الأقل حتى الآن.

دبلوماسي يحول تهريب ١٥٠سجادة فارسية!

أحبط جهازا مباحث وجمارك مطار القاهرة محاولة لتهريب ١٥٠سجادة فارسية يقدر ثمنها بحوالي مليون دولار وصلت في ثمانية طرود من ألمانيا باسم دبلوماسي أفريقي، وفق ما أكدته مصادر في مطار القاهرة الدولي يوم الخميس ٢٥/٩/١٩٩٧م للصحف ووكالات الأنباء.

وقالت المصادر إن الطرود التي تزن طنًّا وصلت أمس الأربعاء إلى قرية البضائع في المطار باسم دبلوماسي أفريقي لم تحدد هويته، إلا أن هذا الأخير أنكر صلته بها.

وقدرت قيمة السجاجيد الفاخرة اليدوية الصنع بثلاثة ملايين جنيه مصري (٩٠٠ألف دولار).

وقالت المصادر إن مباحث أمن المطار تصرفت بناء على معلومات تلقتها تفيد بوجود صفقة لتهريب السجاد بين تجار محليين ودبلوماسيين، فقامت بفتح الطرود التي وصفت بأنها "متعلقات شخصية".

إدانة موظف رفيع المستوى في الأمم المتحدة بالاحتيال!

حكمت محكمة في جنيف يوم الأربعاء ٢٤/ ٩/ ١٩٩٧م على موظف أمريكي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بالسجن ١٨ شهرًا مع وقف التنفيذ بعدما أدُين باختلاس نصف مليون دولار.

وكان هذا الرجل الكوبي الأصل الذي يعمل في "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" قد نجح في اختلاس حوالي ٥٠٠ألف دولار في غضون عشر سنوات عن طريق تقديم فواتير مزورة عن اجتماعات وهمية!

وقد اكتشف الأمر موظف حل مكانه أثناء مرضه. واعترف الرجل بالتهم المنسوبة إليه ورد ثلثي الأموال التي اختلسها.

وقررت الأمم المتحدة التي تعاني من مشاكل مالية وتسعى إلى إصلاح عمل هيئاتها أن تكون هذه الحالة عبرة، ولاحقت الموظف قضائيًّا بعدما اكتشفت الأمر في يونيو عام ١٩٩٦م، كما رفعت عن الرجل الحصانة الدبلوماسية وأقيل من الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٦م.

وسجن الرجل الذي يعاني من اضطرابات صحية عشرة أشهر قبل أن يسمح له بالتوجه إلى كوستاريكا حيث يخضع لعلاج لمكافحة الإدمان على الكحول.

وإضافة إلى الحكم بالسجن مع وقف التنفيذ، حظرت عليه سويسرا دخول أراضيها طيلة عشر سنوات.

القبض على قنصل بتهمة بيع أطفال!

قال الأردن يوم الخميس ٢١/ ٣/ ١٩٩٦ أنه ألقي القبض على القنصل الفخري لسرى لانكا بتهمتي بيع أطفال غير شرعيين لخادمات سريلانكيات والاغتصاب في فضيحة هزت المملكة.

وقال وزير العدل عبد الكريم الدغمي لوكالة رويتر: "تم توقيف السيد توفيق أبوخجيل للتحقيق في قضية تتعلق بعدة تهم منها المتاجرة بالأطفال وهتك العرض والاغتصاب".

وأضاف أنه "مازال يتعافى في المستشفى، والأمر مازال قيد التحقيق".

وألقي القبض على أبو خجيل وهو رجل أعمال أردني ثري يقوم بعمل القنصل الفخري الأسبوع الماضي ونقل إلى المستشفى بعد أن شكا للمحققين من اضطرابات في القلب.

وذكر الدغمي أن التحقيق مع أبو خجيل سيستأنف عندما يقرر الأطباء أن حالته تسمح بترك المستشفى الحكومي الذي يعالج به تحت حراسة الشرطة.

وقال مسئولون أردنيون قريبون من التحقيقات أنه متهم باغتصاب ثلاث خادمات سريلانكيات.

وأضاف المسئولون أن تحريات أولية أظهرت أن أبو خجيل كان يأوى خادمات سريلانكيات حوامل إلى أن يلدن ويبيع أطفالهن للعائلات المحرومة من الأطفال في أوروبا ولا سيما في هولندا بمبلغ بدأ بخمسة آلاف دولار في عام ١٩٩١م ووصل إلى ثمانية آلاف دولار في عام ١٩٩٦م.

وأضافوا أن بعض عمليات الولادة تمت في مبنى أعُد خصيصًا لهذا الغرض بجوار مبنى القنصلية.

وقال مسئول لوكالة رويتر: "وبعد الولادة توجه كتب من القنصل إلى دائرة الأحوال المدنية في الأردن يشهد فيها أن المولود من أبوين سريلانكيين وأن الأب موجود في سريلانكا ليتمكن من استصدار شهادة ميلاد للمولود. وبعد ذلك يتنازل عن الطفل لصالح الأشخاص الأجانب ثم يصدر وثيقة سفر للطفل في القنصلية عند بيعه ويستلم الثمن الذي يتراوح بين ٥٠٠٠دولار عام ١٩٩١م و٨٠٠٠ دولار عام ١٩٩٦م.

ومضي يقول: "أظهر التحقيق أنه لغاية الآن تم بيع ٣٦ طفلاً بهذه الطريقة معظمهم لهولنديين".

وقال المسئول إن الشرطة ضبطت أيضًا في مكتب أبوخجيل خمسة دفاتر لتسجيل العائلات صادرة عن دائرة الأحوال المدنية لم يدون فيها أي شيء، وأختامًا رسمية أحدها لرئيس مجلس قروي محلي، وآخر للإدارة العامة لدائرة الطيران المدني في أبو ظبي التي يقصدها عدد كبير من العمال الآسيويين المهاجرين.

وتابع قائلاً: "ضُبط لديه مسدس ورشاش ووثائق رسمية بيضاء لوزارة الخارجية الأردنية وسفارة دولة الإمارات في عمان وكمية من المصاغ الذهبي والنقود".

ويقدر عدد السريلانكيين المقيمين بالأردن بنحو ١٦ألف نسمة معظمهم خادمات يتقاضين أجورًا تبلغ حوالي مئة دولار شهريًّا.

وظهرت حالات قليلة في السنوات الماضية لخادمات سريلانكات حملن بعد علاقات مع مخدوميهن أو عشاقهن واضطررن للعودة إلى بلادهن مع أطفالهن بعد تقديمهن للمحاكمة بتهمة الحمل من علاقة غير مشروعة وهي جريمة في الأردن فضلاً عن كونه سلوكًا يرفضه المجتمع.

ويسمح القانون الأردني بالتبني بصرف النظر عن الجنسية ولكن تحت قيود مشددة.

وقالت وزارة الخارجية السريلانكية في كولومبو أنها تعلم بالقضية ولكن ليس لديها تفاصيل.

اتهام رئيس بلدية إسطنبول الإسلامي وسلفه بالفساد!

ذكرت وكالة أنباء الأناضول يوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٢م أن النيابة العامة في إسطنبول بدأت اليوم ملاحقات بتهمة الفساد ضد رئيس بلدية إسطنبول علي مفيد غورتونا وسلفه رجب طيب أردوغان (رئيس وزراء تركيا بعد ذلك)، وهما سياسيان إسلاميان يمكن أن يحكم عليهما بالسجن فترات طويلة.

وأوضحت الوكالة أن غورتونا عضو حزب السعادة الإسلامي الذي يمثله ٤٨ نائبًا في البرلمان (٥٥٠ مقعدًا)، وأردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلامي (٥٣نائبًا) متهمان بالاحتيال في مناقصات حكومية.

وأضافت الوكالة أن غورتونا يمكن أن يعاقب بالسجن ثلاثين عامًا، بينما يمكن أن يحكم على أردوغان بالسجن بين ثلاثة وتسعة أعوام حسب قانون الجزاء المتعلق بالمناقصات العامة.

وسوف تبدأ محاكمتهما في الأيام المقبلة أمام محكمة البداية في إسطنبول.

يذكر أن القضاء التركي اتهم أردوغان الذي تعلق عليه الأحزاب الإسلامية في تركيا آمالاً كبيرة بـ"إهانة القوات المسلحة" و"التحريض على الكره الديني".

وكان أردوغان (٤٨عامًا) الرئيس السابق لبلدية إسطنبول الذي يتمتع بشعبية كبيرة قد عاد إلى الساحة السياسية في عام ٢٠٠١م بعد أن سجن أربعة أشهر ومنع من ممارسة العمل السياسي في عام ١٩٩٩م للأسباب نفسها.

رئيس بلدية طهران يحاكم بتهمة الفساد!

قالت صحيفة "القدس" الإيرانية يوم الخميس ١٣/ ١١/ ١٩٩٧م إن رئيس بلدية طهران غلام حسين كراباستشي، أحد قادة الجناح المعتدل في النظام، سيحاكم علنًا في الأيام القليلة المقبلة بتهمة الفساد، وأنه مُنع من مغادرة العاصمة.

وكانت السلطات القضائية قد استدعت كراباستشي ثلاث مرات في الأسبوع الماضي للاستماع في جلسات مغلقة إلى ردوده على تهم الفضائح المالية التي تكررت في بلدية طهران في الأشهر الأخيرة.

ونقلت الصحيفة القريبة من الأوساط المحافظة عن مصدر قضائي تأكيده أن رئيس البلدية لم يتمكن من دفع التهم عن إدارته بارتكاب "اختلاسات مالية كبيرة".

وأضاف المصدر نفسه "أن محاكمته العلنية ستجري في الأسبوع المقبل"، مشيرًا إلى اتهامات بـ"الفساد واختلاس الأموال العامة وفرض ضرائب ورسوم غير مشروعة".

ومضى يقول إن كراباستشي الذي مُنع من مغادرة الأراضي الإيرانية لم يعد بإمكانه مغادرة طهران نفسها "لكي يمكن الوصول إليه" في أي وقت.

وقالت الصحف أن كراباستشي اضطر في الأسبوع الماضي إلى دفع خمسة مليارات ريال (١,٦ مليون دولار) كفالة للإفراج عنه مؤقتًا.

وحسب صحيفة "القدس" فإن كراباستشي قال: "ليست على علم بالاختلاسات في بلديته، ولو علمتُ مَن يخرق القوانين لأجريت تحقيقًا".

وأدت حملة السلطات القضائية على بلدية طهران إلى توقيف العديد من مسئولي الدوائر البلدية وكبار موظفيها.

وكان كراباستشي قد اعتبر أن الحملة التي تشنها السلطات القضائية التي يسيطر عليها المحافظون "سياسية".

وتشكل بلدية العاصمة – التي يبلغ عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة – هدفًا مفضلاً للأوساط المحافظة الإيرانية التي تتهمها بانتظام بسوء الإدارة، وبمحاولة التحديث على الطريقة الغربية.

وقد لعب كراباستشي الذي يعتبر من وجوه الجناح المعتدل والإصلاحي البارزة، دورًا مهمًّا في فوز الرئيس محمد خاتمي في مايو عام ١٩٩٧م. وهو يحظى بمساندة العديد من الشخصيات مثل وزير الداخلية عبد الله نوري ووزير الثقافة عطاء الله مهاجراني.

السجن خمسة أشهر لرئيس بلدية آخر!

أفادت الصحف في طهران أنه بعد يومين من إقالة رئيس بلدية طهران محمد حسن مالك مدني من منصبه، صدر في حقه حكم بالسجن خمسة أشهر مع النفاذ ومنعه طوال ثلاث سنوات من ممارسة أي مهمة عامة وطوال خمس سنوات من المهام البلدية.

وذكرت صحيفة "رسالت" المحافظة يوم ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م أن رئيس البلدية السابق أدين بارتكاب عدة انتهاكات للقانون، وعلى وجه الخصوص ممتلكات للدولة بشكل غير مشروع، وكان العديد من أعضاء المجلس البلدي في طهران قد رفعوا دعاوى ضده.

وأقال وزير الداخلية عبد الواحد موسوي لاري يوم الثلاثاء ٢١/ ١/ ٢٠٠٣م رئيس بلدية طهران محمد حسن مالك مدني واستبدل به محمد حسين مقيمي في إدارة شئون البلدية حتى قيام المجلس الجديد الذي سيبدأ عمله بعد الانتخابات البلدية في يوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٣م باختيار رئيس جديد.

وتم حل المجلس البلدي الذي يضم ١٥عضوًا في يناير بعد أشهر طويلة من الخلافات بين أعضائه المنقسمين إلى مؤيدين لبقاء مدني الإصلاحي ومعارضين له.

وحالت هذه الخلافات دون التصويت على الموازنة، إذ اعتمدت الجهتان سياسة العرقلة التي أدت إلى منع صدور أي قرار. إلا أن الحكم الصادر في حق مدني ليس نهائيًّا ويمكن الطعن فيه.

وظهرت الخلافات بين أعضاء المجلس البلدي عندما قرر رئيس البلدية التوقف عن إعطاء تصاريح لبناء أبنية عالية في الأحياء الفخمة شمال طهران.

وكانت التصاريح تعطى حتى ذلك الحين بهدف تمويل الصندق البلدي من دون الأخذ بالاعتبار المساحات الخضراء وحركة السير أو قرب الأبنية من بعضها.

وشكل هذا القرار ضربة قاسية لبعض المتعهدين، كما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي في الأحياء الواقعة شمال طهران.

القبض على عضوين في مجلس الشعب السوري بتهمة الفساد!

ذكرت الصحف الرسمية السورية يوم الخميس ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٢م بأن قاضي التحقيق الاقتصادي في سوريا طلب إلقاء القبض على عضوين في مجلس الشعب السوري بتهمة الاختلاس.

وقالت صحيفة "البعث" الناطقة بلسان الحزب الحاكم أنه "صدرت مذكرتا إلقاء القبض والنقل بحق عضوي مجلس الشعب السوري مصطفى العايد رئيس الاتحاد العام للفلاحين السابق، ونائبه محمد حسين ميهوب بتهمة الفساد".

وأشارت الصحيفة إلى أن "مجلس الشعب السوري أصدر في جلسته يوم ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٢م قرارًا وافق على تقرير قاضي التحقيق الاقتصادي وتاريخه ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٢م بمحاكمة عضوي مجلس الشعب العايد وميهوب بتهمة الفساد".

ومن الجدير بالذكر أن العايد وميهوب مازالا يحضران كل جلسات مجلس الشعب حتى الآن.

هذا، وكانت سوريا قد بدأت حملة لمكافحة الفساد في مايو من عام ٢٠٠٠م طالت عددًا من المسئولين في الحكومة السورية وعلى رأسهم رئيس الوزراء محمود الزغبي الذي أقدم على الانتحار في يوم ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠م، كما طالت نائب رئيس الوزراء آنذاك للشئون الاقتصادية سليم ياسين المعتقل ولم يصدر أي حكم بحقه حتى هذا التاريخ.

وجرت كذلك محاكمة وزير النقل السابق مفيد عبد الكريم الذي صدر حكم بحقه مدته ١٠سنوات في مايو عام ٢٠٠٢م، كما تم توقيف رئيس شعبة المخابرات العامة محمد

بشير النجار ومصادرة أمواله، كما طالت عددًا كبيرًا من المديرين والعاملين في شركات القطاع العام الحكومي.

نواب أردنيون يطالبون الإنتربول بتسليم الجلبي بتهمة الاختلاس!

يسعى حوالي عشرين نائبًا أردنيًّا للطلب من الشرطة الدولية (الإنتربول) تسليم أحمد الجلبي، عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق للأردن، حيث حُكم عليه غيابيًّا في عام ١٩٩٠م بالسجن ٢٢عامًا بتهمة الاختلاس.

وفي مذكرة نشرت يوم الأحد ١٧/ ٨/ ٢٠٠٣م طالب ٢١ نائبًا بعقد جلسة خاصة لمجلس النواب الذي يضم ١١٠أعضاء لمناقشة ملف بنك البتراء الأردني الذي كان يديره الجلبي، ودعوا الإنتربول إلى إعادته إلى الأردن "لتطبيق الحكم الصادر" بحقه.

والجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي، متهم باختلاس حوالي ٢٠٠مليون دينار أردني (٢٨٨مليون دولار) من بنك البتراء الذي كان مديره، وتحويله إلى مصارف سويسرية.

ورفعت أربع دعاوى بطلب من البنك المركزي الأردني وزبائن بنك البتراء، وتمت مطالبة الجلبي، الذي فر من الأردن عام ١٩٨٩م، وأشقائه بمبلغ ٩٠٠مليون دولار!

وذكرت الصحف الأردنية أن النواب "يعتزمون توجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي يؤكدون فيها أن الجلبي متهم بالاختلاس في الأردن، وأن الجهود الدولية يجب أن تنصب في اتجاه محاكمته وتسليمه إلى الأردن".

وقال النائب محمود الخرابشة للصحف إن: "المذكرة وقّع عليها حتى الآن ٢١ نائبًا وستجرى عليها عملية جمع تواقيع إضافية خلال الأيام المقبلة".

وأضاف: "سنطالب الحكومة بإرسال خطاب إلى الإدارة الأمريكية ثم إلى الجهات الدولية الأخرى بحيث تطلب حكومتنا أن يتم تسليم الجلبي وإحضاره إلى الأردن من أجل محاكمته".

وأوضح أن "المذكرة الصادرة عن مجلس النواب وتطالب بعقد جلسة خاصة لفتح ملف بنك البتراء وتسليم الجلبي لمحاكمته، ستسلم إلى رئاسة مجلس النواب الأسبوع المقبل".

المسئول عن الآثار هرّب ٣٦٢ قطعة أثرية!

أعلنت سلطات مطار القاهرة الدولي يوم الأحد ٢٦/ ١/ ٢٠٠٣م أنها "كشفت عن عملية تهريب ٣٦٢ قطعة أثرية إلى إسبانيا تعود إلى عصور مختلفة في قرية البضائع التابعة للمطار، وألقت القبض على مسئول كبير في الآثار المصرية وأحد المفتشين إضافة إلى التاجر الذي قام بشحنها".

وقال المصدر إن "الطرد يحتوي على ٢٨٨ أيقونة و١٣ أسورة ذهبية و٦٠ تمثالاً صغيرًا ورأس تمثال كبير تعود جميعها إلى العصور الفرعونية واليونانية والبيزنطية، ويزن الطرد طنًّا ونصف الطن، وكان معدًّا للتصدير على أساس أنه من منتجات خان الخليلي الشهير في تقليد الآثار الفرعونية لبيعها للسياح".

وتابع: "إنه قبض على المسئول الكبير وأحد مفتشي الآثار بعد تحريات أكدت وجود تواطؤ من رجال الآثار حيث ساعدوا التاجر في الحصول على موافقة هيئة الآثار على أن الطرد سليم ولا يوجد به آثار حقيقية مقابل ٢٥ ألف جنيه مصري (حوالي ٥آلاف دولار)".

وقد تم تحويل المتهمين إلى النيابة التي قامت بحبسهم لمدة أربعة أيام لاستكمال التحقيق.

يذكر أن سرقة وتهريب الآثار تعتبر أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الآثار المصرية، حيث كشف خلال الأعوام السابقة عن عدة سرقات أبرزها سرقة مخازن الآثار في معبد الكرنك في مدينة الأقصر (٦٥٠كم جنوب القاهرة) ومخازن سقارة (٢٠كم جنوب القاهرة).

وفي المقابل تم الكشف عن العديد من محاولات تهريب الآثار، منها حادثة وقعت في عام ٢٠٠١م قام فيها مدير مطار الإسكندرية السابق بمحاولة تهريب أكثر من ٣٠٠ قطعة أثرية عن طريق مطار الإسكندرية.

محاكمة مساعد وزير الزراعة المصري بتهمة الفساد!

قرر النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد يوم الخميس ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م إحالة ٢١شخصًا من بينهم عضو في الحكومة المصرية ومواطن سوري إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الفساد.

وصرح النائب العام المصري في مؤتمر صحفي نقلته الصحف ووكالات الأنباء أن

يوسف عبد الرحمن مساعد وزير الزراعة والموقوفين الآخرين اتهموا بالفساد في قضية استيراد "مبيدات مسرطنة".

ووجهت النيابة إلى يوسف عبد الرحمن تهمتي "استغلال نفوذه في تسجيل مبيدات لشركة كانون دون اتباع الإجراءات المقررة قانونًا، وحصوله على منفعة لغيره بدون وجه حق".

وقد اعتقل المسئول في نهاية أغسطس عام ٢٠٠٢م مع خمسة أشخاص آخرين منهم مواطن سوري يمثل شركة تصدير مبيدات فرنسية.

ووجهت النيابة العامة تهمة "الرشوة الجنسية" إلى راندا الشامي المستشارة في البورصة لحصولها على مبالغ مالية وتعيينها في منصب في البورصة الزراعية.

وطالبت النيابة بتطبيق مواد الاتهام في القضية والتي تقضي بمعاقبة المتهمين جميعًا بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ويفيد التحقيق أن يوسف عبد الرحمن أضرّ بأموال الجهة التي يعمل بها بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه منحها لنحو ١٢٢موظفًا من العاملين بوحدة الخدمات البستانية ومن ميزانيتها بدون أدائهم لعمل فعلي بتلك الجهة، وذلك مقابل عملهم بالشركة المصرية لإنتاج وتصدير وتسويق الحاصلات الزراعية.

الجماهير سحلت رئيس بلديتهم الفاسد!

قال شهود ومسئولون في بلدة ايلاف في بيرو أن آلاف البيرويين خطفوا رئيس البلدية وقتلوه يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٤م بعد أن جروه عبر الشوارع في بلدته بالقرب من ليك تيتيكاكا متهمين إياه بالفساد، حسبما ذكرت صحفة محلية ووكالات أنباء يوم ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٤م.

وقال الشهود أنه في ذروة أسبوع من الاحتجاجات سحل أهل البلدة سيرلو فرناندو روبلز رئيس البلدية عبر شوارع البلدة الواقعة في جنوب بيرو، ثم ربطوه في عمود وبعدها تركوه أسفل الجسر!

وقال ريكاردو فالديز نائب وزير الداخلية أن روبلز الذي اختطف مع أربعة مسئولين في البلدية و١٥ شخصًا يعتقد أنهم يعملون في مجلس البلدية، قد مات متأثرًا بجراحه.

وقال نائب وزير الداخلية لراديو (سي.بي.إن): "لقد وجدت جثة روبلز مهجورة تحت جسر. ونقل إلى مستشفى..الناس غاضبةجدًا". وأضاف أن نحو عشرة آلاف شخص تظاهروا ضد روبلز يوم خطفه.

وقال شهود أن أحد المخطوفين من مسئولي البدلة أُطلق سراحه فيما بعد. وقال نائب وزير الداخلية إننا لا نعرف حتى الآن مكان احتجاز الآخرين.

انتحار رئيس بلدية بعد إتهامه بالفساد!

أعلنت وزارة العدل الكورية الجنوبية أن رئيس بلدية بوسان ثاني مدن البلاد، أنتحر يوم ٣/ ٢/ ٢٠٠٤م في السجن بشنق نفسه بينما كان ينتظر صدور حكم عليه في قضية فساد أُتهم في إطاره، حسبما ذكرت وكالات أنباء عديدة.

وقد أنتحر اهن سانغ – يونغ (٦٤عامًا) الذي ينتمي إلى الحزب الوطني الكبير، أكبر أحزاب المعارضة المحافظة، بشنق نفسه بملابس داخلية مزقها في سجن في المرفأ الكبير في كوريا الجنوبية.

وكان رئيس البلدية قد اعتقل في أكتوبر من عام ٢٠٠٣م وأُتهم بالحصول على رشاوي بلغت مئة مليون يوان (٨٥٦٠٠ دولار) من شركة للبناء. وكان الحكم سوف يصدر الأسبوع المقبل.

كما أستجوب في النيابة العامة الأسبوع الماضي في تُهم أخرى من بينها قبول رشاوي تبلغ ٣٠٠ مليون يوان (٢٥٦٤٠٠ دولار) من رجل أعمال كان عضوًا في اللجنة الأولمبية الدولية، وكان رجل الأعمال هذا قد أُتهم بدفع رشاوي إلى نائب الرئيس الكوري الجنوبي للجنة الأولمبية الدولية كيم أون – يونغ. وقد أُوقف كيم عن العمل وسُجن الأسبوع الماضي بانتظار محاكمته بتهمة الفساد والاحتيال.

سجن سياسية يابانية بتهمة الاحتيال!

حكم يوم ١١/ ٢/ ٢٠٠٤م على الرئيسة السابقة للجنة السياسات بالحزب الديمقراطي الاجتماعي كيومي تسوجيموتو بالسجن عامين لإدانتها بالاحتيال للاستيلاء على أموال دولة بإدعاء أنها مخصصة لعاملين معها.

وجاء في الحكم الذي أصدرته محكمة طوكيو الجزئية، وثبته وكالات الأنباء، أن تسوجيموتو (٤٣ عامًا) سجلت امرأتين على أنها موظفتان تعملان معها في سكرتارية

السياسات بين نوفمبر ١٩٩٦م وديسمبر ١٩٩٨م رغم أنهما لم تكونا تعملان في هذا المكان، وحصلت على ١٨.٧ مليون ين من خزانة الدولة على أنها رواتبهما.

وتبين للمحكمة أيضًا ماساكو جوتو (٦٦ عامًا) وكانت سكرتيرة سياسات لرئيس الحزب السابق تاكاكو دوي مذنبة وقضت عليها المحكمة بعقوبة مع وقف التنفيذ حيث إنها تواطأت مع تسوجيموتو بتقديم السكرتيرتين لها. وقد اعترفت تسوجيموتو وجوتو بما ارتكبتاها من جرم وأبدتا الندم على "أننا دمرنا ثقة الجمهور" وأعادت تسوجيموتو المبلغ كاملاً للدولة.

محاكمة ١٨ بينهم نائبان بتهمة الفساد!

ذكر مصدر قضائي يوم الاثنين ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٢م أن نائبًا مصريًّا يشتبه في تورطه بالفساد ورفعت الحصانة النيابية عنه، أوقف ووضع قيد الحبس الاحتياطي لمدة ١٥ يومًا.

وقرر النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد وضع النائب عبد الله عبد الفتاح طايل الذي تستجوبه النيابة حاليًّا، والمتهم "بتسهيل الاستيلاء على المال العام ومنح قروض بدون ضمانات لرجال أعمال وبعض الشخصيات في الدولة، إضافة إلى الدخول في مضاربات على الدولار بأموال البنك" قيد الحجز.

وقد رُفعت الحصانة البرلمانية عن طايل، رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري، والرئيس السابق لمجلس إدارة "بنك مصر- إكستريور" في يوم ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢م.

كما وجهت نيابة الأموال العامة إلى طايل تهمة "إصدار أوامر للموظفين باعتبار مليار ونصف مليار جنيه قروضًا معدومة بعد أن استولى عليها بواسطة شركات وهمية تابعة لأبنائه وأصدقائه". وقد قررت النيابة "التحفظ على أمواله، كما أخلت سبيله بكفالة قيمتها ٢٠ألف جنيه (٤٠٠٠دولار)".

وقد ظل طايل رئيسًا للبنك فترة خمس سنوات انتهت بعد دخوله مجلس الشعب في انتخابات عام ٢٠٠٠م على لائحة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وفي يوم الأربعاء ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣م أصدر النائب العام قرارًا بإحالة عضوين في مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم و١٦آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم

عدة أبرزها "الاستيلاء على المال العام". وقد شمل القرار: عبد الله طايل، والنائب عبد الوهاب قوطة، ونجله محمد (هارب)، ورجال الأعمال: تيسير الهواري، ونجله وائل (هارب)، ومحمد الجارحي (هارب)، ومجدي يعقوب نصيف.

ووجه النائب العام لهم تهم "تسهيل الاستيلاء على المال العام، وتزوير محاضر رسمية، والتربح من الوظيفة، والإضرار بمال الدولة".

وقال النائب العام: "لن نسمح لأحد بنهب أموال الشعب أو الاتجار بها"، مؤكدًا أن "لا أحد فوق رأسه ريشة، وسيخضع للمحاكمة كل من يلحق ضررًا بالمصالح الاقتصادية للبلاد، وسيحال إلى المحاكمة مهما كان منصبه".

وكان النائب العام قد قرر في وقت سابق منع طايل وقوطة من السفر والتصرف في أموالهم.

وقد حصل عبد الوهاب قوطة على قرض قيمته ٨٠ مليون جنيه إسترليني (حوالي ١٢٨مليون دولار) بدون ضمانات من بنك مصر إكستريور، حيث تلاعب بسعر صرف الدولار بالاتفاق مع إدارة المصرف. ويملك قوطة مشروعات كبيرة بينها شركات للحديد والصلب.

وفي يوم ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣م حكمت المحكمة على عبد الله طايل بالسجن عشر سنوات، وحكم على سبعة متهمين بالسجن بين سنة مع وقف التنفيذ وثلاث سنوات مع النفاذ، وبرأت المحكمة الخمسة الباقين.

سجن عضو البرلمان لتهربه من التجنيد!

ذكرت وكالة رويتر يوم الثلاثاء ٢٧/ ٨/ ١٩٩٦م أن محكمة عسكرية مصرية قضت بسجن نائب بمجلس الشعب المصري لمدة ستة أشهر مع الشغل بتهمة تزوير شهادة ميلاده للتهرب من الخدمة العسكرية.

وأضافت الوكالة أن المحكمة أدانت رضا محمد عبد الرحمن عبد الوهاب نائب دائرة طوخ (على بعد ٢٥كم شمالي القاهرة) بتهمة التزوير في أوراق رسمية للتهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وجاء في قرار المحكمة أن النائب حذف اسمي أخويه من كشف العائلة ليحصل على الإعفاء باعتباره الابن الوحيد.

وقالت الوكالة إن مجلس الشعب المصري رفع الحصانة البرلمانية عن النائب، ومن المرجح أن يُسقط المجلس عضوية النائب عقب استئناف الفصل التشريعي ثم يعيد فتح باب الترشيح للدائرة.

محاكمة أمين الحزب و٣٠ آخرين في سرقة وتهريب آثار مصرية!

أحال النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد يوم الخميس الموافق ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م ٣١متهمًا من جنسيات مختلفة إلى محكمة جنايات القاهرة في قضية سرقة آثار مصرية وتهريبها إلى سويسرا وفرنسا، كما ذكرت الصحف المصرية ووكالة الأنباء.

وقال النائب العام خلال مؤتمر صحفي: " أن التحقيق في القضية استغرق ستة أشهر بحيث تم إعتقال عدد كبير من المتورطين بإستثناء ١٣بينهم تسعة سويسريين وأربعة مصريين فارين"، وأكد أنه تم "ضبط ٣٠٠قطعة أثرية تعود إلى عصور مختلفة".

وذكرت وكالات الأنباء والصحف المصرية أن المتهم الأساسي في القضية هو الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي في محافظة الجيزة طارق السويسي، وهو موقوف منذ ستة أشهر.

وبين المعتقلين موظفان في المجلس الأعلى للآثار هما محمد سيد حسن مفتش آثار منطقة القرنة أغنى المناطق الأثرية في البر الغربي لمدينة الأقصر (٦٥٠كم جنوب القاهرة)، ومدير العلاقات العامة في المجلس بالأقصر أحمد عبد الراضي العسيري.

كما تضم لائحة المتورطين موظفين في مصلحة الجمارك المصرية، واللبنانيين آلان قنواتي وعلي أبوطعان، والمغربي شكيب سلمى، إلى جانب سويسريين وكندي وكيني وألمانيين.

وقال عبد الواحد: "إن النيابة العامة شكلت لجنة قامت بفحص القطع الأثرية البالغ عددها ٣٠٠ مخزن في سويسرا وتأكدت من أنها قطع أثرية أصلية"، وأوضح "أن القطع ستعود إلى مصر خلال الأسابيع المقبلة".

وأضاف النائب العام: "قررت النيابة العامة منع المتهمين وعائلاتهم المقيمة في مصر من التصرف في أموالهم، كما طلبنا من سويسرا تجميد أرصدتهم في البنوك".

١٨ سنة لمسئول إعلامي بتهمة الفساد!

أعلن مصدر قضائي مصري أن محكمة النقض - أعلى سلطة قضائية في مصر - أيدت يوم الاثنين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٣م حكمًا أصدرته محكمة أمن الدولة يقضي بسجن مسئول إعلامي رسمي مدة ١٨عامًا بتهم تتعلق بالفساد. كما ذكرت فرانس برس والصحف المصرية.

وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت في يوم ١٢/ ١١/ ٢٠٠٢م على مسئول قطاع الأخبار في التليفزيون الرسمي محمد الوكيل بـ(١٨سنة) مع الأشغال الشاقة بتهمة الفساد وحيازة مخدرات!

وحكمت المحكمة على الوكيل بالسجن ١٥عامًا بتهمة تلقي رشوة من أحد ضيوف برنامج "صباح الخير يا مصر"، كما أمرت المحكمة بسجنه ثلاثة أعوام بتهمة حيازة ٨,٥جرامًا من حشيشة الكيف في مكتبه أثناء اعتقاله يوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م.

كما نال الطبيب فاخر فؤاد الجندي خمس سنوات من الأشغال الشاقة بتهمة تقديم رشوة للوكيل لكي يظهر في البرنامج التليفزيوني بغرض الدعاية لعيادته الطبية.

إلا أن المحكمة برأت المنتج وأستاذ الجامعة أحمد الحسيس والموظف في التليفزيون هاني عبد اللطيف في القضية ذاتها بسبب "تعاونهما مع التحقيق والإدلاء باعترافات مفصلة".

يشار إلى أن تقديم الطعن أمام محكمة النقض يعتبر آخر وسيلة قانونية أمام محمد الوكيل.

محاكمة ١٢من ضباط الشرطة بتهمة التعذيب والتزوير!

قرر النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد يوم الاثنين ١٥/ ٩/ ٢٠٠٣م إحالة ١٢ من ضباط الشرطة إلى محكمة الجنايات في الإسكندرية بتهمة ممارسة "التعذيب والتزوير"، حسبما أفاد مصدر قضائي لوكالات الأنباء والصحف المصرية.

وأضاف المصدر أن الضباط متهمون بممارسة "التعذيب والترهيب والشروع في

هتك عرض زوجة مواطن واحتجاز مطلقته وطفلته دون وجه حق بهدف إجباره على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها"!

وأوضح أن وقائع "القضية تعود إلى فبراير عام ١٩٩٦م عندما توجه بدر الدين جمعة إلى قسم شرطة المنتزة للإبلاغ عن اختفاء ابنته الصغرى، وفوجئ بعد أشهر من غيابها باقتحام رجال الشرطة مسكنه واقتياده إلى القسم بتهمة قتلها".

وتابع أن "الشرطة كانت قد عثرت على جثة مجهولة لفتاة قضت قتلاً وأصرت على أنها تعود لابنته، لكن الرجل نفى ذلك، فتم احتجازه لمدة شهر وممارسة التعذيب ضده حتى اعترف، لكن الابنة ظهرت في هذه الفترة"!

وقال المصدر "إن الرجل توجه إلى المحكمة التي برأته عام ١٩٩٨م مما أُسند إليه من تهم، وقررت إحالة أوراق الدعوى إلى النيابة العامة للتحقيق في التهم المنسوبة إلى ١٢من ضباط الشرطة".

ومن بين المتهمين "مدير إدارة البحث الجنائي في الإسكندرية اللواء محمد السعيد عبد الفتاح واثنان آخران برتبة عقيد.

وأشار المصدر إلى أن عقوبة التعذيب قد تصل إلى ١٥سنة سجنًا، وهي غير عقوبة "الضرب المفضي إلى الوفاة" وعقوبتها ثلاث سنوات حدًّا أقصى!

وكانت محكمة استئناف جنايات القاهرة قد برأت قبل فترة ضابط شرطة وأدانت معاونه في قضية الاتهام بتعذيب أحد الموقوفين حتى الموت، وذلك بعد صدور حكم أولي بسجنهما ثلاث سنوات في أغسطس عام ٢٠٠٢م.

وفي يوم ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م حُكم على أربعة عناصر من الشرطة بينهم عقيد بالسجن بعد إدانتهم بضرب سجين حتى الموت في أحد السجون.

وفي يوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م حكمت محكمة في القاهرة بالسجن ستة أشهر على شرطي أدُين بتعذيب امرأة لإرغامها على كشف معلومات حول زوجها السابق، في حين أصدرت محكمة أخرى في يوم ١٤/ ٧/ ٢٠٠٢م حكمًا على ثلاثة من رجال الشرطة بالسجن خمسة أعوام بسبب تعذيبهم رجلاً حتى الموت أثناء التحقيق!

وغالبًا ما تندد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالتعذيب والمعاملة السيئة في مراكز الشرطة المصرية والسجون.

لندن تطرد دبلوماسيًّا عربيًّا متهمًا بالفساد!

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية يوم الجمعة ١٥/ ٨/ ٢٠٠٣م أن بريطانيا طردت دبلوماسيًّا سعوديًّا متهمًا بتقديم رشوة لضابط في الشرطة بلندن.

وذكرت وكالة فرانس برس أن متحدثًا باسم وزارة الخارجية البريطانية قال: "لقد طرحنا مسألة الدبلوماسي السعودي مع السفير السعودي وطلبنا أن يغادر البلاد. لقد رحل الآن ولم يعد معتمدًا لدى البعثة السعودية في لندن".

وأكد المتحدث معلومات نشرت يوم الجمعة ١٥/ ٨/ ٢٠٠٣م في صحيفة "ذي جارديان" معلنًا أن الدبلوماسي السعودي متهم بالفساد مع شرطي ولكنه امتنع عن إعطاء أي توضيح آخر.

والدبلوماسي ع.ش متهم بتقديم مبلغ من المال إلى ضابط في الشرطة للحصول على معلومات سرية موجودة في الجهاز المعلوماتي للشرطة حول أشخاص لهم علاقة بالشرق الأوسط ويعيشون في بريطانيا، كما كتبت الجارديان.

وأضافت الصحيفة أن الدبلوماسي عاد إلى المملكة العربية السعودية وتم اعتقال الشرطي الذي قبل الرشوة.

شركة أسلحة بريطانية متهمة بتقديم رشاوى لمسئولين عرب!

ذكرت صحيفة "جارديان" البريطانية يوم الخميس ١١/ ٩/ ٢٠٠٣م أن "بي.إيه.آي سيستمز" كبرى شركات الدفاع البريطانية اتُّهمت بتخصيص ملايين الدولارات لتقديمها رشاوى إلى سعوديين مسئولين عن تجارة الأسلحة بين البلدين.

وقالت الصحيفة على صفحتها الأولى إنها حصلت على رسالة سرية وجهها "مكتب مكافحة عمليات الاحتيال الخطيرة" في بريطانيا إلى وزارة الدفاع كشفت عملية احتيال كبيرة حصل مسئولون في الشركة من خلالها على بعض المبالغ المالية.

وقالت الصحيفة أن رئيس مجلس الشركة السير ريتشارد إيفانز قد يكون ضالعًا شخصيًّا في تخصيص عشرين مليون جنيه إسترليني (٣٢مليون دولار) لتقديم حوافز للمسئولين السعوديين بما فيها مومسات وسيارات رياضية ويخوت!

وقالت الصحيفة إن رئيسة مكتب مكافحة عمليات الاحتيال الخطيرة بعثت برسالة إلى الأمين الدائم في وزارة الدفاع السير كيفين تيبيت في يوم ٨/ ٣/ ٢٠٠١م قالت فيها إن مديرين تنفيذيين في شركة "بي.إيه.آي" قد يكونون استخدموا هذه الأموال.

وصرحت روزاليندا رايت التي كانت رئيسة المكتب حينذاك أن أحد الموظفين السابقين ذكر أن "إيفانز كان على علم بالأمر، لكنه كان يغض النظر عنه أو ضالعًا فيه بطريقة ما".

وأوضحت الصحيفة أن شركة "بي.إيه.آي" خصصت أكثر من عشرين مليون جنيه إسترليني لرشاوى منذ أواخر الثمانينيات. وقالت إن جزءًا من الأموال استخدم "للترفيه" عن مسئولين سعوديين كبار.

وأكدت الرسالة أن وزارة الدفاع هي التي دفعت في نهاية الأمر ثمن هذه الخدمات؛ لأن شركة "بي.إيه.آي" هي مقاول الوزارة لتزويد الحكومة السعودية بالطائرات.

وأضافت الصحيفة أن الأوراق التي أُرسلت إلى تيبيت بالإضافة إلى رسائل رايت تضمنت على ما يبدو فواتير وهمية دفعت على شكل "دعم للزوار" للمسئولين السعوديين المشرفين على برامج الأسلحة.

وكتبت روزاليند رايت: "هناك دليل على مصاريف مفرطة وضيافة وما إلى ذلك، كما أن هناك دليلاً على استخدام أموال لأغراض خاصة..."!

وقالت رايت لتيبيت: "إنها لا تملك دليلاً كافيًا لتبرير إجراء تحقيق من قبل مكتبها. إلا أنها أكدت أنه لا يزال هناك مخاوف، ورأت أنه من الصواب لفت انتباهكم لهذا لأنه من الواضح أنه تم إساءة استخدام الأموال الحكومية".

وأضافت: "إذا تم الكشف عن أي استغلال مالي فسيكون من دواعي سرورنا أن ننظر في الأمر مرة أخرى لدراسة إمكانية إجراء تحقيق جنائي".

ويقال أن تيبيت حجب الرسالة عن وزير الدفاع جيف هون!

٤ سنوات لرئيس مخابرات دولة عربية في قضية فساد!

ذكرت صحيفة "الدستور" الأردنية يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م أن مجد سامي الشمايلة المتهم

الأول في قضية التسهيلات البنكية بالأردن اعترف أمام محكمة أمن الدولة بأنه مذنب وأنه حصل على قرابة ٥٠٠مليون دولار من البنوك بدون وجه حق.

وجاء في اعترافات الشمايلة أنه قام بتسليم سميح البطيخي رئيس المخابرات الأردنية السابق، والذي يقضي عقوبة السجن حاليًّا مبلغ ١٧مليونًا و٣٠٠ ألف دينار (الدولار = ٠,٧ دينار) تمثل حصته من التسهيلات البنكية التي تمت بطريقة غير مشروعة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الشمايلة قدم كشفًا تفصيليًّا بالمبالغ المالية التي حصل عليها وأوجه إنفاقها وذلك في محاولة حكومية للحصول على جزء من المبالغ المتبقية.

وأوضحت "الدستور" أن محكمة أمن الدولة ستستأنف صباح الغد للنظر في القضية التي تلقى اهتمامًا كبيرًا من الرأي العام الأردني باعتبارها أكبر قضية فساد في تاريخ البلاد ونظرًا لتورط عدد من الشخصيات البارزة فيها.

وكانت محكمة عسكرية خاصة قد حكمت على رئيس المخابرات الأردنية السابق سميح البطيخي بالسجن سبع سنوات تم تخفيضها إلى أربع سنوات في إطار القضية ذاتها، في حين برأت المحكمة ذاتها الفريق زهير زنونة وزير الزراعة الأسبق ونائب رئيس المخابرات من التهم الموجهة إليه في القضية.

خمس سنوات للنازي الذي اشترك في قتل ٣٣٥ مدنيًا إيطاليًّا!

أعلـن محامـي الكابتن النازي السابق أريش بريبكي الذي حُكم عليه يوم الثلاثاء ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧م بالسجن لمدة ١٥سنة أن بريبكي ربما يُفرج عنه قبل مرور سنة. كما ذكرت فرانس برس.

وأوضح المحامي جيوسوي ناسو في كواليس محكمة روما العسكرية "حُكم على بريبكي بالسجن لمدة ١٥سنة واستفاد من إسقاط عشر سنوات من هذه المدة. ويبقى خمس سنوات أمضى منها ثلاث سنوات ونصف السنة. وبمقتضى نظام تخفيف العقوبات قد يخرج من السجن بعد ثمانية أو تسعة أشهر".

وقال محام آخر هو كارلو تاورمينا إن بريبكي ربما "يفرج عنه بعد ستة أشهر ونصف الشهر".

وقد حكمت محكمة روما العسكرية على بريبكي بالسجن لمدة ١٥سنة بسبب اشتراكه في قتل ٣٣٥ مدنيًّا في روما سنة ١٩٤٤م تم تخفيفها إلى خمس سنوات، وعلى

القومندان السابق كارل هاس بالسجن لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر مع إسقاط العقوبة والإفراج عنه.

ولم يكن المحكوم عليهما في قاعة المحكمة عندما نطق رئيس المحكمة العسكرية بالحكم بعد ثماني ساعات من المداولات السرية.

وقد أعربت عائلات الضحايا والمدعون بالحق المدني عن ارتياحهم لأن المحكمة لم تأخذ بالتقادم خلافًا لما طالب به الدفاع.

وأكد النائب العسكري أنه "للمرة الأولى في إيطاليا تم الاعتراف بمبدأ عدم تقادم جريمة حرب. إنه حكم بالغ الاتزان".

وأعلن إيليو توف الحاخام الأكبر في روما أن حكم محكمة روما العسكرية أصابه "بخيبة أمل" لأنه "خلا تمامًا من إدانة واضحة للأيديولوجية النازية التي يمثلها هذان الشخصان والتي تتجدد في أماكن كثيرة في أوروبا".

زعيم اليمين الفرنسي متهم بممارسة التعذيب في حرب الجزائر!

نشرت صحيفة "لو موند" يوم الاثنين ٣/ ٦/ ٢٠٠٢م قبل أقل من أسبوع من موعد إجراء الانتخابات التشريعية الفرنسية عددًا من الشهادات التي تتهم زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبن بممارسة التعذيب خلال حرب الجزائر.

وأدان لوبن من جهته "عملية تلاعب تستهدفه شخصيًّا" واعتبرها "دعوة حقيقية إلى القتل".

وكتبت الصحيفة في عرضها الشهادات أن الذين أدلوا بها "لم يتحدثوا علنًا من قبل عن التعذيب الذي تعرضوا له"، غير أنهم قرروا الإفصاح عنه "لدى اكتشاف النتائج التي حققها لوبن خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في يوم ٢١/ ٤/ ٢٠٠٢م.

وجاء لوبن المظلي السابق في المرتبة الثانية خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وحصل على حوالي ١٧٪ من الأصوات ملحقًا هزيمة باليسار.

وحصل لوبن في الجولة الثانية على أقل من ٢٠٪ من الأصوات مقابل ٨٢٪ لجاك

شيراك (محافظ). وحقق شيراك هذا الفوز الساحق بفضل حصوله على أصوات اليسار الذي أعلن التعبئة للوقوف في وجه زعيم اليمين المتطرف.

ونشرت "لوموند" شهادة محمد عبد اللاوي وهو ناشط في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية اعتقله المظليون الفرنسيون في فبراير عام ١٩٥٧م في العاصمة الجزائرية.

وروى عبد اللاوي أنه تعرض للتعذيب على يد جان ماري لوبن والجنرال بول أوساريس الذي أصدر كتابًا عن التعذيب في الجزائر أثار جدالاً في فرنسا قبل بضعة أشهر.

وأكد عبد اللاوي أن لوبن "وضع منشفة على وجهي" وقام أوساريس بـ"سكب الماء".

وأضاف: "انتفخ بطني، ثم وقف لوبن فوقي فخرجت المياه من فمي ومن أنفي وغبت عن الوعي... بعد ذلك واصلوا طرح الأسئلة عليّ، وخصوصًا أوساريس. أذكر أنه كان لديه ثلاثة نياشين على زيه العسكري".

كذلك أوردت صحيفة "لوموند" شهادة عبد القادر عمور الذي أفاد أنه تعرض للتعذيب على يد لوبن، يساعده عدد من الجنود.

وأضاف عمور: "أخذوا ماءً قذرًا من الحمامات ووضعوا ممسحة على وجهي وأرغموني على ابتلاعها بالقوة. وكان لوبن جالسًا فوقي وهو يمسك الممسحة في حين كان آخر يسكب الماء".

وأكد أنه "لايزال يسمع صوته حتى الآن وهو يصيح (هيا..هيا..لا تتوقف)".

محاكمة رئيس الوزراء الفرنسي في قضية وظائف وهمية!

أمر قاض فرنسي يوم الجمعة ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م بإحالة رئيس الوزراء السابق آلان جوبيه إلى المحكمة في إطار قضية تتعلق بوظائف وهمية للتجمع من أجل الجمهورية، الحزب اليميني السابق للرئيس جاك شيراك.

وقالت مصادر قريبة من الملف إن قاضي التحقيق آلان فيليبو من نانتير قرب باريس نفذ طلب النيابة العامة بإحالة جوبيه رئيس الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (الحزب الذي حل مكان التجمع من أجل الجمهورية) أمام المحكمة.

كما أمر القاضي بإحالة نحو ثلاثين شخصًا في إطار هذه القضية أمام محكمة الجنح. كما ذكرت فرانس برس.

وهذا التحقيق الذي أطلق في عام ١٩٩٦م كشف نظام تمويل من مدينة باريس ومؤسسات خاصة لصالح التجمع من أجل الجمهورية، قام بتسديد رواتب عشرات من كوادر الحزب بطريقة غير مشروعة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥م.

وفي يوم الاثنين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٣م مثل رئيس الوزراء الفرنسي السابق آلان جوبيه مع ٢٦متهمًا آخر أمام هيئة المحكمة في أول يوم من المحاكمة.

وصرح جوبيه (٥٨عامًا) لدى وصوله إلى المحكمة "إنه بطبيعة الحال من واجبي كمواطن أن ألبي هذا الاستدعاء وكذلك من واجبي كمسئول سياسي".

ويمثل ٢٧شخصًا في هذا الملف معظمهم من مديري الشركات الذين كانوا يأملون من وراء دفع رواتب موظفين دائمين في (التجمع من أجل الجمهورية) إلى التقرب من الحزب من أجل الحصول على صفقات عمومية.

ويلاحق آلان جوبيه الذي كان رئيسًا للوزراء من عام ١٩٩٥م إلى عام ١٩٩٧م ورئيس بلدية بوردو (جنوب غرب) حاليًّا والذي يعتبر الخليفة المحتمل لشيراك على رئاسة الجمهورية، بتهمة "الاستفادة بطريقة غير شرعية"، ويواجه نظريًّا عقوبة السجن خمس سنوات، وربما يحرم خصوصًا من الترشيح مما قد يحبط مساره السياسي.

ويأخذ القضاء على جوبيه الذي كان حينما مساعد رئيس بلدية باريس للشئون المالية، وفي الوقت ذاته أمين عام حزب التجمع من أجل الجمهورية، أنه غطى توظيف سبعة أشخاص يعملون في البلدية بينما كانوا في الحقيقة موظفين في حزبه.

ولا يمكن ملاحقة شيراك الذي كان حينما رئيسًا لبلدية باريس بسبب حصانته الرئاسية.

اتهامات بالفساد ضد الرئيس شيراك!

كان لاتهامات الفساد الموجهة إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي نفاها نفيًا قاطعًا وقع القنبلة قبل ثلاثة أيام على تنظيم استفتاء حول تخفيض مدة الولاية الرئاسية بعد غد الأحد ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٠م كما ذكرت فرانس برس.

ويشكل اعتراف جان – كلود ميري حول التمويل السري لحزب التجمع من أجل الجمهورية الذي أسسه شيراك، ونشرته صحيفة "لو موند" ضربة قاسية، ليس فقط للرئيس بل ضد الحزبين الآخرين في السلطة: الاشتراكي والشيوعي.

وكشف ميري في اعترافه المسجل في عام ١٩٩٦ قبل وفاته، التمويل الخفي لحزبه "التجمع من أجل الجمهورية"، وأكد أنه دفع عام ١٩٨٦م مبلغ خمسة ملايين فرنك فرنسي (٧٦٢ ألف يورو) نقدًا إلى ميشال روسين مسئول مكتب شيراك الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في حينها، وبحضوره!

وأعرب شيراك في مقابلة تليفزيونية يوم ٢١/ ٩/ ٢٠٠٠م عن "استيائه" الناجم عن "الكذب والوشاية والمبالغات".

وروى ميري الذي توفى في يوليو عام ١٩٩٩م كيف جمع أربعين مليون فرنك فرنسي (ستة ملايين يورو) سنويًا من خلال صفقات المساكن الشعبية في باريس لتوزيعها على حزبه والحزب الاشتراكي الذي أخذ ٣,٥ مليون فرنك (٥٣٠ألف يورو) ثم الحزب الشيوعي الذي أعطاه مليون فرنك (١٥٢٤٤٩يورو).

ومن المفترض أن يستلم القضاة الثلاثة المكلفون بالملاحقات القضائية المتعلقةبتلك الأسواق شريط الفيديو الذي سجل عليه الاعتراف.

وكان حزب الخضر الذي لم يرد على لائحة المستفيدين من تلك العمليات هو الوحيد الذي طالب بفتح تحقيق نيابي وسط الإحراج الواضح للحزبين الآخرين.

ونددت صحيفة "ليبيراسون" (يسار) يوم ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٠م بـ"انعدام المسئولية السياسية" التي رافقها "استهتار جزائي"، بما أن الرئيس يتمتع بحصانة كاملة طيلة ممارسته لمهامه الرئاسية.

واعتبرت أن وضع شيراك "لا يحتمل" إلا إذا "قبل العيش في بلد تجتاحه موجة عارمة من الشك بأن أعلى شخصية في الدولة كان شريكًا مباشرًا في عملية رشوة بقيمة خمسة ملايين فرنك، وأن أحدًا لا يقوم بشيء في هذا الصدد".

من جهتها اعتبرت إذاعة (آر.تي.آر) الخاصة أن "استياء" الرئيس وهجومه المضاد

لن يغيرا الصورة التي تكونت لدى الرأي العام حول فساد الطبقة الحاكمة حتى إذا لم يتسن إثبات الاتهامات.

يذكر أن هذه هي المرة الأولى التي توجه فيها اتهامات مباشرة ودقيقة إلى شيراك.

ولكن في يوم الأربعاء ١١/ ٧/ ٢٠٠١م أفادت مصادر قضائية أن القضاء الفرنسي استمع اليوم إلى ابنة الرئيس جاك شيراك في قضية رحلات خاصة قام بها شيراك ومقربون منه عندما كان رئيسًا لبلدية باريس ودفعت نفقاتها نقدًا.

وأوضحت المصادر القضائية لفرانس برس أن القضاء استمع إلى أربعة على الأقل من معاوني شيراك من أجل معرفة مصدر الأموال المستخدمة لدفع نفقات الرحلات.

وأضافت أن كلود شيراك ابنة الرئيس التي تعمل مستشارة إعلامية لدى والدها، قد مثلت بصفة شاهدة أمام القضاء. وكانت الشرطة المالية قد استدعت رئيسة مكتب الرئيس آني ليريتييه إضافة إلى رئيسة الأمانة الخاصة للرئيس ماريان لوجاندر.

ولم تؤد التحقيقات حتى الآن إلى ملاحقات قضائية.

ويسعى القضاء إلى تحديد قيمة الأموال التي استخدمها شيراك للقيام برحلات مع عائلته إلى الخارج بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥م في وقت كان رئيسًا لبلدية باريس.

كما يسعى لمعرفة مصدر هذه الأموال، ولا سيما تأكيد ما أعلنته الرئاسة، إذ أكدت أنها من "الصندوق الخاص" للدولة، وهو مصدر تمويل موضوع تحت تصرف الرئاسة وغير خاضع للمراقبة.

وتفيد الشهادات الأولى التي حصل عليها المحققون أن القيمة الإجمالية لهذه الرحلات التي تم تسديدها نقدًا تبلغ أقل من ٢,٤ مليون فرنك (٣٧٠ ألف يورو)، وهي التقدير المبدئي.

كذلك يتساءل القضاة عن احتمال وجود روابط بين هذه الأموال وعمليات الاختلاس المفترضة في منح عقود عامة في منطقة إيل دو فرانس في وقت كان شيراك رئيسًا لبلدية باريس (١٩٧٧-١٩٩٥م).

وفي يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠١م اعتبر مدعي الجمهورية في باريس جان بيار دينتيلهاك أن

الرئيس شيراك يمكن أن يخضع للملاحقة بتهمة التهرب من دفع الضرائب لإقدامه على دفع أموال من الصناديق الخاصة لعدد من الوزراء ومساعديه.

يشار إلى أنه توضع تحت تصرف الدولة الفرنسية "صناديق خاصة" تستخدمها خصوصًا أجهزة الاستخبارات، وكذلك يمكن استخدامها من قبل الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الدولة مبدئيًا لدفع مكافآت مالية لمساعديهم.

وفي تعليق على ما جرت العادة عليه من دفع "أموال نقدًا للوزراء ومساعديهم" اعتبر دينتيلهاك أن ذلك "لا يشكل مبررًا لملاحقات استنادًا إلى القانون الجزئي"، ولكنه أوضح أنه لن يتردد في إبلاغ الأجهزة الضريبية في حال تم اكتشاف جرائم ضريبية مثل عدم الإعلان عن هذه المبالغ من قبل المستفيدين منها.

يذكر أن الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق سنويًا على ميزانية "أموال خاصة" تستخدم "بشكل استثنائي خارج قوانين المحاسبة العامة". وقد بلغت هذه الأموال الخاصة خلال سنة ٢٠٠١م حوالي ٣٠,٠٣ مليون يورو وزعت على رئاستي الجمهورية والحكومة.

عزل سفير لأنه باع مبنى السفارة!

عزلت السلطات التايلاندية سفيرها السابق لدى هولندا بعد إدانته ببيع مبانٍ تابعة للسفارة التايلاندية في لاهاي بمبلغ ١,٤ مليون دولار من دون إذن مسبق!

وقررت وزارة الخارجية معاقبة الدبلوماسي رسميًا إثر تحقيق دام حوالي السنة وذلك رغم استقالته من الإدارة في مطلع عام ٢٠٠٠م.

وذكرت فرانس برس يوم ٢٢/ ٥/ ٢٠٠١م أن السفير السابق براشايا دافي الذي شغل مهامه في هولندا من أكتوبر عام ١٩٩٦م إلى أكتوبر عام ١٩٩٩م حرم من أي معاش تقاعدي.

واعتبر الناطق باسم الوزارة أن السفير السابق الذي غيَّر اسمه منذ انكشاف أمره ارتكب "خطأ سلوكيًا جسيمًا معيبًا ومسيئًا لسمعة الإدارة المدنية التايلاندية بأسرها".

وأثيرت هذه الفضيحة في نهاية سنة ١٩٩٩م عندما اتصل رجل أعمال هولندي

بالسفير التايلاندي الحالي في لاهاي فازن تيرافيشيان ومعه عقد بيع من سلفه طالبًا منه إخلاء الأبنية.

ورفع رجل الأعمال شكوى في أعقاب رفض وزارة الخارجية التايلاندية الإذعان، معتبرة أن عملية البيع لاغية لأنها تمت دون إذنها.

وكان السفير التايلاندي السابق قد أوضح أن رجل الأعمال قد غشه بشأن طبيعة العقد الموقع مستغلاً "عدم فهمه اللغة الهولندية"!

على أن تحقيق وزارة الخارجية التايلاندية أظهر أن السفير السابق كان يدرك تمامًا ما يفعل لدى توقيعه عقد بيع مبنيين تملكهما السفارة. وشددت الوزارة على عدم حصول أي معاملة مالية.

ومنذ ذلك الحين تستند سفارة تايلاند في هولندا إلى الحصانة الدبلوماسية لمنع القضاء الهولندي من تثبيت عملية البيع. ولا تزال القضية منظورة أمام محاكم لاهاي.

الفساد مازال متفشيًا في الدول الفقيرة وبعض الدول الغنية!

برغم الوعود الكثيرة التي أغدق بها العديد من المسؤولين فإن الفساد مازال متفشيًا في الدول الفقيرة وكذلك بعض الدول الغنية أيضًا، بحسب ما أكد مؤشر الفساد في العالم لعام ٢٠٠٢م الذي نشرته منظمة "ترانسبرنسي إنترناشيونال" (الشفافية الدولية) غير الحكومية، وذلك في يوم الأربعاء ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢م في برلين.

فمن أصل إجمالي ١٠٢دولة شملها التحقيق حصلت ٧٠منها – الكثير منها من الدول الأكثر فقرًا في العالم – على أقل من خمس درجات كحد أقصى في المؤشر الذي يعكس درجة الفساد المتفشي داخل أجهزة الخدمات العامة والطبقة السياسية.

وقال رئيس منظمة ترانسبرنسي إنترناشيونال الألماني بيتر آيغن أثناء مؤتمر صحفي: "إذا كان صحيحًا أن عددًا متزايدًا من المسؤولين السياسيين يؤكدون حقيقة بصوت عال وقوي أنهم يريدون محاربة الفساد، فإنهم في المقابل لا يسمعون على ما يبدو رسالة منظمة ترانسبرنسي التي لا لبس فيها وهي: يجب وضع حد للفساد من أجل وقف الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقر والرشاوى".

وبحسب هذا التصنيف جاءت بنجلادش في طليعة البلدان الأكثر فسادًا مع ١,٢ نقطة، تأتي بعدها نيجيريا مع ١,٦ نقطة، ثم الباراجواي ومدغشقر وأنجولا مع ١,٧نقطة.

أما بعض الدول الأكثر ثراء في العالم مثل فنلندا والدنمارك ونيوزيلندا وأيسلندا وسنغافورة فبلغت رقمًا قياسيًّا من ٩ نقاط وما فوق، مسجلة مستوى متدنيًا جدًّا من الفساد.

وكان مؤشر العام الماضي الذي شمل عددًا أقل من البلدان (٩١بلدًا) قد أشار إلى حصول ٥٥ منها على أقل من خمس درجات.

وهذا المؤشر المركب يستند إلى استطلاعات تعكس رؤية أوساط رجال الأعمال والمحللين في البلاد من مقيمين أو مهاجرين. وقد نشر هذا المؤشر للمرة الأولى في عام ١٩٩٥م. ويستند مؤشر عام ٢٠٠٢م إلى ١٥تحقيقًا أجرتها تسع هيئات مستقلة.

وكما أوضح بيتر آيغن فإن المؤشر لا يمثل خلاصة دقيقة ولا يغطي سوى أكثر بقليل من نصف إجمالي نحو مئتي دولة تتمتع بالسيادة في العالم.

تصنيف الدول الأكثر نزاهة والأكثر فسادًا في العالم

وفيما يلي لائحة بالدول العشر الأكثر نزاهة والدول العشر الأكثر فسادًا تبعًا لمؤشر الفساد لعام ٢٠٠٢م الذي نشرته منظمة "ترانسبرنسي إنترناشيونال" (الشفافية الدولية) غير الحكومية يوم الأربعاء ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢م في برلين ويشمل ١٠٢دولة.

والمؤشر المرقم من صفر إلى ١٠نقاط هو مؤشر مركب يستند إلى استطلاعات رأي تعكس رؤية أوساط رجال الأعمال والمحللين في البلد من مقيمين أو مهاجرين.

الدول العشر الأولى:

١-	فنلندا	٩.٧ نقطة	٦-	السويد	٩.٣ نقطة
٢-	الدنمارك	٩.٥ نقطة	٧-	كندا	٩.٠ نقطة
٣-	نيوزلندا	٩.٥ نقطة	٨-	لوكسمبورج	٩.٠ نقطة
٤-	إيسلندا	٩.٤ نقطة	٩-	هولندا	٩.٠ نقطة
٥-	سنغافورة	٩.٣ نقطة	١٠-	بريطانيا	٨.٧ نقطة

الدول العشر الأخيرة: ٩٣- مولدافيا ٢.١ نقطة ٩٨- مدغشقر ١.٧ نقطة
٩٤- أوغندا ٢.١ نقطة ٩٩- الباراجواي ١.٧ نقطة
٩٥- إندونيسيا ١.٩ نقطة ١٠٠- نيجيريا ١.٦ نقطة
٩٦- كينيا ١.٩ نقطة ١٠١- بنجلادش ١.٢ نقطة
٩٧- أنجولا ١.٧ نقطة

ومن بين الدول الأخرى جاءت الولايات المتحدة في المرتبة ١٦ بحصولها على ٧,٧ نقطة، والصين في المرتبة ٥٩ بحصولها على ٣,٥ نقطة، وروسيا في المرتبة ٧١ بحصولها على ٢,٧ نقطة.

أما الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي جاء تصنيفها في درجة متدنية فهي اليونان إذ احتلت المرتبة ٤٤ مع ٤,٢ نقطة.

obeikandl.com